

الدكتور خليفة بوجادي

في اللسانيات التداولية

مع محاولة تأصيلية
في الدرس العربي القديم





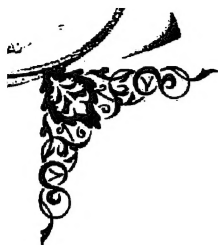


في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم

الدكتور خليفة بوجادي
أستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها
جامعة سطيف - الجزائر



الموضوع	اللسانيات
العنوان	في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في إندرس العربي القديم
التأليف	الدكتور خليفة بوجنادي
عدد الصفحات	266
قياس الصفحة	23x15
رقم الإيداع القانوني	2008-3441
ردمك	978 9947 867 09 9
الطبعة	الأولى 2009
	جميع الحقوق محفوظة





مقدمة

لقد نشطت حركة المناهج النقدية حديثاً، لاسيّما تلك التي تستند إلى الدرس اللساني وما قدّمته من نتائج في تحليل اللغة ودراستها. ولعلّ بعضاً منها نشأ رداً على مناهج أخرى، والبعض الآخر يمكن أن يجمع ما تعرضه عدّة مناهج سابقة... ممّا جعل المنظومة المنهجية عموماً في تغيّر دائم، ولم تعرف الاستقرار منذ مدّة.

وظلّ النصّ الأدبي حقلاً خصباً لها، وميّناً ما فيها من جديد أو قصور في معالجة الظاهرة الأدبية؛ وحظيت لغتها باحتفاء معظم المناهج؛ فتناولتها من جوانبها المختلفة. ومن أهمّ ما يميّز هذا تناول، أنّها بدأت بالدراسة الإفرادية التي تنظر في الوحدات اللغوية وتعالقها في التراكيب، إلى الدراسة الدلالية التي تقف على محصول المعنى فيما بين تراكيب النصّ، إلى الدراسة التداولية (وهي امتداد للدراسة الدلالية) التي تتجاوز ذلك إلى الاهتمام بنوايا المتكلم ومقاصده، والاعتداد بالظروف المحيطة بإنتاج النصّ وتلقيه.

ويجتهد هذا الكتاب في استغلال ما تقدمه اللسانيات التداولية -بعدها آخر مولود للسانيات- من اقتراحات لدراسة النصّ الأدبي، والظفر بالدلالة الكاملة، الكامنة في النصّ ذاته، وفي نفس منتجه، وفي نفس متلقيه، وفي عناصر السياق المختلفة التي تحيط بعملية إنجازه وأدائه.

وهناك نداءات عدّة بعدم صلاحية مثل هذه المناهج، وعلى رأسها المنهج التداولي، لدراسة النصّ الأدبي، وأنه أصلح للغة الأفراد وأحاديثهم اليومية والنصوص الإشهارية، وربما المسرحية.. وغيرها، دون النصوص الأدبية.

ولكنّ شفيعا واحدا على الأقلّ، قد يجعل هذه النداءات تخفّت أمام مُبتغى هذا الكتاب، وهو أنّ لغة النصّ الأدبي عموما وكل الأعمال الفنيّة، يبقى فيها شيء من الكلام، وتحمل كثيرا من ذات المتكلم بها، مهما أغرقت في الصفة الفنيّة، واجتهدت في البروز بالموضوعية والابتعاد عما يصفها بالذاتية، وعما يمكن أن يشير إلى سميزات فردية تتعلق بصاحبها..

وتلك أمارات لا غنى عنها لأن يحيط (السامع) أو (متلقي) النصّ الأدبي، بالمقصود. وهي المناحي ذاتها التي يرومها هذا الكتاب في دراسة النصوص الأدبية، من خلال فصوله التالية:

- الفصل الأول: عرض مسار دراسة اللغة من المرحلة البنيوية؛ إلى مرحلة ما بعد البنيوية؛ انتهاءً باللسانيات التداولية وعلاقتها بالفروع اللسانية الأخرى.

- أما الفصل الثاني فقد كان عرضاً نظريا خالصا لللسانيات التداولية، كما قدّمها اللسانيون الغربيون، ووقف على بعض المرجعيات الفكرية والثقافية للتفكير التداولي نحو: مباحث الفلسفة

اللغوية، والنظريات اللسانية الحديثة. ثم فصل مدونة تعريفات التداولية المختلفة، بنسبة كل تعريف إلى مجاله الدلالي. وبعدها، تابع الفصل مسار تطور التداولية بأقسامها المختلفة، لدى الدارسين الغربيين، ليخلص إلى إجمال قضايا اللسانيات التداولية في مبحث آخر، وحصر منها: أفعال الكلام، الملفوظية، الحجاج، التفاعل والسياق، الوظائف التداولية. ثم بين علاقتها بتخصصات أخرى في اللسانيات، نحو: البنيوية، اللسانيات الاجتماعية، اللسانيات النصية... ليختتم بأهمية التداولية وحاجة الدرس اللغوي إلى مباحثها.

وما كان البحث ليفرد هذا الفصل التعريفي بالتداولية لولا أن المنهج التداولي لا يكاد يتضح في مؤلف مستقل يجمع مفهومه ونشأته ومختلف مراحل تطوره؛ عدا كتابي (دلاش) المذكور سابقاً، و(المقاربة التداولية) لـ: فرانسواز أرمينكو؛ ترجمة سعيد علوش، وكتاب مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب.. هذا فيما أطلعت عليه اليد القصيرة لهذا الكتاب.

كما أن العناوين العربية في اللسانيات التداولية قليلة جداً؛ عدا ما يرد مبثوثاً في عدّة كتب لسانية ونقدية، في ثنايا الفصول والمباحث. وهي لا تزال غريبة - في نظر البحث - عن مقرراتنا الجامعية، والحاجة إليها أكثر من ماسة.

- أما الفصل الثالث من الكتاب، فقد جنح إلى شيء من

التطبيق؛ حيث حاول التأصيل للسانيات التداولية، رغبةً في تقليص الفجوة بين عُرُوض اللسانيات الحديثة، ومباحث الدرس العربي النقيدي؛ فعَرَض بعضاً من القضايا التداولية في كل من البلاغة والنحو العربيين؛ ليس لأنهما العلمان الوحيدان المناسبان لهذه المقارنة، (فهناك اهتمامات عربية كثيرة يمكن أن تندرج في هذا الموضوع بجدارة، في: الفلسفة، علم الأصول، علم الكلام، الخطابة، النقد...)، ولكن لأنهما العلمان اللذان يشملان قضايا التداولية اللسانية، والأقرب إلى انشغالات المهتمين بالبحث في قضايا اللغة والأدب.

ولقد تتبع هذا الفصل خطة الفصل السابق نفسها؛ حيث شرح بعضاً من مصادر التفكير اللغوي التداولي عند العرب ومبادئه، ثم وقف على المجالات المفهومية لمصطلح (تداولية) في الاستعمال العربي، مفضلاً إتياء على المصطلحات الأخرى التي تقابل الاستعمال الأجنبي (Pragmatique)، وقَصَلَ بعدها عدداً من مباحث البلاغة العربية التي تلتقي مع قضايا اللسانيات التداولية، بحسب ارتباطها بالتكلم أو المخاطب، أو بالخطاب في ذاته، وكذلك فعل في بعض مباحث النحو العربي.

واعتمد الموضوع على عدد من المراجع، وهي متعددة بحسب قضاياها؛ ففي التعريف بالتداولية ومسائلها اعتمد كتاب: التداولية؛ تاريخ ونقد لـ: فرانسوا لاترافارس وكتاب: المقاربة التداولية لفرانسواز أرمينكو، وكتب أحمد المتوكل المختلفة في الوظيفية

والتداولية في اللغة العربية، وكتب دومينيك مانقونو... وغيرها. ومن المصادر العربية، اعتمد العناوين الشهيرة في البلاغة والنحو العربي، نحو: مفتاح العلوم للسكاكي، الإيضاح للقزويني، والكتاب لسيبويه،... وغيرها.

ومن الأهداف التي يتوخاها البحث:

- أن تنجح الدراسات النقدية إلى الاتجاه التداولي لما يحمله من إجراءات تكشف عن قيم النص المختلفة، بعدة موضوعات للاتصال.

- أن يساهم في تأسيس درس تداولي عربي؛ وليس في التراث العربي - على اختلاف اختصاصاته - ما يُعجزُ للقيام بذلك.

- أن تتجه الدراسات العربية، اللسانية تحديداً، إلى تأسيس حاضرها ومستقبلها باستحضار التراث العربي، استعداداً للتواصل الذي تجتهد في قطعه كثير من الدراسات.

وختاماً؛ أجد الله العزيز المعين، على ما وقفني إليه، فله الأمر من قبل ومن بعد، وهو الفتاح العليم.

العلمة/ سطيف في 31 أوت 2005م.



الفصل الأول
دراسة اللغة
من البنيوية إلى التداولية

- I- اللسانيات البنيوية
II- لسانيات ما بعد البنيوية



عرف مطلع القرن العشرين تحولا هاما في تاريخ الفكر اللساني الحديث، وتحديدًا مع ما قدمه اللساني (فريدنان دي سوسير) في محاضراته الشهيرة؛ حيث عُدَّت تأسيسا لمرحلة جديدة مغايرة لتصورات الدارسين السابقين، وإن كانت قد أفادت من بحوثهم. لا سيّما ما قدمه علماء النحوي التقليدي العام من قبل، لدى الهنود. اليونان، الرومان والعرب^(١)، ودراسات الباحثين في القرون الوسطى، وعصر النهضة حتى نهاية القرن الثامن عشر ميلادي. تُضاف إلى ذلك بحوث اللسانيات التاريخية والمقارنة التي برزت في القرن التاسع عشر، وبخاصة أعمال (فرانز بوب)، و(النحاة الشبان) فيما بعد.

ولكن محاضرات سوسير عُدَّت اللسانيات درسا جديدا، له مقوماته التي تميزه عن البحوث السابقة، وله مقولاته التي يستند إليها، بعده علما مستقلا ضمن حقول المعرفة الأخرى، الإنسانية والدقيقة.

ويعتقد هذا المدخل أن تفصيل ما عرضته محاضرات (دي سوسير)، لا يعدو أن يكون تكرارا لقضايا حفلت بها كتب المحدثين ودراساتهم، ولا يكاد يخلو كتاب في اللسانيات الحديثة من تناول

(١) إن تصنف البحوث العربية في دراسة اللغة ضمن النحوي التقليدي العام يحتاج إلى بعض النظر؛ ذلك أن النحوي التقليدي يقوم في مفهومه على وضع القواعد التي تضبط اللغة بشكل وصفي بحت، ولغرض تعليمي غالبا، ولكن ما قدمه النحاة العرب واللغويون والبلاغيون، على اختلاف اختصاصاتهم، لا يقلّ عن كونه نظرة شاملة في دراسة اللغة العربية، وسنعرّض إلى بعض جوانب ذلك، فيما يرتبط بموضوع البحث في الفصل الثاني بحول الله.

محاضرات (دي سوسير) بالعرض والتأويل، والتقد والتحليل.

ولذلك فستكتفي الصفحات الموالية بذكر أهم ما قدمته هذه المحاضرات، على سبيل الاستئناس، لتأسيس الدرس التداولي، بعيدا عن التفصيل والاستشهاد.

وُشار قبل ذلك إلى أن تمييز (دي سوسير) بين الجانب الاجتماعي في اللغة؛ (اللسان)، والجانب الفردي؛ (الكلام) يُعدّ منطلقا جيّدا لتتبع مسار ظهور التداولية فيما بعد البنيوية، كما سنرى في الفصل الموالي، لآته بتمييزه الجانب الاجتماعي عن الجانب الفردي، وحدود كلّ منهما، يكون قد حصر المفاهيم المشتركة بين أفراد المجموعة اللغوية الواحدة، وهي القوانين العامة (النظام) التي يؤدّي فيها التواصل؛ فيكون الخطاب ناجحا ما أحترمها، ومخفقا ما خالفها؛ ذلك أنّ اللغة في جانبها الاجتماعي تحكمها قوانين الظواهر الاجتماعية، جميعا، فلا يبدعها الأفراد، ولا يخالفونها أو يحوّلونها، كما أنها تظهر بالتدرّج، وتتغير أو تختفي بالتدرّج.

ولكن مفهوم **الجماعي** للغة، لا يعني أن تجتمع ثلّة من الناس، وتصطلح على ألفاظها، بقدر ما يعني حضور الضمير الجمعي في وضعها؛ حيث تنطلق اعتدادا باستعمالات فردية، لكنّها تختم إلى قوانين الجماعة ونظام تواضعها، يأخذ بذلك اللفظ صبغته الاجتماعية وإن أطلقه فرد معيّن، بدليل أنّه لا يلقى الحفاوة والقبول إن خرج عن القوانين العامة التي تحكم لغة الجماعة، ويلقى

خلاف ذلك إن لم يحد عنها.

فإنّساج اللّغة -إذا- ليس فرديا، شأنه شأن التفكير البشري؛ فلو تتبعنا مسار بنائه، لوجدناه ينطلق من الأسس الجماعية، ثمّ ينجح إلى الفردية وشيوع الأنا، تفكيرا وسلوكا.

وذلك ما يطبع البحث اللساني الحديث، ينطلق من فكرة أنّ اللّغة اجتماعية، وهي كلّ بنيوي؛ في ظلّ ظروف علميّة ومنهجية تستدعي ذلك، وحصرت مهمة اللسانيات الأساسية في «الكشف عن القوانين الداخلية لهذا النّظام، سواء أكانت قوانين ثابتة أم قوانين متطورة»⁽¹⁾. ومع توالي البحوث والدراسات، تجاوزت الاهتمام باجتماعية اللّغة إلى دراستها على مستوى الأفراد؛ حيث انتقلت من دراسة (اللّسان) إلى دراسة (الكلام)، خلافا لما رسمه (دي سوسير)؛ وذلك شطر من اهتمامات اللسانيات التداولية.

وفيمّا يلي عرض لمسار اللسانيات؛ بدءا بما قدّمه (دي سوسير) في محاضراته وتأسيس اللسانيات البنيوية، إلى نقدها في ذاتها، إلى مرحلة لسانيات ما بعد البنيوية، ويروز الاهتمامات التداولية في دراسة اللّغة.

(1) رومان ياكسون: الاتجاهات الأساسية في علم اللّغة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي (الدار البيضاء-بيروت)، ط1، 2002، ص13.

١- اللسانيات البنوية:

تشمل اللسانيات البنوية عدّة تيارات لسانية، انطلاقاً من (دي سوسير) إلى التيارات المختلفة التي تظهر بعده، ويُعدّ كتاب (دي سوسير) ذروة جهود واستباقات في دراسة اللغة، تبشّر بأول مقارب بنيوي لها، فشهدت العقود الخمسة اللاحقة تقدماً نشيطاً لم يسبق له مثيل^(١).

وتقوم الفكرة البنوية على «أن القضية الأساسية عند البنوية هي أن كلّ اللغة، كلّ (النصوص): بناء المعنى مأخوذ من معجم ليس لمفرداته معان خارج البناء الذي يضمها»^(٢). وينظر إلى النص من خلال هذا البناء، بدءاً من الجزء إلى الكلّ؛ من الفونيمات -مثلاً- إلى النوحات الأكبر (الكلمات)، ثمّ الأكبر (الجملة)... وهكذا. كما أنّها تلح على الوظيفة الاجتماعية للغة، وتميز بين الظواهر التاريخية لها، والخصائص المميزة للنظام اللغوي في لحظة زمنية معينة.

وينبغي الإشارة إلى أن مثل هذه المبادئ، وأفكاراً أخرى، وردت عند اللغويين في قرون قليلة قريبة من القرن التاسع عشر، لكن جهودهم كانت معزولة، ولم تحظ بالاهتمام. يقول (رومان ياكسون) في ذلك: «تعود أغلب المفاهيم والمبادئ النظرية الرئيسة التي قدّمها سوسير إلى معاصريه الأكبر سناً منه، وهما بادون دي

(١) ينظر المرجع السابق، ص 28.

(٢) Art berman: from the new criticism to deconstruction.

كوررتي، وكروسزفسكي... و-في المحاضرات- تشديد فعال على التكافل المتبادل بين النظام ومكوناته،... وعلى التناقضات التي نواجهها عندما نتعامل مع اللغة»⁽¹⁾.

ذلك أنه استطاع أن يشكّل رأياً مسموعاً، وعُدّ مؤسس اللسانيات البنوية، وصارت أفكاره في المحاضرات، أساساً نظرية لدى اللسانيين فيما بعد. «وعلى أية حال، ينبغي أن نضيف بأنّ التحليل الوقائي للأنظمة اللسانية كانت مهمة قد بلغت إلى باحثي المستقبل، وقد كان إعداد أغلب المناهج المناسبة لتحليل كهذا، هو القضية الحيوية للنظرية والممارسة اللسائيتين لبضعة عقود»⁽²⁾. فما الذي قدّمه دي سوسير في دراسة اللغة؟

(1) رومان ياكسون: الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ص 28-29.

(2) المرجع نفسه، ص 29.

1- دي سوسير وعلم اللغة:

قدّم دي سوسير أوّل تصوّر في دراسة اللغة، حين عدّها نظاماً من الإشارات⁽¹⁾، تعبّر عن الأفكار، وبذلك صارت لها أهمية لم تكن تتمتع بها من قبل. وبالمفهوم الجديد للبنية، استطاع أن يوضح بأن لها مادة تختلف عن مادة العلوم الأخرى، نحو الفلسفة والتاريخ وغيرهما، فهي مادة مستقلة، وموضوع لعلم مستقل. وضمن منهج دراستها، لجأ إلى اشتقاق بعض الثنائيات؛ أهما: اللسان والكلام، التزامن والتعاقب، الدال والمدلول، الاستبدال والتوزيع...

ومن أهمّ المبادئ النبوية التي قدّمها⁽²⁾، وكانت سبباً في صياغة المشروع البنوي، ما يلي:

- اللغة نظام؛ حيث لا يمكن تحليل الظواهر اللغوية بعزّها عن غيرها، فهي أجزاء في نسق أكبر.

- اللغة ظاهرة اجتماعية؛ وينبغي دراستها وفق هذا المبدأ، دون

(1) ينظر: فردينان دي سوسير: علم اللغة العام، ترجمة يوتيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي مالك يوسف للطبلي، دار الكتب للطباعة والنشر، بيت الموصل، بغداد، العراق، 1988، ص 34.

(2) أفاد هذا البحث من: المرجع السابق نفسه، ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ترجمة عن الإنكليزية عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة (6)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط 2، 2000، أحمد مومن: اللسانيات، النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، صلاح فضل: مناهج النقد المعاصر، إفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، 2002، بول ريكور: نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، ترجمة سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط 1، 2003.

اللجوء إلى معايير أخرى خارجة عن مادتها البنيوية (نفسية مثلاً)، أو عن طبيعتها الاجتماعية، (التاريخ مثلاً). ولذلك فلسانيات سوسير سعت إلى إبعاد المعايير الذهنية، والخارجة عن البنية خلال تحليل الظاهرة اللغوية، من أجل إثبات موضوعيتها.

- التمييز بين «اللسان والكلام»؛ وهو في الواقع تمييزٌ لما هو اجتماعي في اللغة وخاضعٌ إلى نظام عام، عما هو فردي ذاتي، لا تحكمه قواعد مشتركة.

- لا تحمل أية علامة معنى مستقلاً بذاتها، ما لم تكن داخل نظام، بل تستمد معناها من النظام ككل؛ ومن الوحدات والعلامات الأخرى المجاورة لها في السياق نفسه؛ شأنها في ذلك شأن قطعة الشطرنج أو قطعة النقود؛ تخضع قيمتها (وهو مفهوم مستقى من مبادئ الاقتصاد السياسي السائد في عصره) إلى مبدأين:

* مبدأ المخالفة؛ حيث تتحدد قيمتها بما يمكن أن تُستبدل به (ما تقتنيه مثلاً).

* مبدأ المشابهة؛ حيث تتحدد ضمن ما يشبهها من قطع أخرى، بمقارنتها فيما بينها.

- الدراسة التعااقبية (التاريخية) للغة، ينبغي أن تُسبق بدراسة تزامنية (آنية)؛ لأن النظام والنسق الثابت يمكن فهمه أكثر من التغير، فضلاً عن أن التغير ناشئ من ذلك النظام والنسق، مما

يفرض على الدارس معرفة حاله أولاً. وهذا المبدأ خلّص اللّغة من النزعة التاريخية التي هيمنت قبله على دراستها، فصارت قسمين: آنية وتاريخية.

- يتميّز وجود اللّغة بمحورين؛ الاستبدال: وهو المجموعات اللّغوية الحاضرة في الذهن، وهي كيانات منفصلة، تمثل القدرة على تبادل الظاهرة اللّغوية. والمحور التوزيعي: هو العلاقات التي تربط بين وحدات اللّغة أثناء التعبير بها.

- موضوع اللسانيات هو دراسة اللّغة ذاتها، يقول في آخر محاضراته: «إن الهدف الحقيقي الوحيد لعلم اللّغة هو أن اللّغة تُدرّس في حدّ ذاتها ومن أجل ذاتها»⁽¹⁾.

- الكلمة وحدة أساسية لتحليل اللساني، لا الجملة.

ولقد أرجع بعضهم مبدأ الثنائية هذا الذي يحكم محاضراته إلى مصدر آخر غير علم الاجتماع أو علم النفس أو علم الاقتصاد (وهي المصادر التي أسهمت في تشكيل فكره اللغوي) هو عقيدته الدينية القائلة بثنائية الجسد والروح، ومنها استمدّ مبدأ الثنائية الذي يعتنقه.⁽²⁾

وقد يكون متأثراً بالنظرية الكلاسيكية القائلة بأن لكلّ شيء في

(1) دي سوسير: علم اللّغة العام، ص 253.

(2) ينظر: محمود أحمد غالي: أئمة النحاة في التاريخ، ص 25.

الكون وجهين؛ كلاهما يكمل الآخر، وقد ظهر مثل ذلك في نظرية أرسطو وديكار⁽¹⁾.

ويذكر أخيراً أن الفكر البنيوي أسهم في تكوينه - إلى جانب دي موسير - لاسيما في مناحيه التطبيقية، الشكلايون الروس الذين كانت اهتماماتهم متجهة نحو دراسة بنية النص الأدبي، وبخاصة الحكايات الشعبية⁽²⁾. وكان تحليلهم للشكل قريبا من مفهوم البنية. إضافة إلى تطبيقات المنهج ذاته على الأساطير، لدى (ليفي شتراوس)⁽³⁾.

2- حلقة براغ واللغة الأدبية:

تعد حلقة براغ أولى المدارس التي تجلّت فيها أفكار دي موسير، وأنشطتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتيارات اللسانية الغربية والروسية المعاصرة⁽⁴⁾، وبعض أعضائها من الشكلايين الروس؛ حيث شملت عددا من الشبان التشيك، وباحثين ألمان، فضلا عن لسانين شبان من روميا⁽⁵⁾؛ نحو: مكاروفيسكي، إينغرت وفاشيك... و[بنفست Benveniste] ومارتيني الفرنسيين، وبوهلر الألماني... وغيرهم. ويندل هؤلاء الأعلام جهودا في دراسة اللغة الشعرية، وميزوا

(1) ينظر: أحمد مومن: اللسانيات، النشأة والتطور، ص 121.

(2) ينظر: بول ريكو: نظرية التأويل، ص 27.

(3) المرجع نفسه، ص 27.

(4) ينظر: رومان ياكسون: الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ص 14.

(5) المرجع نفسه، ص 13.

بين اللغة القياسية المعيارية، وبين اللغة الاستشراعية، كما تبينوا منهج الآنية السوسيري، دون إهمال المنهج التاريخي. إلى جانب دراسة الأصوات في الشعر، ومن آرائهم⁽¹⁾:

- يتكوّن النظام اللغوي من وسائل تعبيرية، تؤدي وظيفتها تواصلية؛ ومهمة اللساني دراسة الوظيفة الفعلية للغة.

- اللغة حقيقة واقعية فعلية، ويحكم نمطها عوامل خارجية (غير لسانية)، نحو: الوسط الاجتماعي، السياق، طبيعة المتلقي... وعلى اللساني دراستها في ضوء ذلك.

- تشمل اللغة مستوى عاطفياً إلى جانب المستوى الذهني (المفهومي)، وعلى اللساني بحث العلاقة الحاملة لهذين المستويين بين أشكال اللغة.

- ينبغي بحث العلاقة بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، لأنها غير متطابقتين.

- للمنهج الآني الأولوية عن التاريخي، لما له من تأثير على واقع اللغة الفعلية.

- بعد اللغة ظاهرة فعلية، والاهتمام ببعض عناصر اللسانيات الخارجية أثناء دراستها، أرسوا بعضاً من المبادئ الوظيفية، لاسيما

(1) ينظر مثلاً: ميكا إفيش: المجاهات البحث اللساني، ص 248-249.

فكما عُرف لديهم بـ«الصوتيات الوظيفية».

- قدّموا بحوثاً موسّعة في لغة الشعر والأدب بشكل عام، وشرحوا العلاقة بين المستويات اللغوية.

ويلخص مجموع هذه الآراء قولُ ياكبسون، مستشهداً بحديث هوسيرل: «إنّه كان يجب تجاوز الثوابت المنقسمة على قسمين أو المعدّة بإفراط؛ ثوابت التجريدات النسبية والوحيدة الجانب. وقد تميّزت لسانيات ما بعد سوسير بالجهود التدريجية لربط هذه الثنائيات الداخلية وتركيبها»⁽¹⁾. وخلال ذلك وجّهوا بعض الملاحظات لما قدمته محاضرات سوسير، نحو تبنيهم المنهج الآتي في دراسة اللغة، ولكن على أن يكون في ظل نظام وظيفي. وكذلك حرصهم على دراسة الوظيفة الجمالية في النص الأدبي، ويبحث الشروط التي تجعل من النص أدبياً.

وفي سياق نقد سوسير، تُذكر مناقشة ياكبسون مبدأي الخطيّة والاعتباطية في العلامة اللسانية؛ حيث يلغي المبدأ الأول قائلاً: «لقد نسب فردينان دي سوسير للإشارة اللغوية خاصيتين أساسيتين عرضهما في مبدأين أساسيين فأدّى بنا تحليل الفونيم -ولا سيما تحليل مكوناته؛ أي الكيفيات المتميزة- إلى التخلي عن أحد هذين المبدأين؛ أي المبدأ الذي يحدّد (الطبيعة الخطية linear للدال)»⁽²⁾.

(1) رومان ياكبسون: الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ص 29.

(2) رومان ياكبسون: 6 محاضرات في الصوت والمعنى، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، المركز

فلم تعد العلامة اللسانية، ويوجه أدق، لم يعد الدال في العلامة يتصف بالخطية، اعتماداً على تحليل الفونيم وبيان صورته. أما الاعتبارية، فلم يُلغها بقدر ما عدّها قائلاً: «إنّ البحث في نظام الفونيمات يتيح لنا أيضاً، أن نعيد تقييم المبدأ الآخر؛ (اعتبارية العلامة)»⁽¹⁾؛ حيث يتضح مفهومها، بناءً على أنّ المدلولات ليست واحدة لدوال مختلفة، خلافاً لما يستفاد من حديث سوسير عن ذلك «المدلول (ثور) له الدال B-O-e-u-F على طرف من الحدود الفرنسية-الألمانية، و(o-k-s) ochs على الطرف الآخر»⁽²⁾. وتعدّد دال «ثور» -في نظر ياكبسون- لا يعني أنّ المدلول واحد بين اللغتين، بل إنّ سوسير -يضيف ياكبسون- ذاته يدافع عن قيمة العلامة، ويجعلها نسبية ومتغيرة، لا ثابتة. إضافةً إلى رأي بنفست القائل بأنّ الارتباط بين الدال والمدلول في العلامة ليس اعتباراً، إنّما هو ضروري⁽³⁾.

وفي نهاية عرض الحديث عن حلقة براغ، يُذكر ما وُجّه إلى ياكبسون من نقد من طرف الوظيفيين، فيما يتعلق بمخطط التواصل الذي بيّن فيه وظائف اللغة؛ إذ يوحى بأنّ التواصل في لحظة معيّنة هو شيء ثابت، لكنّه في نظرهم خلاف ذلك. وتحدّثوا عن (حركية التواصل)، حين تجاوزوا الاهتمام بالكلمات إلى الاهتمام بالجمل في

الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1994، ص 144.

(1) المرجع السابق، ص 144.

(2) سوسير: علم اللغة العام، ص 87.

(3) رومان ياكبسون: 6 محاضرات في الصوت والمعنى، ص 145.

التحليل، لأنها فعل لغوي، وموقف إزاء واقع معين. ويمكن إدراكها بدراسة العلاقة بين المتكلم والسامع⁽¹⁾.

3- الجلوسيميائية أو السوميرية الحديثة⁽²⁾:

هي اتجاه لساني برز في (كونهاجن)، تمثله أعمال (هيلمسليف) وزميله (بروندال)، الذي يعتمد إجراءات المنطق الرمزي في تفسير المادة اللغوية؛ حيث اجتهد الاثنان في دراسة علمية للغة وجميع علوم الإنسان بعدها أنظمة، تائرين على الأساليب القديمة لدراسة اللغة، بمصطلحات جديدة علمية بعيدة عن الفلسفة، متميزة بالتجريد.

والتسمية (glossématique) خاصة بهيلمسف في الواقع؛ حيث عرض فيها تصوّره الشخصي لدراسة اللغة، وهو وصف البنية الشكلية للغات. وهي ليست نظرية بالمعنى العادي لنظام من

(1) ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم (4)، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1998، ص 253.

(2) الجلوسيميائية أو النسفية أو التفسيرية أو الرياضيات اللغوية... أفاد هذا المبحث من: أحمد مومن: اللسانيات، النشأة والتطور، ص 157 وما يليها. ميلكا إيفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ص 317 وما يليها.

Georges Mounin: Dictionnaire de la linguistique, quadrige, PUF, édi. 1974, France, P 155.

Jean Dubois et autres: Dictionnaire de linguistique larousse paris, 1988, France, P 234.

Oswald Ducrot et Jean Marie schaeffer: Nouveau Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, seuil, 1ere édi. 1972, France, P42.

الفرضيات، بل نظام من المقدمات المنطقية الشكلية، والتعريفات والنظريات المحكمة التي تمكن من إحصاء كل إمكانات التأليف بين عناصر الذات الثابتة. ولقد ألح كثيرا على أن بحوثه في هذا الموضوع تنتمي إلى بحوث سوسير، ولذلك سماها بعضهم (السوسيرية الجديدة). وأهم ما قدمه أن اللغة مضمون وتعبير؛ ويتصل المضمون بالتعبير اتصالا وثيقا خلال تواصل دون التطابق التام بينهما.

واللغة أيضا نظام من القيم، وهي شكل وليست مادة، على ما ذكر سوسير، ومادة اللغة ليس لها معنى في ذاتها.

ولكن جديده ضمن هذه المفاهيم، يتمثل في فكرة التعبير والمحتوى إلى جانب الشكل والمادة؛ ويشمل التعبير كل الوسائل التي يتم بها نقل المعلومات من المحتوى وتحويلها إلى مصطلحات لغوية. أما المحتوى فهو الواقع الحي نفسه الذي هو موضوع التواصل.

وينبغي التمييز بين جانبي المحتوى (المادة والشكل)، وجانبي التعبير (المادة والشكل) أثناء التواصل، وتظهر مهمة الجلسيماتيكية - في نظره - في دراسة علاقة شكل التعبير بشكل المحتوى، ووصفها. ولذلك عدّها الدارسون اتجاها يهتم بوصف البنية الشكلية للغات.

4- الوصفية الأمريكية والتحليل المادي للغة⁽¹⁾:

تشترك اللسانيات الأمريكية مع اللسانيات الأوروبية في هيمنة الدراسة الوصفية (الآنية) على اللغة، ولكنهما مختلفان في الدوافع، وموضوع الدراسة، والمنهج. ولقد برزت في أمريكا أعمال ثلاثة أعلام مثلوا الوصفية الأمريكية، وهم: (فرانز بواس)، (إدوارد سابير)، (ليونارد بلومفيلد).

أمّا (بواس) فقد اعتمد في دراسته على اللغة المنطوقة، وتحديدًا على الكلام، خلافاً للسانيات (سوسير) في أوروبا؛ لأنّ مادة الدرس لديهم كانت لغات غير مكتوبة، وهي مجموع اللغات المتناثرة في أمريكا، ممّا يفرض وجود خصائص كل لغة على حدة..

واهتمّ (سابير) كثيراً بدراسة الأنماط اللغوية دراسة تحليلية، دون تصورات مسبقة، أو اعتداد بأنماط من لغات أخرى. وإن كان واحداً من السلوكيين، فهو يتميز عنهم بحرصه على دراسة الأنماط اللغوية حسب وجودها في عقول المتكلمين. ومن آرائه أنّ كلّ إنسان يحمل داخله المخططات الأساسية التي تنظم لغته؛ وهي نماذج اللغة المكتسبة.

(1) أفاد هذا المبحث من:

محمود غالي: أئمة النخاعة في التاريخ.
أحمد مرمن: اللسانيات، النشأة والتطور.
ميلكا إفتيش: اتجاهات البحث اللساني.

أما (بلومفيلد)، فيمثل المدرسة الوصفية الأمريكية من خلال كتابه المنشور في 1933 (اللغة)، وفيه أعلن تمسكه بالمبادئ السلوكية في دراسة اللغة دراسة علمية. وقد جعل اللسانيات شعبة من شعب علم النفس السلوكي، متأثرا بما قدّمه (واسطون)، رافضا في ذلك كلّ المعايير الذهنية في التحليل، ومفسرا الظواهر اللغوية وفق مبدأ (مثير/ استجابة)، وهو المنهج المادي، الأولى والأسلم في نظره لتفسير السلوك البشري؛ وهو لا يختلف عن تحليل سلوك الحيوانات في المخبر... مُغفلا الملكة الإبداعية التي تميّز الإنسان عن الحيوان، والتي يمثلها العقل. والحقيقة أنّ هذه النظرة -إذا كانت قد أبعدت جانبا مهما من اللغة خلال التحليل، وهو المعنى، وجعلت دراستها تقتصر على تحديد المواقع المختلفة التي يحتلها عنصر ما في النظام، مما أسهم في تأسيس المنهج التوزيعي من طرفه، وطوّره الذين جاؤوا من بعده- فإنّها وليدة سبيين في نظر الدارسين:

-الأول: إنّ الاهتمام بشيء من المعنى خلال تحليل اللغة، قد يسمح المجال لدخول المعايير الذاتية، في نظر بلومفيلد، والأفضل الإبقاء على إبعاده لتأسيس منهج لساني جاد، يقوم على الدقة والعلمية، أكثر مما قام عليه النحو العام في أوربا قبل (سوسير).

-الثاني: يعدّ بلومفيلد أحد أنصار الفلسفة الوضعية السائدة في عصره، والتي كان اهتمامها منصبا على دراسة الظواهر المادية اليقينية، ولا تؤمن إلا بالمرئي التجريبي، وهو وحده الذي يمكن أن

يُتَصَف بالعلمية.

وقد مثل هذا الاتجاه في اللغة، مختلفاً عن (ديكارت وهبولت) من قبله، وعن (تشومسكي) فيما بعد. وجعل هو وأتباعه تحليل اللغة مقتصرًا على جانبها البنيوي؛ حيث تُوصَف القوْنِيَّات ثم المورفيمات، وتُشرح كيفية بنائها وانتظامها في المفردات والجمل، مع إبقاء الجوانب الدلالية ودراسة المعنى أضعف نقطة في التحليل.

ولم يتجاوز هذا التحليل إلاَّ ببعض أفكار (هاريس) المعدلة له، والتي مثلها بشكل كبير (تشومسكي) فيما بعد، في نهاية الخمسينيات، وبعد ما وقد لسانيون آخرون إلى أمريكا، نحو: رومان ياكبسون، وأندري مارتيني، ويوهلر، وغيرهم. ثم افتتح آفاقًا واسعة أمام اللسانيات الأمريكية، عرفت فيها وجهة جديدة أكثر اهتمامًا بكل محتويات اللغة، انطلاقًا من جامعة (هارفارد)، التي تعدّ بحوث بعض أساتذتها مؤسَّسةً لللسانيات التداولية فيما بعد.

وفي ختام هذا المبحث في اللسانيات البنيوية، يُسجَّل أن ما ورد فيه - باقتضاب - اقتصر على الاتجاهات الكبرى التي برزت أعمالها اللغوية، وهيمنت على الدرس اللغوي بأفكارها ونماذجها.

وإِذْ أُنْشِئَتْ ذاتها أخذت أشكالا عدّة بعد سويسر^(١)؛ ارتبط كل شكل باتجاه أو باحث معيّن؛ فارتبطت البنيوية التكوينية

(١) إسرود إيش وآخرون: نظرية الأدب في القرن العشرين، ترجمة وتقديم محمد العمري، إفريقيا آشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1996، ص 21 وما يليها.

بـ (لوسيان قولدمان)، والأنتروبولوجية بـ (ليفي شتراوس)،
والتشكيلية بأعمال حلقة براغ وباحثي (تشيكوسلوفاكيا) فيها بعد،
والفلسفية بـ (بول ريكور)... وغيرها. مما يجعلها غير مقتصرة على
اللغة والأدب وحدهما، وإنما تمتد إلى كل العلوم الاجتماعية، بما في
ذلك اللغة والأنتروبولوجيا⁽¹⁾.

ولتمسكها بالعناصر الداخلية في النص الأدبي، تجاوزتها
المناهج فيما بعد، ووجهت إليها انتقادات عدة، حتى من روادها
أنفسهم، نحو (رولان بارت)، و(جوناثان كلير)... وغيرها. ومن
ذلك أنها:

- تنظر إلى النص والجملة بعدهما بنيتين ثابتتين، خلافا للنظرة
الوظيفية؛ فجملة مثل (حضر زيد مبسما) تختلف حركة دلالتها
بحسب أحوال عدة: التقديم والتأخير، حذف، إضافة بعض أدوات
التقوية... فهي بنية متجددة بحسب ما يريده المتكلم أو السامع أو
ظروف الحديث⁽²⁾.

- جعلت دراسة النص الأدبي داخلية مغلقة، مما لم يسمح
بتحليل قضايا عديدة بقيت عالقة⁽³⁾؛ فجملة مثل (فلان كثير الرماد)،
أو مثل (هل عندك ساعة؟) -تسأل عن الوقت- تلقى بعض الحرج

(1) ينظر: Robert schöles: structuralism in littérature , P62

(2) ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، ص 253.

(3) ينظر: الولي محمد: الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والتقدي، المركز الثقافي العربي، بيروت،
لبنان، الدار البيضاء، المغرب، 1990، ص 29.

في التحليل البنيوي... وهو الحرج الذي تعالجه اللسانيات التداولية فيما بعد.

- نكتفي بالنظر في العلاقات الداخلية بين العلامات في النص، مما حولها إلى تدريب لغوي⁽¹⁾، لا يتجاوز وصف هذه العلاقات إلى مساءلتها، ويبحث أسباب اختلافها.

- لم تستطع إنارة النص الأدبي، ويبحث مقولاته، ويرجع ذلك في نظر الدارسين إلى ميبين⁽²⁾:

1- انشغالها بآليات الدلالة ونظامها عن ماهيتها.

2- انحباسها في اللغة، لأنّ التمودج اللغوي ليس بالضرورة موافقا للأنظمة غير اللغوية.

- تمثل قطيعة بين البنية النحوية، وبين استعمالها في الواقع أو في النص الأدبي، ولا تهتمّ بالعلاقة بينهما. وهي المهمة التي ستضطلع بها التداولية، وتسمح بملاحظتها⁽³⁾.

(1) ينظر: عبد العزيز حمودة: المراسم المحببة، ص 207.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 9-10.

(3) ينظر: Dominique Maingueneau: l'analyse du discours, introduction au: lectures de l'archive, Hachette supérieure, paris, France, 1991, P 170.

II- لسانيات ما بعد البنيوية:

قبل الحديث عن تطوّر اللسانيات من الاتجاهات البنيوية إلى ما بعدها، ينبغي الإشارة إلى أنّ المتبع لدراسة اللغة عموماً، يجدّها ناشئة غالباً في الحقل الفلسفي أو الحقل الديني، على اختلاف توجهاته ومشاربه، وتلك كانت ميزة الدرس اللغوي قبل سوسير؛ حيث نشأت البحوث اللغوية ضمن القضايا الفلسفية أو الدينية. ولم تكن اللغة حينها بمعزل عن الفلسفة، ولكن اجتهاد سوسير في محاضراته وإلحاحه على المادّة المستقلّة للغة عن الفلسفة بغية تأسيس علم مستقل يدرسها (اللسانيات)، جعل البحث اللغوي عموماً يبتعد عن الحقل الفلسفي، ليخلص إلى بناء وتراكيه، وخصائصه.

وبعد مسيرة الاتجاهات البنيوية المختلفة، وربما خلافاً، تعود اللسانيات في منتصف القرن العشرين لتستند إلى الدرس الفلسفي ومقولاته، وصار للفلسفة الحديثة أكثر من اتصال باللغة، مما جعلها أحد المصادر الهامة لتطورات اللسانيات الحديثة. وسنلمس ذلك بوضوح خلال تتبع مسار نشأة اللسانيات التداولية.

والواقع أنّ فلسفة اللغة حديثاً ميّزت بين لغتين؛ لغة عادية، وهي اللغة الطبيعية الجارية كما يتكلمها رجل الشارع. ولغة مثالية صناعية، تشتمل على كلّ الشروط المنطقية والنحوية. وقد اختلف الفلاسفة حديثاً من داع إلى دراسة اللغة الأولى، إلى داع إلى دراسة الثانية.

وتذكر في هذا السياق بحوث (روسل) و(فيتغنشتاين) في اللغة المثالية، ثم سرعان ما تراجعاً ليقدموا بحوثاً في اللغة العادية⁽¹⁾. ويرى (فيتغنشتاين) أن اللغة لعبة كسائر اللعب، مستندا في ذلك إلى تشبيهه سوسير اللغة بلعبة الشطرنج، ومخالفاً له في بعض متعلقات اللعب. والكلمات لا تحمل معنى واحداً، ولا تخضع إلى استخدام واحد، هي تماماً مثل أدوات صندوق النجار؛ حيث تستخدم كل أداة في وظائف متعددة، وليس لكل منها وظيفة محددة لديه⁽²⁾.

وقد انتقد تشومسكي، كما سنرى فيما بعد، فيتغنشتاين في اعتداده باللغة العادية كما هي جارية في الشارع، دون وضع أسس وضوابط للتركيب اللغوية المستخدمة.

ونلخص اتجاهات فلسفة اللغة عموماً في⁽³⁾:

إيضاح القواعد النحوية وأصول اللغات الطبيعية، أو ما يعرف بـ (الفلسفة التحليلية) وتمثلها أعمال فريج، هوسرل، روسل، فيتغنشتاين،...

دراسة أفعال الكلام: نحو أعمال: أوستين، سورل.

(1) ينظر: محمود فهمي زيدان: في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1985، ص 29 وما يليها.

(2) المرجع نفسه، ص 55-56.

(3) ينظر: بول ريكور: فلسفة اللغة (مقال)، مجلة العرب والفكر العالمي، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ع 6، خريف 1989، ص 15 وما يليها.

التحليل المنطقي للغة واستبعاد الميتافيزياء، أو ما يعرف
بـ(الوضعية المنطقية)، وتمثلها أعمال (رودولف كارناب).

البنوية الفلسفية التي تنطلق من البنوية اللسانية، ولكنها
تضيف إليها الاهتمام بالواقع. وهو اهتمام فلسفي لا لساني.

التيار التأويلي الذي يوسّع المدلول إلى أبعد الحدود، نحو أعمال:
ديتلي، كيمو، هيدغر، غادامير،...

ومن أهم تأثيرات بحوثها في الدرس اللساني السوسيري
أن العلاقة بين الدال والمدلول التي شرحها سوسير، وأوضح أنها
اعتباطية، أصبحت علاقة بين الدال وبين بعض تأثيرات بيانه. وقيمة
العلامة تصبح قيمة جدالية على الأقل، لا قيمة مستقلة ثابتة، نحو
مثال سوسير في تشبيه اللغة بلعبة الشطرنج، فالبيدق - وإن كان لا
يحمل قيمته في ذاته - فإن قيمته لا تتحدد، وخطورته لا تبدو، إلا من
خلال حركته. وكذلك تتصف قيم العلامات بالجدلية⁽¹⁾.

وفيما يلي عرض لأهم التيارات اللسانية لما بعد البنوية، والتي
اعتمدت المعطيات اللسانية السوسيرية، واستندت إلى مقولات
الفلسفة اللغوية.

(1) جون. ر. سورل: من سوسير إلى فلسفة اللغة (مقال)، إشراف ومراجعة مطاع الصفدي، مجلة
العرب والفكر العالمي، ع 13 و 14، ربيع 1991، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ص 76: 77.

1- التوليدية التحويلية وعقلانية دراسة اللغة⁽¹⁾:

كثيرا ما يُصنّف تشومسكي بنظريته التوليدية التحويلية ضمن التيارات البنيوية، لأنّ منهجه يقوم على دراسة التّماذج والأشكال في بنية اللّغة. ولكن هذا المبحث آثر أن يجعله ضمن لسانيات ما بعد البنيوية، لسببين:

الأول: إنّ ما قدّمه تشومسكي في نظريته يعدّ نقطة تحوّل بارزة في الفكر اللساني الأمريكي، والحديث عموما، يتجاوزّه كثيرا ثمّ وضعه البنيويون قبله في دراسة اللّغة، كما سترى فيما بعد، فضلا عن أنّه وجّه انتقادات إلى البنيوية ذاتها، كونها تهتمّ بالتحليل الشكلي للغة، دون الالتفات إلى المعنى أو إلى القواعد التي يلجأ إليها المتكلم عند تكوينه الجمل، وهو ما يوصف بالكفاءة اللغوية. ولم تلقّ البنيوية الحظوة بعد مسيرتها الطويلة، لأنّها اكتفت بدراسة البنى السطحية دون العميقة وقوانينها. ولذلك انبرت التحويلية إلى استنباط القواعد العامّة التي تحكم البنية، ولم تكتف بوصفها وتحليلها.

الثاني: لم تكن دراسته للغة تعتمد على بيان جوانب اللّغة ذاتها فحسب، وإنّما يصنفها الدارسون ضمن إسهامات اللغويين أنفسهم

(1) أناد هذا المبحث من:

محمد عمود غالي: أمة النحاة في التاريخ.

عجود فهمي زيدان: في فلسفة اللغة.

ميلكا إيتش: اتجاهات البحث اللساني.

Jean dubois: dictionnaire de linguistique.

Georges mounin: dictionnaire de la linguistique.

في فلسفة اللّغة؛ حيث يبحث في طبيعة اللّغة، كيف يتعلمها الطفل، كيف تتطوّر القدرة اللّغوية...؟ كما قدّم تفسير العلاقة اللّغة بالمعرفة الإنسانية وتصوراتها⁽¹⁾، إلى جانب أنّه مع سائر التحويلين الذين اتبعوه، يلتقون مع فلاسفة اللّغة، لا سيّما فيتغنشتاين - كما سنرى في الفصل الموالي - «في ضرورة الاهتمام باللّغات الطبيعية أو اللّغة العادية، وطبيعتها ووظائفها، وضرورتها لإدراك ما حولنا من أشياء ومعرفتنا للعالم»⁽²⁾

ويختلف تشومسكي عن سابقه من البنيويين الأمريكيين، في أنّه محسوب على التيار العقلائي في دراسة اللّغة، حينما أعلن ذلك بشكل صريح، وتلك هي نقطة التحوّل البارزة في اللسانيات الأمريكية؛ حيث يعدّ اللسانيون الذين قبله المادة اللسانية هي موضوع الدرس فتناولوها بالوصف والتحليل، أمّا عنده فهي وسيلة لا غاية في ذاتها - لأنّه منطقي عقلائي، وهم وصافون تجريبيون - لمعرفة العقل البشري وأشكال التفكير الإنساني.

وجهوده تتمّة لما بدأه أستاذه (زليج هاريس) في النحو، الذي أدخل تحسينات على نموذج التحليل التوزيعي الذي قدّمه (هوكات) قبله، ومهّد الطريق لظهور النحو التحويلي التوليدي، حين تبنى مبدأ أنّ الدراسة العلمية للغة لا تتلخص في تحديد مواقع العناصر وحسب، كما عند التوزيعيين الأوائل، بل تقوم على السياقات الخطيّة،

(1) ينظر: محمود فهمي زيدان: في فلسفة اللّغة، ص 141 وما يليها.

(2) المرجع نفسه، ص 146.

حيث يصبح توزيع عنصر ما هو مجموع السياقات التي يظهر فيها، ومن خلالها يتميز عن عنصر آخر، وهنا يظهر مصطلح التحويل، ويبرز مع تشوسسكي، حين يتجاوز النظر في المعطيات السلوكية إلى الاهتمام بالقدرة الكامنة وراء الفعل اللساني، وتفسيرها. والاهتمام بالمتكلم أيضاً، لأنه هو الذي يمنح الملفوظ الدلالة التي يريد، فلا ينبغي إغفال دوره في عملية التحليل اللغوي.

واللغة في نظره إبداع، وليست قوانين ثابتة، ويُبنى جامدة كما عرضها الاتجاه السابق؛ فهي تصنيف لعدد لا متناه من الجمل، انطلاقاً من عدد متناه من الكلمات. ومثال ذلك، الطفل الذي يستطيع تكوين عدد لا محدود من الجمل بفضل عدد محدود من الجمل المسموعة، ويرجع سبب ذلك إلى الاستعداد الفطري والكفاءة اللغوية. فحرص أكثر على الاهتمام بالجوانب الباطنية الذاتية التي أغفلها التوزيعيون.

ومن أهم المفاهيم التي يعرضها في نظريته:

- ينبغي الربط بين النحو والمعنى، خلافاً للاتجاهات التي تفصل بينهما.

- يعتمد في دراسته للغة على شطر من الموروث التوزيعي، وعلى المفاهيم المنطقية الرياضية في النحو، واستعمل الرموز توخياً للدقة.

- يميّز بين الكفاءة والأداء، فالكفاءة هي المعرفة الضمنية التي يملكها مستخدم اللغة، وتستخدم بالقطرة، أما الأداء فهو تحقيق هذه الملكة وإنجازها.

- يبنى على هذا المفهوم السابق نوعان للبنية في نظره؛ البنية العميقة، وهو أصل الجملة الذي يحمل دلالة المتكلم. والبنية السطحية، وهي ما يظهر أثناء التعبير، وتكتنفها الإضافة والحذف والتقديم والتأخير. ويقوم السامع بتحويلات عدّة للوصول إلى قصد المتكلم الذي تحمله البنية العميقة. ومهمة اللساني هي كشف هذه التحويلات، ومدى قدرة كل من المتكلم والسامع على ممارستها.

- يرى أن للغات جميعا خواص مشتركة؛ كأن تحتوي على جمل نموذجية تنفرع عنها جمل أخرى يشترط فيها السلامة النحوية والاستحسان؛ أي أنها تستوفي قواعد اللغة من ناحية، ومن ناحية ثانية تتماشى مع المدلولات المستخدمة، وهنا تكمن إبداعية اللغة؛ موضوع النحو التوليدي.

وخلاصة الحديث عن هذه المدرسة أنها لم تسلم من الانتقادات هي الأخرى؛ حيث تعاملت في نموذجها التحليلي للغة مع لغة مثالية، وأبنية مثالية؛ في مواقف مثالية؛ وهو النقد الذي ستوجهه الاتجاهات الوظيفية والاجتماعية في دراسة اللغة، كما سنرى فيما بعد.

2- اللسانيات الوظيفية والأبعاد التداولية للغة:

تعود اللسانيات الوظيفية إلى جملة بحوث وأعمال لسانية لم تستقر في فترة معينة، ولا عند دارس معين؛ حيث يستطيع البحث أن يرصد بدايتها من أعمال البراغيين، حين ميّزوا بين علم الأصوات وعلم الأصوات الوظيفي الذي يقوم على مفهوم الفونيم. وقد وُصفت أعمالهم بأنها تهتم بالوجهة الوظيفية للجملة؛ لاهتمامهم بدراساتها ضمن مفهوم التواصل، بعده وظيفة أساسية في النشاط اللغوي عند الإنسان، وقدم في ذلك ياكبسون مخطط التواصل المعروف بوظائفه الست، والذي تعرض إلى انتقادات في الستينيات من طرف بعض اللسانيين، نحو: دانيش، وسيوفودا، وفيرباس وسكال... الذين يرون أنّ التواصل حركة وليس ثباتا كما يوحي بذلك مخططة⁽¹⁾.

كما تستند الدراسات الوظيفية أيضا إلى ما قدمته المدرسة النسقية بلندن، وهي متأثرة بأعمال براغ؛ حيث تعدّ اللغة ظاهرة بشرية متكاملة، وإنّ دراستها في مستوياتها الجزئية الصوتية والصرفية النحوية والدلالية تفقدها طابعها التواصلية الذي يميزها. فضلا عن أنّ مثل هذه الدراسة لا يقدمها في صورتها المتكاملة، لذا فقد دعت إلى عدم إغفال أبعادها الثقافية والاجتماعية والنفسية، وطورت في هذا المجال مفهوم «سياق الحال» الذي يدرس اللغة في سياقها المادي والمعنوي، لأنها ظاهرة سيميائية واجتماعية، وينبغي تفسيرها

(1) ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، ص 253.

انطلاقاً من هذه المبادئ، اعتماداً على ما قدّمه سوسير، وهيلمسليف، ماتيزيوس ورفاقه، مالينوفسكي، فيرث... هذا دون إغفال إسهام بحوث مارتيني، لا سيما في (نظرة وظيفية للغة/ 1962)؛ حيث اعتمد مبادئ سوسير في التقطيع المزدوج للغة، وكثيراً من آراء البراغيين في مجال الصوتيات الوظيفية، وقدّم وصفاً وظيفياً عاماً للغة. وغاية الدراسة اللغوية في نظر الوظيفيين هي تحديد المبادئ العامة المرتبطة باستعمال اللغة.

ومن ثمرات الدراسات الوظيفية في السبعينيات التحو الوظيفي، الذي يُعدّ من أشكالها العامة، ويتمّ بوظيفة اللغة الأساسية (التواصل). وموضوع اللسانيات في نظره هو وصف القدرة التواصلية لدى المتكلم والسامع، ممّا جعل بعضهم يعدّه نظرية في التركيب والدلالة من وجهة نظر تداولية، وتُقدّم في هذا المجال بحوث سيمون ديك وأحمد المتوكل⁽¹⁾.

وبنية الجملة في نظر الوظيفيين هي مجموع وظيفتي⁽²⁾:

(1) تذكّر في هذا المجال أعمال سيمون ديك في التحو الوظيفي، نحو:

grammar Functional

واعتمد محمد المتوكل عدداً منها في تأسيس التحو الوظيفي العربي الحديث، لا سيما في أعماله: الوظيفة بين الكلية والنمطية، والوظائف التداولية في اللغة العربية. ولقد ألفاه هذا البحث أيضاً كثيراً من مفاهيم الوظيفة والوظيفية في:

Georges mounin: dictionnaire de la linguistique, p 142-144

J. dubois et autres: dictionnaire de linguistique, 219-219

(2) ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، ص 253

وظيفة المحور: ويمثلها الخبر المعلوم لدى السامع في مقام ما، وتبشئ الجملة عامة بما هو مشترك بينه وبين المتكلم؛ إلا إذا كان المقام يتطلب اهتماما بالجديد المجهول؛ حسب طبيعة التواصل.

وظيفة التعليق: يمثلها الجزء الحامل للمعلومة الجديدة، وكلما ارتبط بعناصر أخرى تدعم نموه، كلما اتسم بالحركة والتنام.

وتما تتناول الدراسة الوظيفية للجملة، الاهتمام بدراسة الوحدات اللغوية داخل الخطاب، إلى جانب دراسة المحتوى غير اللغوي، الاعتداد بالسياق اللغوي وموقف المتكلم من الخطاب ذاته ومن السامع.

3- اللسانيات النصية وتحليل الخطاب:

تهتم اللسانيات النصية بدراسة أبنية النص المختلفة، ضمن تأثيرات وظائفها؛ حيث تكشف عن الخصائص المشتركة بين الأشكال اللغوية وبين أوجه اتصاله⁽¹⁾.

ومن أهم المفاهيم التي تستند إليها أن الخطاب هو كل كلام تجاوز الجملة الواحدة سواء أكان مكتوباً أم ملفوظاً⁽²⁾. وتحفل أثناء التحليل اللغوي بالدلالات غير الملفوظة، وهي مدرّكة لدى السامع

(1) ينظر: فان ديك: علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، 2001، ص 10-12.

(2) ميجان الرويلي وسعد البازغي: دليل الناقد الأدبي، إهداء لأكثر من خمسين تياراً ومصطلحاً نقدياً معاصراً، المركز الثقافي العربي، ط2، 2002، ص 89.

والتكلم أثناء الحديث، دون علامة معلنة واضحة⁽¹⁾، نحو: ألا تُسلم على الضيف؟ دعوة إلى التسليم، وليست سؤالاً. واجتهدت كثيراً في أن تُنسب إلى النص خاصية الفعل الكلامي، وهي وصف الشروط التي ينجز في النص؛ بعدّه إنجازاً لغوياً.

ومن مصادرها مبادئ (جرايس) للمحادثة، ونظرية أفعال الكلام، والسيمياء... وغيرها؛ فهي ورثت لكثير من المقترحات، نحو: البنيوية، الشعرية، الوظيفية، دراسات المعنى...؛ حيث أمكنها تجاوز الحدود والانغلاق الشكلي. وورثت من السميوطيقا مفهوم الأدبية عموماً؛ فيما قدمه هودبين (1966)، وكريستيفا (1969)، وبارت (1971)، جينات (1979)، وحكاية باريس وجدليتها المجتمعة حول قريصاص.

ومن السيميائية أعمال (جرايس) و(بورال). ومن البلاغة كل مقولاتها البلاغية القديمة والجديدة.

هذا، وينبغي التنويه بمكتسبات أخرى، نحو: أبحاث اللسانيات الاجتماعية (أعمال لايوف) في التعبير الشفوي، و(قوفمان) في طقوس المحادثة العادية،... واللسانيات النفسية⁽²⁾.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 89.

(2) ينظر:

وهي محسوبة أيضا على الاتجاه الاتصالي والوظيفي في اللغة، وأحد مجالات الاتجاه التداولي العام في دراسة اللغة، إلى جانب اللسانيات الاجتماعية واللسانيات النفسية.

وتدعو إلى تجاوز الاعتداد بالجملة على أنها الوحدة الأساسية في علم اللغة، وتوسيع مجال القواعد؛ حيث إنَّ الجمل في ذاتها بحاجة إلى عناصر من خارجها للإيضاح والإبلاغ. وتصبح حينها التصوص هي الوحدات الأساسية للتحليل، بوصفها الموضوع الحقيقي والكامل للاتصال اللغوي⁽¹⁾. وليس الكلام إلا نصوصا (أو لغة ذات قيمة نصية) تبتدى أثناء الاتصال. ومن أهم ما تتجه إليه منذ نشأة نماذجها في مطلع السبعينيات تحديد كيفية عمل التصوص في سياق الحياة العملية.

أما في حقل النقد اللساني، فقد استوت اللسانيات النصية بعدها آخر المناهج، وأكثرها استيعابا للمقولات السابقة، وجعلت مفهوم النص يشمل العناصر الداخلة في تشكيله والمرتبطة بالشروط الخارجية المحيطة به، ويتجاوز في مفهومه كل الأجناس والتصنيفات، وهو مثل اللغة تماما يقوم على اختلاف الدلالة، وتأجيل المعنى، مما يجعله مفتوحا على المشاركة لا الاستهلاك⁽²⁾.

(1) ينظر: قولفجانج هـ.م. د. فيهقجر: مدخل إلى علم لغة النص، ترجمه وعلق عليه زهير له سعيد حسن بخيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، 2004، ص 15-18.

(2) ينظر: صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة أدبيات، الشركة المصرية العالمية للنشر، لوندان، إشراف محمود مكي علي، ط1، 1996، ص 128.

4- اللسانيات التداولية:

يعدّ هذا الاتجاه امتداداً لما أرساه (بيرس) في القرن التاسع عشر، حين صاغه بـ pragmaticism عام 1905، ثم عدّل مفاهيمه (وليم جيمس). وقوامه أنّ قيمة الأفكار المجردة تقاس بمدى انطباقها على الواقع وصياغتها عملياً. ثم سرعان ما صارت هذه السمة مميّزة للثقافة الأمريكية الحديثة بشكل عام^(١)، وهي تسمح بالنظر إلى عالم يموج بالحياة والنشاط، بعيداً عن العالم المصطنع الذي يتخيّله الفيلسوف المثالي.

ولئن كانت لا تعترف إلاّ بإدبّية الفعل وواقعيته، فالثقافة العربية تؤيد ذلك، لكنّها لا تعزو كلّ شيء إلى انطباقه عملياً، ممّا يعكس الجانب الروحي للثقافة العربية وما يرتبط بها. ولفهم حقيقة اللّغة، يدعو هذا الاتجاه إلى الاهتمام بما أهملته اللسانيات في الجانب الاتصالي، لا سيما دراسة علاقة اللّغة بمستخدميها؛ حيث لا يمكن أن تبقى محصورة في علمي النحو والمعاني، والإلام بكلّ العناصر الفاعلة في عملية الإبلاغ. وستُفصّل قضايا هذا الاتجاه أكثر في الفصل الموالي بحول الله.

وخلاصة هذا المدخل الذي تتبّع بإيجاز كبير مسار اللّسانيات منذ نشأتها إلى ظهور الدرس التداولي، أنّ دراسة اللّغة شهدت تطوراً في ظلّ المناهج المختلفة؛ حيث انتقلت من علم اللّغة الذي

(١) ينظر: ميجان الرويلي وسعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، ص 100 وما يليها.

يكاد يُخلَص للنظام اللغوي (من سوسير إلى تشومسكي) إلى علم لغة يركّز على التوجه الاتصالي والوظيفي. ولهذا التحول عوامل عدّة أهمّها:

تعدّد الحاجات والمصالح الاجتماعية، مما دعا إلى ضرورة تحديد دور علم اللغة في المجتمع.

ظهور مشكلات جديدة في الممارسة اللغوية، تحتاج إلى معالجة جديدة تتجاوز الإخلاص للنظام اللغوي، نحو: التوثيق، المعالجة الآلية للمادة اللغوية، اكتساب اللغة، تعليم اللغة، الترجمة، التوجيه اللغوي، العلاج باللغة، تأثير اللغة في الاتصال اليومي..⁽¹⁾

ولذلك «يمكن فهم التحول البراغماتي في علم اللغة، على أنه انعكاس لحاجات مجتمعية متغيرة، مهمته اجتماعية يوجه عام».⁽²⁾

الفصل الثاني

في اللسانيات التداولية

- I - في المرجعيات الفكرية والثقافية للتداولية.
- II - في الماهية؛ مفهوم التداولية.
- III - تطوّر التداولية؛ أشكالها وأقسامها.
- IV - من قضايا اللسانيات التداولية (أفعال الكلام، الملفوظية، الججاج، التفاعلية والسياق، الوظائف التداولية).
- V - علاقة التداولية بتخصصات أخرى (اللسانيات البنيوية، النحو الوظيفي، علم الدلالة، اللسانيات النفسية، اللسانيات الاجتماعية، اللسانيات التعليمية، اللسانيات النصية).
- VI - أهمية اللسانيات التداولية وأفاقها.

1- في المرجعيات الفكرية والثقافية للتداولية:

تعدّ اللّغة البشريّة عنواناً لكلّ الأنظمة الدلالية الأخرى غير اللّغوية التي تضمن التّواصل في ظروف معيّنة، نحو الرموز والإشارات، والاصطلاحات المختلفة؛ ذلك أنّ هذه الأنظمة لا تؤدّي إلّا بتأويلها إلى اللّغة؛ فهي تحتويها جميعاً.

وقد ساق ذلك بعض اللسانيين، ومنهم (رولان بارت) أن يجعل علم اللّغة أصلاً لعلم العلامات⁽¹⁾، خلافاً لـ (سوسير) الذي أفصح حين دعا إلى تأسيس علم العلامات بشرح العلاقة بينه وبين علم اللّغة، بقوله: «فعلم اللّغة هو جزء من علم الإشارات العام»؛ يعني علم العلامات. وربما يعود ذلك حسب الدارسين، إلى أنّ اللّغة هي نظام التّواصل الوحيد الذي يؤدي وظيفته من زاويتين مختلفتين في التعبير عن الأشياء:

الزاوية الإشارية (السيمائية)، والزاوية الدلالية؛ وبذلك حُقّق لها هذه الهيمنة على الأنظمة غير اللّغوية الأخرى التي تؤدي الوظيفة نفسها (التعبير والإبلاغ) من زاوية واحدة، هي (الإشارية). ولا تتأتّى لها (الدلالية) إلّا بالتأويل إلى اللّغة؛ يقول (إميل بنغست) بشأن ذلك: «إنّ اللّغة هي النظام الوحيد الذي تتحقّق دلالاته على

(1) ينظر:

Jean caune: Esthétique de la communication, que sais je, puf, 1ere édition, 1997, p 93.

المستويين، بينما لا تملك الأنظمة الأخرى سوى بُعد دلالي واحد، إما بعد سيميوطيقي بلا سيميوطيقا (مثل التحيات)، وإما بعد سيميوطيقي بلا سيميوطيقا (مثل أشكال التعبير الفني). وتكمن ميزة اللغة الكبرى في أنها تشمل دلالة العلامات المفردة ودلالة القول في آن واحد. ومن هنا تستمد قدرتها الفائقة على خلق مستوى ثان من القول، يُمكن من صياغة كلام دالّ حول الدلالة نفسها. ونجد في هذه الملكة الميتالغوية (métalinguistique) أصل علاقة التفسير التي تجعل اللغة قادرة على استيعاب الأنظمة الأخرى^(١).

وتستند الصفة الأولى للغة البشرية (الإشارية) إلى الظواهر الصورية المتوافرة في البنية، أما الصفة الثانية (الدلالية) فتقوم على الدلالات التي تحقّقها هذه البنية، وتؤدّها.

لكنهما بقيان غير كافيتين لضمان تواصل تامّ، ناجح، بين المتخاطبين، إذا لم تستدعيا عناصر أخرى غير لغوية، ممّا تفرضه الظروف الخارجية، من تأويل، وسياق استعمال، وغيرهما.

ولم تعدّ مجهودات اللسانيين حديثا، منذ بعثها في القرن التاسع عشر، دراسة هاتين الصفتين (الإشارية والدلالية)، وقد لخصها (أحمد المتوكل) في اتجاهين^(٢):

(١) إميل بنفيس: سيمولوجيا اللغة، ترجمة سيزا قاسم، (مقال)، مجلة فصول، اهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر، م. آ، ع. 3، 1981، ص 63.

(٢) أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط١، 1985، ص 08.

الأول: نظريات لسانية صورية، تهتم بدراسة الجانب الأول من اللغة متضافرا مع الجانب الثاني؛ حيث عكفت على دراسة اللغة الطبيعية، وعدّتها «أنساقا مجردة: يمكن وصفها بمعزل عن وظيفتها التواصلية»⁽¹⁾، وتناولتها تناولا صوريا صرفا على مستوى التركيب أو على مستوى الدلالة.

الثاني: نظريات لسانية وظيفية، تتجاوز ذلك إلى الاهتمام بظروف الاستعمال، وتقوم على مبدأ أنّ «اللغات الطبيعية بنيات تحدّد خصائصها (جزئيا على الأقل) ظروف استعمالها في إطار وظيفتها الأساسية؛ وظيفة التواصل»⁽²⁾. هي -إذًا- تجعل ظروف الاستعمال مسؤولة على تحديد طبيعة البنية وتشكيلها؛ حيث لا تصلح هذه البنية إلا لهذا الاستعمال، وعكس ذلك صحيح. ومن نماذج هذه النظريات: التداولية أو ما يعرف بـ «البراغماتيكس»⁽³⁾ التي سنعرض لها في الصفحات الموالية. ويستند التفكير التداولي إلى عدّة مصادر، ذكرها الباحثون، وهي موزعة بين الفلسفة والمنطق، وبعض نظريات اللسانيات الحديثة؛ نذكر منها⁽⁴⁾:

(1) المرجع نفسه، ص 08.

(2) المرجع السابق، ص 08.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 8.

(4) للاطلاع على هذه المصادر، بشيء من التفصيل، ينظر: المرجع نفسه، ومصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم (4)، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة فضالة المحمدية (المغرب)، 1998.

Jhon.R. searle: les actes de langage, essai de philosophie du langage, collection savoir, lecture, Herman, paris, France, 1996, (nouveau

1- الفلسفة اللغوية: تشمل بحوث رواد فلسفة اللغة الطبيعية والفلسفة التحليلية، مقابل مدرسة اللغة الشكلية، وتقوم على دراسة كيفية توصيل معنى اللغة الإنسانية الطبيعية من خلال الإبداع. وتلك هي المتابع التي نشأت فيها التداولية في الواقع، من خلال أعمال الفيلسوف وعالم الرياضيات الألماني (فريج)، ثم الفيلسوف وعالم الرياضيات البريطاني (روسل)، اللذين طوّرا كثيرا من قضايا الفلسفة التحليلية. وهي التي أنتجت، فيما بعد، الفلسفة الأوستينية في اللغة⁽¹⁾، من خلال تناولها للقضايا التداولية؛ حيث «عولجت الظواهر التي من قبيل الإحالة، والأفعال اللغوية، الاستلزام الحوارية...»⁽²⁾ ثم انتقلت عن طريق الاقتراض إلى حقل الدراسات اللغوية⁽³⁾.

ونما قدموه في هذا المجال دراستهم للجوانب الدلالية والجوانب التداولية للغات الطبيعية، وتجاوزوا الفكرة القائلة بأنّ المشكلة الفلسفية يكمن في اللغة ذاتها، إلى تحديده في الاستخدام السليم للغة، ولذلك تجدهم «يلحّون على وصف اللغة في استعمالها دون

(tirage).

Philippe Blanchet: la pragmatique d'Austin à Goffman, collection référence, édition, Bertrand-Lacoste, Paris, France, 1995.

Philippe Blanchet: la pragmatique d'Austin à Goffman, p 14-15. (1)

(2) أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1989، ص 15.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

تجربتها من تداولها العادي...»⁽¹⁾، وحصرها المعنى في «الاستعمال».

ومن الذين اشتهرت بحوثهم في هذا الموضوع:

أ- فيتغنشتاين وألعاب اللغة: يعدّ فيتغنشتاين من الفلاسفة الأوائل الذين نظروا في الجانب الاستعمالي للغة، بدءاً من أعماله الأولى في المنطق والفلسفة والمنتية في (1918)؛ حيث ميّزتها دراسة الوظيفة التمثيلية للغة، اعتداداً بمدى صحة الملفوظات أو خطئها.

أمّا فيما بعد، فاهتمّ أكثر بدراسة العلاقة بين اللغة والفكر، وأنها غير منفصلين، كما أنّه لا وجود للغة خاصّة بالفرد. وإتّنا كلّ ما في الأمر، أنّ الفرد يتّبع في تراكيبه لغة عموم مجتمعه. وانتهى بذلك إلى استبدال معنى التواصلية في اللغة، بالتعبيرية. واللغة بهذا المفهوم ليست وسيلة للفهم أو تمثيلاً للعالم، بقدر ما هي وسيلة تأثير في الآخرين، لارتباطها بالمواقف المحسوسة في التواصل⁽²⁾.

وعرض في ذلك فكرة (ألعاب اللغة)، وهو تعبير «في معناه الأولي يوضح كم هو مهمّ أن تأخذ بعين الاعتبار سياق الملفوظية إذا تعلق الأمر بفهم دلالة التعبير اللغوي أو شرحه»⁽³⁾، من خلال

(1) مصطفى غنّان، اللسانيات العربية الحديثة،

(2) أنظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط (المغرب)، 1986، ص 22-23.

(3) Joachin scharte: lire wittgenstlin; dire et montrer, traduit de l'allemand par mariamme charrière et jean pierre cometti, collection «lire les philosophies», édi. L'échat (1989-texte original, 1992 pour la traduction française), France, p118.

كتابه (بحث في الفلسفة والمنطق -1921-)؛ الذي كشف فيه مفهوم التلاعب بالكلام، وأصبح فيما بعد أحد دعائم ظهور التداولية؛ ذلك أنه مرتبط بالمعنى الفعلي الذي منحه للملفوظات؛ فهو قائم -إذا- على ممارسة التأويل من خلال الأداء الفعلي للغة. وقد ختمه بالعبارة «كل ما نستطيع أن نقوله، يجب أن يبقى في طي الكتمان»⁽¹⁾.

وخلاصة مفهوم (التلاعب بالكلام) أو (ألعاب اللغة) أن الأفعال التي تلفظها، ترتبط بأشكال الحياة والممارسات التي نحياها؛ أي أنه ينحصر فيها يباح للمتكلمين في إطار العلاقة بينهم وبين عباراتهم، ويتج عن «اختيارات مباحة داخل تنظيم الخطاب، كونه مجموعة منظمة من وجهات النظر والممارسات والمصالح»⁽²⁾.

وبذلك مَيَّز بين المعنى المحصل الذي يرتبط بالكلام، وبين المعنى المقدّر الذي يرتبط بالجملة. والتأطّق في كلّ ذلك يتّبع قاعدة ويمثّل إليها، وهي لا تعدو، في رأي فيتغنشتاين، كونها لعبة من ألعاب اللغة، شأنها في ذلك شأن الممارسات الأخرى⁽³⁾، (لعبة الشطرنج، وغيرها).

ب- أوستين: عُرف أوستين من خلال محاضراته التي قدمها

(1) فيتغنشتاين: بحث في الفلسفة والمنطق، نقلاً عن: بيار أشار: سوسيلوجيا اللغة، تعريب عبد الوهاب ترو، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص96.

(2) المرجع السابق، ص96.

(3) ينظر: الجبلاي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية (لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها)، ترجمة محمد مجيباتين، د.م.ج، الجزائر، 1992، ص18 وما بعدها.

بجامعة هارفارد في 1955 في فلسفة اللغة، ونُشرت في 1962 بعد وفاته، بعنوان: «كيف نتجز أفعالاً بالألفاظ؟»⁽¹⁾، ومما ورد فيه أنه ساوٍ بين بنية اللغة وبنية الفكر، وجعلهما شيئاً واحداً. واللغة في مفهومه تتجاوز وظيفة الاتصال إلى وظيفة التأثير، وتغيير السلوك الإنساني من خلال مواقف كلية⁽²⁾.

وقدّم بشأن مفهوم «فعل الكلام»، وهو «ترجمة من الانجليزية (speech act)؛ مقترح في الستينيات من الفيلسوف الانجليزي (ج.ل. أوستين) ثم كُثِّر وطوّر من طرف الأمريكي (ج.ر. سول)، قبل أن يكون مقبولا لدى كل اللسانيين الذين يعتدّون بالنظرية الملفوظية»⁽³⁾.

وخلاصة فكرته في ذلك أن كل قول ملفوظ يُعدّ عملاً. وميز بين نوعين من الملفوظات؛ الملفوظات الثابتة، التقريرية (constatifs) والتي تمثل حالات أشياء، وهي قابلة لأن تكون حقيقية أو خاطئة. والملفوظات الإنجازية (performatifs)⁽⁴⁾، وترتبط بشروط

(1) نشر كتابه أول ما نشر من طرف (J.O. Urmson) بعنوان: *how to do things with words* ضمن منشورات جامعة أوكسفورد في طبعته الأصلية: J.L. Austin: quand dire c'est faire, introduction, traduction et commentaire. Par Gillie Lane, édit. Du seuil, 1970.

(2) Austin: quand dire c'est faire, p13-14, introduction (3) Jean pième robert: dictionnaire pratique de didactique du F.L.E, édi. Ophrys, paris, France, 2002, p 06.

(4) هذا التمييز مشابه تماماً للتمييز العربي بين الخبر والإنشاء؛ حيث يحمل الخبر معلومة لسانع، ويقوم الإنشاء على ما ينشأ في الواقع الخارجي. وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الموالي بحول الله.

تحقيقها، التي تحملها حال التتطيق بها، وبمساعدة بعض الشروط الظرفية الأخرى، نحو: أعلن عن افتتاح الجلسة⁽¹⁾. وبذلك فهو يعارض مبدأ الصدق والكذب الذي يحكم الجملة عموماً، لدى المناطقة.

ويُعدّ حديثاً، من الأوائل الذين نَبّهوا إلى أنّ دلالة الجملة في اللغة العادية، ليست بالضرورة إخباراً؛ ففي المثال السابق (أعلن عن افتتاح الجلسة)، كأنّ المتكلم يوجّه سامعيه أو يأمرهم بقوله: (باشروا أشغال الجلسة). أو فيما يبدو من قول أحدهم لمن يدخل عليه دون أن يغلق الباب: (تركت الباب مفتوحاً)، فينصرف الداخل إلى إغلاقه، وكأنّه تلقّى أمراً بذلك⁽²⁾.

ويمكن تمييز ثلاث مراحل في بحث أومستين لتحديد معنى (القول يعني الفعل)؛ حيث فصل في البداية مدلول القول ومدلول الفعل فصلاً يقوم على مبدأ أنّ الكلام يناقض الحدث، وبذلك فيبين القول والفعل تضاداً. أمّا في المرحلة الثانية فقد جعل ترادفاً نسبياً بينهما في حال اتصال الفعل باللفظ بشرط معيّنة؛ حيث يصبح مرادفاً للفعل. وتطوّر هذا الترادف النسبي إلى ترادف تامّ في آخر مرحلة؛ حيث تمّ تعميم الفرضية بمفهوم تداولي؛ وعدّ كلّ قول فعلاً⁽³⁾.

(1) François la traverse: la pragmatique, histoire et critique, pierre mandaga, éditeur, Bruxelles, Belgique, 1987, p32.

(2) يتم ترسيخ هذه الفكرة في بحث لاحق - (أفعال الكلام)، وهي أيضاً ما يقابلها في الأساليب العربية، حين ميّز الجبر الذي يؤدي غرض الإنشاء.

(3) Austin: quand dire c'est faire, p129.

ج- بيرس: يدينُ الدرس التداولي كثيرا إلى بيرس، وهو من الأوائل الذين اهتموا بدراسة العلامة انطلاقا من مفاهيمها الفلسفية، ويعدّها أساس النشاط السيميائي؛ حيث أضحت عنده أوسع من مجاها اللغوي، إلى حدّ أنّ الإنسان -حسب قوله- علامة، وحين تفكر فتحن علامة⁽¹⁾. ولذلك عُدّت الأسس السيميائية التي أرساها، أسسا فلسفية تأملية.

وهو يربط فهم اللغة بحال التواصل، ويقرن المعنى بظروف الاستعمال، على نحو ما مرّ مع فيتغنشتاين وأوستين. ومن أهم ما أسهم به في نشأة الدرس التداولي⁽²⁾:

التمييز بين التعبير بعدّه نمطا، وبين ما يقابله أثناء الاستعمال.

التمييز بين كلّ من العلامة، الرمز، الإشارة والأيقونة. وفي هذا الشأن قدّم شروحا واقية في مفهوم الدليل؛ حيث يقوم على مبدأ التأويل، ويتنوّع بحسب علاقته بموضوعه. والأيقونة تطابق الموضوع صوريا، والأمانة (المؤشّر) تقوم على علاقة العلة بالمعلول⁽³⁾.

وخلال حديثه عن التأويل، استخلص الدارسون ما يرتبط بمفهوم التداولية عنده؛ حيث ميّز بين الدلالة بعدّها دراسة المؤولات،

(1) ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 15

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 16-19.

(3) ينظر: الجليلي دالاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 09.

وبين التداولية التي تهتم بدراسة بقايا هذه المؤولات ورواسبها⁽¹⁾.

د- موريس: تُصنّف جهوده ضمن البحوث الفلسفية التي درست الدليل وتصوراته الواسعة، كما أنّها امتداد لبحوث علم النفس السلوكي المهيمنة على اللغة في فترة سابقة. إضافة إلى أنّه أسهم في تأسيس الدرس السيميائي إلى جانب بيرس.

وبنية اللغة في نظره نظام من السلوك؛ ذلك أنّها تهيّج المتلقّي إلى ردّ فعل ما، بناء على البنية التي يتلقاها. وقد جعل التداولية جزءاً من السيميائية؛ تعالج العلاقة بين العلامات ومستخدميه⁽²⁾. وهو تعريف كما سنرى، يجعل مفهوم العلامة تتجاوز مجاها اللساني إلى المجال السيميائي، ومجاها الإنساني إلى مجالات أخرى: المجال الحيواني، الآلي، الطبيعي.

ومن طموحاته أنّه يرغب في توحيد العلوم الفيزيائية والإنسانية بأن تشملها نظرية عامّة للعلامات. وفيما يرتبط بدراسة اللغة، فإنّه يلجّ -إلى جانب دراسة بنيتها الشكلية- على دراسة علاقة هذه البنية بالموضوعات المتداولة، وبالأشخاص المستعملين لها. وهو أمر، كثيراً ما يُغفل عنه -في نظره-⁽³⁾.

ولذلك رسم علاقة العلامة بأبعادها الثلاثة؛ علاقتها

(1) F. Latraverse: la pragmatique, de 45 à 60

(2) Morris (1938): cf. infra. P30 à 41 نقلًا عن: فرانسواز أرميتكو: المقاربة التداولية، ص 8.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 25.

بالموضوعات الدالة عليها (بعد دلالي)، وعلاقتها فيما بينها (بعد تركيبية)، وعلاقتها بالمؤولين لها (بعد تداولي). ولا يلغي أيًا من هذه الأبعاد حين دراسته للغة والعلامة اللغوية. وخلص إلى تعريف تداولي للغة، بأنها نشاط تواصل أساسي، ذا طبيعة اجتماعية⁽¹⁾.

ويجعل التداولية أحد الأسس التي يقوم عليها علم السيمياء؛ يقول فرانسوا لاترافارس: «إن مجموع المقترحات والتعريفات والفرضيات التي قدمها موريس في كل المجالات، تسعى إلى تمييز هدفين: يتعلق الأول بتعريف هذه المجالات، وتحديد عدد الاحتمالات والخصائص التي يمكن أن تكون ممثلة للأفكار الجاهزة. ومن ناحية أخرى، دمج المجالات وضمها، ثم تعريف بنيتها بالنسبة إلى مجموع السيمياء. والتداولية تباشر عملها ضمن أسس أجوبة هذين الهدفين»⁽²⁾.

ولمجانِب هذه الجهود، ينبغي الإشارة إلى ما قدمه (بوهلر) فيما يتعلق بأفعال الكلام، وهو محسوب على الذين يتقدون بعضاً من آراء البنيوية السويسرية⁽³⁾، التي عكفت -في رأيه- على دراسة البنية النظامية للغة، دون الاهتمام بجانبها الإبلاغي؛ واقترح في ذلك السياق ثلاث وظائف للدليل اللغوي؛ الوظيفة التمثيلية المتعلقة بالوقائع والأحداث، والوظيفة التعبيرية المتعلقة بالمرسل، والتدائية

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 27.

(2) F. latraverse: la pragmatique, p74

(3) ينظر: الجليلي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 13 وما بعدها.

المتعلقة بالمرسل إليه.

إضافة إلى جهود أخرى تلت نشر كتاب (أوستين)، تتلخص فيما قدّمه (سورل) بعده أحد فلاسفة اللغة المؤسسين للدرس التداولي، لا سيما فيما يتعلّق بإعادة تصنيفه للأفعال الكلامية⁽¹⁾، وسيُذكر ذلك في مبحث أفعال الكلام بشيء من التفصيل.

هذا، ويمكن أن ندمج في بحوث الفلسفة اللغوية، ما قدّمه المناطق في الفترة نفسها⁽²⁾، نحو أعمال (فريج)، و(كرناب)، و(جوردن)، و(لاكوف)،.. و(جرايس) بما عرضه في (قوانين المحادثة) المتمثلة في قواعد الكم والكيف والورود والكيفية، التي نخدم جميعاً مبدأ التعاون أثناء التخاطب⁽³⁾.

(1) من خلال كتابه:

J.R searle: les actes de langage; essai de philosophie du langage

(2) ينظر: 10- 99 F. Philippe blanchet: la pragmatique d'Austin à goffman,

Latraverse: la pragmatique, p 07.

(3) للتفصيل، ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 54-55.

2- النظريات اللسانية الحديثة:

منذ بداية نشاط نقد البنيوية في نهاية القرن الماضي، بدأ تشكيل الاتجاهات اللسانية المختلفة التي أسهمت في تكوين المعرفة التداولية عموماً؛ فبعد تعميم النموذج اللغوي على العلوم الإنسانية والمعارف، ظهرت تيارات الخروج عن هذا النموذج، بل ونقده، بدءاً من البنيويين أنفسهم الذين فضلوا الجواهر عن الأشكال⁽¹⁾.

وسرعان ما نشط البحث السيميائي، بعد الانتقال من البنيوية إلى السيميائية، والتأويل، والبحث عن المعنى، بصورة لم تُعرف من قبل. وتعددت مستويات القراءة في النص الأدبي نتيجة عدم خضوع المعنى لسلطة النظام اللغوي، وهو أساس الفهم البنيوي الذي كان سائداً. مع أنه يمكن إعداره في تمسكه بالنظام اللغوي حين نراجع دوافع البحث، وظروف نشأته في مطلع القرن التاسع عشر.

ويبدأ تيار ما بعد البنيويين يبحث في حقيقة المعنى، ضمن الأنظمة الفكرية والفلسفية واللغوية والأدبية، واتسع موضوع البحث من النص الأدبي إلى الخطاب الفلسفي أو الديني.

وتجاوزوا اعتماد الكلمة وحدة تحليل إلى الاعتماد بالجملة،

(1) يظهر ذلك مثلاً في: رولان بارت: *لغة النص*، ترجمة فؤاد صفاء والحسين سبحان، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، 1988.

روجيه غارودي: *البنيوية فلسفة موت الإنسان*، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1979.

وسرعان ما تجاوزوها هي الأخرى إلى النص وظروفه المقامية، ليصبح موضوعا لللسانيات، بعده وحدة التحليل الأساسية. وسادت مفاهيم (نحو النص)، و(الجملة النصية)، بدل نحو الجمل، والجملة النظامية المعروفة في اللسانيات⁽¹⁾.

ويرى علم النص أن مهمته هي أن يصف الجوانب المختلفة لأشكال الاستعمال اللغوي وأشكال الاتصال، ويصححها، كما تحلل في العلوم المختلفة، في ترابطها الداخلي والخارجي⁽²⁾.

وإلى جانب إسهامات نقد البنيوية بما عرضته من ضرورة الاهتمام بالجانب التبليغي في اللغة وظروف الأداء فيها، والإسهامات التي قدمتها للسانيات النص في تشكيل المعرفة التداولية، تُضاف جهود اللسانيات الوظيفية؛ بدءاً مما قدمه الشكلاوني الروس بأبحاثهم في الإنشائية، ثم أعلام مدرسة براغ، والمدرسة النسقية، الذين اهتموا جميعاً بالوظيفة، انطلاقاً من مفهوم التواصل، بعده وظيفة أساسية في النشاط اللغوي لدى الإنسان.

ومنذ منتصف الستينيات اهتم بعض اللسانيين بما قدمه سابقوهم في (براغ)، وأسهموا في إرساء اللسانيات الوظيفية التي تناولت الجملة بالنظر إلى حركية التواصل فيها. وأوضحوا في هذا

(1) يراجع في ذلك: الأزهر زناد: نسج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1993، ص 17 وما بعدها.

(2) فان ديك: علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيري، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، 2001، ص 11.

الشأن أن التواصل في لحظة معينة ليس ثابتاً كما قد يوحي بذلك نموذج ياكبسون حول وظائف اللغة. والجملة ليست كمنات بقدر ما هي فعل لغوي وموقف إزاء واقع معين، وتنقل تجارب المتكلمين. والتحليل الملائم لها هو الذي يقدر على تبيان مقدار هذه الحركية التي تسهم بها في عملية التواصل اللغوي.

وحينها رفض الوظيفيون التقسيم المنطقي لعناصر الجملة (مسند-مسند إليه)، وعدّوها محورا (المعلومة المشتركة)، إلى جانب التعليق (الجزء الذي يحمل المعلومة الجديدة للسامع)⁽¹⁾.

وفي ضوء هذه المفاهيم الجديدة المبنيّة على مبدأ الوظيفة، تبلورت مساعي التحو الوظيفي في السبعينيات من القرن الماضي⁽²⁾. ويقوم على أن الشروط التداولية هي التي تحدّد الخصائص التركيبية والصرفية؛ أي أن ظروف التواصل تحدّد بنية اللغة. ويهدف إلى رصد خصائص لغات طبيعية متباينة نمطياً، وإلى دراسة الجمل للوصول إلى تنميطها وفق ما يطابق العمليات الحاصلة في ذهن المتكلم، وإلى أن «يُكوّنَ نظرية خطاب شاملة، وتفسّر الوصف والتفسير الملائمين، خصائص الخطاب الطبيعي أياً كانت أشكاله

(1) هذه الآراء مأخوذة من:

Sgall et autres: topics focus and generative semantic

Fibras: an defining the theme in functional sentence analysis

Danès F: a three level approach to syntax

نقلا عن: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، ص 252-253.

(2) ينظر: أحمد المتوكل: الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1988، ص 05.

وأناطة وظروف إنتاجه...»⁽¹⁾. ويعدّه (سيمون ديك) جزءاً من نظرية تداوليّة موسّعة، مجالها التفاعل الكلامي؛ حيث يعكف على كشف خصائص العبارات اللغوية الواردة، وكيفية استعمالها، وطرق ارتباطها بقواعد التفاعل الكلامي⁽²⁾.

وبذلك تكون اللسانيات الوظيفية هي أيضاً، قد تجاوزت النصّ بعدّه موضوعاً للدرس إلى الاعتماد بالمقام، وجعل الخطاب موضوعاً للدرس اللساني.

وخلاصة الخلفية الفكرية والثقافية التي نشأت فيها البحوث التداولية، أنها تنطلق جميعاً من الاهتمام بالتواصل، والاستعمال الفعليّ للغة، لأنّ ذلك ما يحدد بنيتها التركيبية، إضافة إلى أنّ المتكلم يسيّر كلامه وفق ظروف التواصل، وطبيعة المتلقي، لا وفق مبادئ النظام أو حتّى ما يرتبط به هو، بعدّه متّجّ الكلام.

لقد نشأت التداولية في ظلّ هذه المكاسب المعرفية اللسانية والفلسفية والبلاغية، ممّا يسمّيها بالتنوع والثراء، ولم تكن تستقرّ إلا في العقد السابع من القرن العشرين بعد الأعمال المذكورة سابقاً لأوستين، وسورل، وجرايس وغيرهم. وتبقى مدينة لهذه التيارات المختلفة، تتوسّل بها في معالجة اللغة بعدها أهمّ ما يميّز واقع الإنسان.

(1) أحمد التوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية؛ بنية الخطاب، من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط1، 2001، ص 276.

(2) ينظر: Dik.s functional grammar, 1973، نقل عن: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، ص 258-259.

II- في الماهية⁽¹⁾؛ مفهوم التداولية:

لا يُعدّ هذا البحث أولّ شاكّ في صعوبة الإلمام بتعريف شامل ودقيق للتداولية، لِسعة مجالها في المنظومة الفكرية الحديثة.

ولعلّ أولّ أسباب ذلك، أنّ مفهومها تتقاذفه مصادر معرفية عديدة، فعُدّت «ملتقىً لمصادر أفكار وتأمّلات مختلفة يصعب حصرها»⁽²⁾، ولا يكاد يستقرّ في أحد منها، وربما كان ذلك لنشأتها غير المستقرة أيضاً - كما مرّ في البحث السابق - فصارت «تسمية غامضة دوماً»⁽³⁾ هذا، إضافة إلى أنّها تتداخل مع علوم أخرى، ممّا جعل مجالها ثرياً وواسعاً وعسيراً⁽⁴⁾.

ويردّف (مانقونو) حديثه عن التداولية، في موضع آخر بقوله: «إنّه من الصعب الحديث عن التداولية، لأنّ هذا التعبير يغطيه العديد من التيارات من علوم مختلفة، تتقاسم عدداً من الأفكار... واللسانيون ليسوا وحدهم المعنيين بالتداولية، بل تعني الكثير من علماء الاجتماع إلى المناطق؛ وتتجاوز اهتماماتها بمجموع الأبحاث المتعلقة بالمعنى والتواصل، وتطغى على موضوع الخطاب لتصبح

(1) يبتعد هذا البحث في تقديم منظومة مفاهيمية للتداولية دون السعي إلى تحديد تعريف دقيق لها.

(2) Dominique Maingueneau: pragmatique pour le discours littéraire, (2) collection lettres, SUP, Dunod, paris, 1997, p01

(3) Dominique Maingueneau: les termes clé de l'analyse du discours, seuil, (3) collection mémo, février, paris, 1996, p.65

(4) ينظر: محمود نجلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002،

نظرية عامة للنشاط الإنساني⁽¹⁾.

ولاتساع حدودها بهذا الشكل، أقرّ العديد من الدارسين عدم وضوح معالمها، نحو تصريح (فرانسواز أرمينكو)؛ هي «درس جديد وغزير إلا أنه لا يملك حدودا واضحة... تقع التداولية كأكثر الدروس حيوية في مفترق طرق الأبحاث الفلسفية واللسانية»⁽²⁾، وهي تشغل اهتمام المناطق والسيمائيين والفلاسفة والسوسولوجيين والسيكولوجيين والبلاغيين وعلماء التواصل، واللسانيين... وبذلك فهي على مستوى التحليل، لا يمكن أن نصتقها في أيّ من المستويات، ولا تدرس جانبا محددًا في اللغة، بل تستوعبها جميعا، وليس لها وحدات تحليل ولا أنماط تجريدية⁽³⁾.

ويؤكد (فان ديك) تاريخ اهتمام هذا العلم وتداخله مع العلوم الأخرى، بقوله: «[براغماتية] هذا العلم الذي بدأ تطوّره على نحو صحيح منذ السنوات العشرين الأخيرة»⁽⁴⁾ له خاصية التداخل مع عدّة تخصصات أخرى، وقد حفّزته علوم الفلسفة واللغة والأنثروبولوجيا، بل علم النفس والاجتماع أيضا⁽⁵⁾.

introduction aux lectures de D. Maingueneau: l'analyse du discours, (1) l'archive, hachette paris 1991 p170

(2) فرانسواز أرمينكو: المقاومة التداولية، ص 07، وأنظر الفكرة نفسها في: نفسه (D.M)، ص 45 وما بعدها.

(3) ينظر: محمود تحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 10.

(4) الكتاب صادر في 1979.

(5) فان ديك: علم النص، ص 114.

هذا عن صعوبة تعريفها واتساع مجالها الذي لا يكاد يخلو من ذكره متن من المتون التي اطلع عليها البحث. ولعل أول صعوبة تصادف التعريف بالتداولية، تتمثل في الاستقرار على مصطلح قارّ يشمل مقولاتها ومجالاتها العديدة؛ حيث تعددت التسميات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي (Pragmatique)⁽¹⁾؛ فقول البراغمية⁽²⁾ والبراغماتيك، البرجماتية والبراغماتيك، وليس بين هذه الاصطلاحات فرق، بعدها نقلا حرفيا للكلمة الأجنبية، وقيل: التداولية، المقامية، الوظيفية، السياقية، الذرائعية، النفعية... وبين هذه التعبيرات -في الواقع- فروق لا تسمح باستعمالها مترادفة، لتكون مقابلة للمصطلح الأجنبي بمفهومه الذي سيُعرض لاحقا.

لكن مصطلح التداولية الذي استخدمه المتوكل⁽³⁾، ومدحه الجليلي دلاش بالخفة والسلاسة⁽⁴⁾، هو الذي صار مهيمنا على

(1) (pragmatique) بالفرنسية و (pragmatics) بالإنجليزية، وكلاهما يرجع تّأصيله إلى اللفظ اليوناني (pragma) التي تعني الفعل أو الحدث (action).

ينظر: D Maingueneau: pragmatique pour le discours littéraire, p 04. كما أنهم يذكرون المصطلح (pragmatisme) ويميزونه عن (pragmatique)، بأنه نظرية فلسفية عامة للعقلانية، والتي تنظر ملياً إلى المكاسب الأساسية للشخص، تطورت في و.م.أ. في ق 20 من خلال (بيرس) الذي -يعده سيميائياً- لعب باللقاب دوراً في المقاربة التداولية. والـ (pragmatique) عرف في أوروبا، بعده فلسفة الفعل التي تعزل الحقيقة عن المنفعة.

(2) وكذلك جعلها المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات لـ (م.ع.ث.ت.ث.)؛ حيث قابل براغماتية لـ pragmatics و pragmatique، ودراسة استعمالية: (دراسة كيفية استعمال الناطقين للغة في حالات الخطاب للمؤسسة): المنظمة العربية للتربية والثقافة والتعليم، مكتب تنسيق التصريب، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (انجليزي فرنسي عربي)، مطبعة المنظمة، تونس، 1989، ص 111.

(3) من خلال مؤلفاته العديدة في الموضوع، وأهمها: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري.

(4) ينظر: الجليلي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 01.

استعمالات الدارسين. وستُفصّل دلالاته في الفصل الموالي.

ومن أسباب عدم استقرار المصطلح العربي على صيغة واحدة، عدم استقرار مفهوم التداولية نفسه وموضوعها في تيار واحد، وربما عكس الاصطلاح البيئة التي نشأ فيها أو الظروف الثقافية التي يحملها.

نصل الآن إلى عرض مدونة تعريفات التداولية، وهي مدونة كثيفة وغنية برؤى تعكس التنوع المعرفي الذي نشأ فيه الفكر التداولي، وبعد تفحص العديد منها - والتي نسجل بدايةً عدم تضاربها فيما بينها، بقدر ما تبعث على اتساع المفهوم، وتنوع التصورات، وتعدّد المشارب، إلى جانب إمكانية الأخذ على بعضها - يظهر أننا أمام تداوليات، حسب فرانسواز أرمينكو، لم تتحدّد بعد، مع أنها في قمة ازدهارها⁽¹⁾. وتما يطبعها عموماً أنّ قسماً كبيراً من هذه التعريفات يعدّها مكوّناً إلى جانب علوم أخرى للسانيات (التركيب، الدلالة). ومنها ما يوزعها على مجموع الفضاء اللساني⁽²⁾.

ولقد أمكن فحص مدونة تعريفاتها، من تصنيفها إلى الحقول الموالية:

(1) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 09 و 33.

(2) ينظر: D. Maingueneau: pragmatique pour le discours littéraire, P03.

أ- تعريفات ترتبط بحقل نشأة التفكير التداولي:

تُجمع هذه التعريفات على رصد أصلين لنشأة التفكير التداولي:

- الأول: تعريف تشارلز موريس لها؛ حيث عدّها جزءاً من السيميائية وأحد مكوناتها؛ تهتم بدراسة العلاقة بين العلامات، وبين مستعملها أو مفسرهما (متكلم، سامع، قارئ، كاتب...)، وتحديد ما يترتب عن هذه العلامات. كان ذلك حينما شرح أبعاد السيميائية الثلاثة:

- علاقة العلامات بالموضوعات المعبر عنها، وذلك بعد دلالي يهتم به علم الدلالة.

- علاقة العلامات بالناطقين بها، وبالمتلقي، وبالظواهر النفسية والحياتية والاجتماعية المرافقة لاستعمال العلامات وتوظيفها. وذلك هو البعد التداولي؛ اهتمام التداولية.

- علاقة العلامات فيما بينها، وذلك بعد تركيبي، يهتم به علم التراكيب.

وهذا الأصل هو التمييز الأول الذي استأنفه بعده الدارسون، ووُسع إلى ما هو عليه اليوم⁽¹⁾، وتما ينبغي ملاحظته على هذا التعريف

(1) تراجع: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية. وفان دينك: علم النص. وشاهر الحسن: السيميائية والبرجماتية في اللغة العربية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2007.

الاهتمام بالبعد الدلالي وعده في الرتبة الأولى لأنه مرتبط بطبيعة العلامة ذاتها، ثم يعضده البعد التداولي، لأن العلامة لا تميز إلا عن طريق المتكلم الذي يحدثها، وتأخر البعد التركيبي؛ لأنه ينبغي للعلامة أن تكون لها دلالة ومُدَاوِل قبل أن تركَّب⁽¹⁾.

-الثاني: يجعل حقلَ فلسفة اللغة العادية لدى أوستين وتلميذه سورل نواةً لتأسيس التداولية⁽²⁾، ويحدّد مصدرها في التفكير الأنجلوساكسوني انطلاقاً من إشكالية أفعال الكلام التي طوّرت التفكير في آليات معالجة اللغة: الحجاج، أنواع الخطاب...⁽³⁾

ب- تعريفات ترتبط بحقل موضوع التداولية ووظيفتها:

تنطلق تعريفات هذا الحقل من مبدأ أن لسانيات القرن العشرين ساوت بين لسانيات اللغة ولسانيات الكلام، خلافاً لموضوعها المحدّد في اللغة وحدها، في محاضرات سوسير⁽⁴⁾. واهتمّت بالخطاب بعده «أي إنتاج لغوي منظور إليه في علاقته بظروفه المقامية وبالوظيفة التواصلية التي يؤديها في هذه الظروف»⁽⁵⁾. وتتفق على أن التداولية في عمومها تهتم بجميع شروط الخطاب، وتعتمد أسلوباً ما في فهمه وإدراكه، بدراسة كيفية استخدام اللغة، وبيان الأشكال اللسانية

(1) تراجع بعض التعليقات على هذا التعريف في: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية.

(2) ينظر: philippe blanchet: la pragmatique, p09 وما بعدها.

(3) ينظر: D. mainigneau: l'analyse du discours, p169.

(4) سوسير: علم اللغة العام، ص 253.

(5) أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب، من الجملة إلى النص،

التي لا يتحدد معناها إلا بالاستعمال⁽¹⁾، وشرح سياق الحال والمقام الذي يؤدي فيه المتكلمون خطاباتهم. فاهتمامها ينصب أساساً على المتكلم انطلاقاً من سياق الملفوظات التي يؤديها، إلى جانب تحليل الأفعال الكلامية ووظائف المنطوقات اللغوية، وسماها في عمليات الاتصال⁽²⁾. ولذلك سماها بعضهم: لسانيات الاستعمال اللغوي؛ موضوعها توظيف المعنى اللغوي في الاستعمال الفعل⁽³⁾. ويشمل مصطلح التداولية من هذه الناحية⁽⁴⁾:

- مجموع البحوث المنطقية واللسانية التي قُدمت في دراسة استعمال اللغة، ومطابقة التعبيرات الرمزية للسياق الوصفي الفعلي، والعلاقات بين المتخاطبين.

- دراسة استعمال اللغة في الخطاب، والآثار التي تثبت ذلك.

- دراسة اللغة بعدها ظاهرة تواصلية اجتماعية خطابية حجاجية.

ولقد حمل كتاب (المقاربة التداولية) في مقدمته أسئلة مثيرة، ترسم حدود التداولية، وتشرح وظيفتها في تناول الخطاب، وهي إشكالات جوهرية في النص الأدبي الحديث والمعاصر من جهة وفي

(1) ينظر: فرانسواز أرميكور: المقاربة التداولية، ص 98.

(2) ينظر: فان ديك: علم النص، ص 114.

(3) ينظر: المرجع السابق، ص 114.

(4) ينظر: Philippe Blanchet : la pragmatique d'austin à Goffman , p09.

دراسة اللغة أساساً من جهة ثانية؛ ومن هذه الأسئلة: «ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط، حين نتكلم؟ لماذا نطلب من جارنا أن يمدنا بكذا، بينما يظهر لنا واضحاً أنَّ في إمكانه ذلك؟ فمن يتكلم إذن؟ وإلى من يتكلم؟ من يتكلم ومع من؟ من يتكلم ولأجل من؟ (...) كيف يمكننا قول شيء آخر، غير ما كنّا نريد قوله؟...»⁽¹⁾.

ج- تعريفات تربط بحقل التواصل والأداء:

لأنَّ التداولية تقوم على دراسة استعمال اللغة، فاهتمامها في مجموع تعريفات هذا الحقل ينصبّ على دراسة العلاقة بين المتكلم والسامع، بكلِّ ما يعترى هذه العلاقة من ملاسبات وشروط مختلفة؛ حيث تدرس كلَّ العلاقات بين المنطوقات اللغوية وعمليات الاتصال والتفاعل. وتستند إلى علم اللغة النفسي وعلم اللغة الاجتماعي، وتعالج قيود صلاحية منطوقات لغوية [أو أفعال كلامية] وقواعدها بالنسبة إلى السياق. ويتلخص ذلك في دراسة العلاقة بين المتلفظ والمخاطب⁽²⁾. فموضوعها -إذاً- هو التواصل البشري المعتمد على دراسة المقام، والشروط المناسبة لأداء الحديث.

وهي بهذا اختصاص جديد في حقل الدراسات الإنسانية؛ يقول دالاس: «لأنَّه تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس

(1) فرانسواز أورمينكو: المقاربة التداولية، ص 07.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 12.

للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم، كما يعني من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث⁽¹⁾، ثم يردف ذلك بإجمال تعريفها، بقوله: «هي لسانيات الحوار أو الملكة التبليغية»⁽²⁾. وعُدّت كذلك لأنها تبحث في معرفة مقاصد المتكلم، وأغراض كلامه؛ فالغنى لا يُستقى من البنية وحدها وهي الجانب اللغوي منه، بل من الجانب السياقي أيضا؛ فقد يكون بعيدا جدًا عن الجانب الأول، وعلى السامع أو اللساني إدراك ذلك. نحو قول أحدهم لمن مازال يجادته في غرفة -مثلا- في وقت متأخر من الليل: «إني متعب»؛ فمعنى المتكلم هنا، هو: أوقف الحديث، أو دعني أنسم، وليس الإخبار بالتعب، وذلك بتوفر شروط معينة طبعاً. أو أن يذكر المتكلم أمراً، وهو يعني أمراً آخر، نحو قوله لمن يدخل عليه المكتب ويترك الباب مفتوحاً: ألا ترى أنّ الجو بارد. وقصده في ذلك أن: أغلق الباب. وعلى السامع أن يدرك ذلك القصد لنجاح التواصل، وإحداث التفاعل.

ولاختصاص التداولية بدراسة مقاصد المتكلم، جعلها بعضهم «تشرح وضعية التواصل وسياقه، وتفتح أبواب دراسة ما لم يقل، ودراسة الضمني في الحديث»⁽³⁾.

(1) الجليلي دلائل: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 01.

(2) المرجع نفسه، ص 01.

(3) Gilles siouffi et Dan Van Raemdonck: 100 fiches pour comprendre la linguistique, Bréal, Rosny, Novembre, 1999, P 51.

د- تعريفات ترتبط بحقل علاقتها بعلوم أخرى، وبما تشمله من اتجاهات:

يمكن أن تتضح حدود أخرى لتعريف التداولية من خلال عرض علاقاتها بتخصصات أخرى، ولأنّ هذا موضوع مبحث لاحق، فإنّه يقتصر في هذا المقام على بيان مفهومات التداولية فحسب، دون تفصيل حدود العلاقة مع العلوم الأخرى.

وأول ما يصادفنا ضمن هذه المفهومات، أنّ التداولية تُعدّ امتداداً لللسانيات التلفظ؛ حيث تستقبل ميراثها⁽¹⁾، ولفهوم الدلالة والدلالة التوليدية⁽²⁾؛ حيث ميّز الدارسون بين دالتين: دلالة تربط باللغة؛ حسب المقترح السوسيري، ودلالة تربط بلسانيات الكلام، حسب المقترح الأوستيني. وتمثل بهذا المقترح الأخير أحد مفهومات التداولية⁽³⁾.

ولاهتمامها بلسانيات الكلام وعدم تمييزها بينه وبين اللغة، على نحو ما يشير سوسير، صار تمييزها قائماً بين الملفوظ الذي يقصد به ما يقال، والملفوظ الذي يُعدّ فعلاً للقول⁽⁴⁾.

(1) ينظر: فرانسواز أرمينكو: للمقاربة التداولية، ص 09.

(2) ينظر: فان ديك: علم النص، ص 142 وما يليها.

(3) ينظر: Jacques Moschler: Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, édi. Armand colin, Masson, paris, France, 1996, P21.

(4) ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 08.

وعرفها (مانقونو) بناء على هذه العلاقة، بأنها تميز أساليب فهم الخطاب، وتوسع أكثر عملية التواصل، على نحو يعارض طرائق البنيوية⁽¹⁾، التي انغمست في النص، وأبعدت الكلام، وهو مظهر أداء اللغة. وبذلك استطاعت أن تجيب عن تساؤلات علماء اللغة التي لم تستطع أن تجيب عنها البنيوية⁽²⁾. ومبعث توسيعها لعملية التواصل هو نشأتها غير القارة في مصدر معين من مصادر المعرفة الإنسانية، فهي تنتمي إلى علم اللغة كما تنتمي إلى علم النفس وعلم الاجتماع⁽³⁾.

واتفقت تعريفات أخرى لها على أنها أحد ثلاثة مكونات للغة؛ إلى جانب المكوّن التركيبي والمكوّن الدلالي، وتلك نتيجة ما توصل إليه (موريس)، وتشمل - بهذا المفهوم - مجموع العلاقات التي تربط الدوال بمستعملها، وبظروف استعمالها، وأثار ذلك على البنى النحوية، إلى جانب بيان دور المتكلمين، وطبيعة السياق، والإلام بأثار الخطاب نفسه على المتخاطبين؛ سواء من ناحية ذاتية المتكلم أم من ناحية تأثر السامع⁽⁴⁾، وهي تصنف الصنّيع المستعملة بين المتخاطبين، على أنّ هذا الملفوظ له وظيفة مقابلة على مستوى التواصل (...). إنها ذلك الذي يسند إلى المتكلم حال إنتاجه الخطاب،

(1) D. Maingueneau : les termes clés de l'analyse du discours , P 65

(2) ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 09.

(3) فان ديك، علم النص، ص 114.

(4) ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 07. و

نحو عبارة الحث البسيطة المعبرة عن رغبات المتكلم (حالة بائعة في المتجر مثلاً)، وعبارات التحذير (حذار: تقوم بسلوك غير لائق، أنا أراقبك)، وعبارات الأوامر: توقف عن الرسم فوق الطنفسة»⁽¹⁾.

وفي سياق شرح علاقتها بالسيما، عُرِّفت -حسب بيرس- بأنها فرع من السيميائية تهتمّ بالعلاقة بين الخطاب ومستعمليه، وبالخطاب أثناء التفاعل اعتماداً بشروط تلفظه⁽²⁾، وبأنها آخر مولود للدرس السيميائي⁽³⁾.

وبعد استوائها في أعمال أوستين وسورل، حثت على الرجوع إلى تحليل الحجاج، وبصفة خاصة عند اللسانيين الفرنسيين، نحو: ديكر، وأوركوي، وغيرهما⁽⁴⁾.

وفي ختام عرض مدونة التعريفات المستقاة من مختلف مراجع التداولية ومصادرها، يُسَجَّل أنها ترجع جميعاً إلى تعريف موريس في تأسيسه لعلم العلامات، وتتفق على أنَّ اللغة اجتماعية يمارسها أناس يعيشون في المجتمع، وفق قواعد الخطاب المتعارف عليها فيما بينهم.

(1) Christian Baylon et Paul Fabre: la sémantique, avec des travaux pratiques d'application et leurs corrigés, édi. Fernand Nathan, France, 1978 - P 55.

(2) A. Bannour: Dictionnaire de logique pour linguistes (Français - Anglais - Allemand), CILF (Conseil International de la Langue Française), Paris, France, 1995, P 128.

(3) ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 13.

(4) Philippe Blanchet: la pragmatique d'Austin à Goffman, p12.

ويبدو أنّ الحقل الأوسع في تعريفها، هو المرتبط بظروف النشأة والخلفية الفكرية للتداولية؛ ذلك أنّ التداولية لم تُعرف - في الغالب - بماهيتها، بل بإجراءاتها وتفسيرها للخطاب، كأن تُعرف مثلاً بأنها تقوم على التفكير اللغوي وما يتعلق بفعالية الخطاب في الواقع⁽¹⁾.

III- تطور التداولية؛ أشكالها وأقسامها:

لقد أصبحت اللسانيات الحديثة - في نظر المتبعين - محكومة بتيارين متمايزين⁽¹⁾: التيار السوسيري الذي أسسها وصاغ مشروعاها، من خلال «علم اللغة العام»، والتيار الأوستيني الذي نشط بعد التيار السابق بنحو أربعة عقود تقريبا، وأعاد بعث القضايا بصياغة مختلفة، في محاضرات علمية متعددة، كما مرّ في مطلع هذا الفصل.

ولم يكد يستوي التيار الثاني عند بروز اللسانيات التداولية أساسا؛ على نحو ما مرّ تفصيله، حتى انفلتت مفاهيمها، متطورة إلى أشكال عدة، وأقسام متنوعة، أسست لمدونة اصطلاحية مستقلة، نحو: الميتاتداولية (Méta pragmatique) مثلا، وهي صيغة توسع الصيغة اللسانية المعروفة الميتالغوية (Métalinguistique) وتُشرى. وتعني «استعمال الخطاب بعده فعلا مرجعيا ممثلا في هدفه (استعمال العلامات فيما بينها)»⁽²⁾. وتقوم على دراسة العلاقة بين العلامات وسياقها اللساني⁽³⁾.

والحقيقة أن حصر امتدادات التداولية في اللسانيات الحديثة أو في العلوم الأخرى ليس أمرا هينا؛ لتنوع المشارب وتعدد المجالات؛

(1) ينظر مثلا:

Jacque Moschler: Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, P 21.

Jean Emile Combert: le développement métalinguistique, psychologie (2) d'aujourd'hui, presse universitaire de France, (PUF), 1990, P123.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 124.

ولذلك فإن ما تقدمه هذه المباحث - وهذا المبحث بشكل مخصوص - هو جهدٌ المقلّ فيما طالته اليد القصيرة للمبحث.

ولعلّ أحسن ما يُذكر في أشكال تطورها، ما ورد في كتاب «فرانسواز أرمينكو»، لأنه يقوم على بعض الحصر، إضافة إلى تصوّر هانسون، وجان سرفوني. وفيما يلي بعض هذه التّصورات:

1- تصوّر فرانسواز أرمينكو: جعلها كتاب «المقاربة التداولية» في اتجاهين لا تقاطع بينهما⁽¹⁾:

أ- تداولية اللّغات الشكلية وتداولية اللّغات الطبيعية:

نشأت تداولية اللّغات الشكلية أو (التداولية الشكلية) من الاتجاه الكانطي في اللّغة، وسرعان ما التقت بتحليل فلاسفة اللّغة العادية بدءاً من السبعينيات، لاسيّما عند ستالناكر (1972)، ثم هانسون (1974)⁽²⁾. فقد قامت على مبادئ الفلسفة والمنطق في معالجة العلاقة بين التّلفظ وملفوظه، وبين الجمل وسياقاتها، من خلال أعمال (فيتغنشتاين)، و(شراوس)، وغيرهما. وامتدّ مجال التداولية من دراسة شروط الحقيقة وقضايا الجمل، إلى دراسة حدس المتخاطبين، والاعتقادات المتقاسمة⁽³⁾.

(1) ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 11 وما يليها.

(2) ينظر: المرجع السابق، ص 15.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 35 وما يليها.

فالتداولية الشكلية - إذاً - تجمع عددا من الأفكار، من المشكلات، من النظريات المشتركة لمناطقة، نحو (مونتاجو)، (سكوت)، وغيرهما، فمن هم أيضا بصدد إعطاء معالجة منطقية لبعض ظواهر اللغات الطبيعية⁽¹⁾.

أما تداولية اللغات الطبيعية فتشمل البحوث التي لجأت إلى دراسة اللغة بوصفها وسيلة وحيدة للتعبير عن مشكلات الفلسفة والمجتمع.

ب- تداولية التلفظ، التي تنفرع بدورها إلى:

- تداولية صنيعة التلفظ؛ وتتناوله من حيث هو صناعة؛ ومما يدفع إلى صياغته وتشكيله، وتمثلها فكرة ألعاب اللغة لفيتغنشتاين، ومفهوم الأفعال لدى أوستين، ثم لدى سول.

- تداولية صيغ الملفوظ التي تهتم بشكل الملفوظ وعبارته، ومدى علاقته بالدلالة المرتبطة بهذا الشكل أو هذه العبارة، وضبط خطوط السياق المناسب.

2- تصوّر هانسون: لتقريب أهمّ التفرعات التي وسعتها التداولية في امتداداتها، قدم (هانسون) في 1974 تصوّرا متميّزا - وهو الأوّل من نوعه - يهدف من خلاله إلى توحيد أجزائها، وفق درجة

(1) ينظر: F. La traverse: La pragmatique; histoire et critique, P 133.

تَعَقَّد السِّياق من جزء إلى آخر، فَمَيَّز بين^(١):

أ- تداولية الدرجة الأولى: تتمثل في دراسة رموز التعبيرات المبهمة ضمن ظروف استعمالها. وتعتمد هذه التداولية السياق الوجودي؛ المتمثل في المخاطبين، ومعطيات الزمان والمكان. وتعكسها أعمال دارسي الإشارة والرمز، نحو بيرس، روسل، قيومين، كودمان، رايشنباخ، بارهيل، بول كوشي... وبعض إشارات (بفنست) في البعد الإشاري للزمن.

ب- تداولية الدرجة الثانية: تتمثل في دراسة مدى ارتباط الموضوع المعبر عنه بملفوظه؛ أي دراسة حجم ما يبلغه المتكلم من دلالات في الملفوظ الذي يؤدي ذلك، ومدى نجاحه أو إخفاقه. وسياقها في هذه الحال يكون أوسع من السابق؛ حيث يمتد من الموجودات، إلى نفسية المخاطبين وحدهم، والاعتقادات المشتركة بينهم. وتهتم خلال ذلك بقضايا مختلفة، نحو: شروط التواصل، التمييز بين المعنى الحرفي والمعنى التواصل (لدى ستالناكر وجاك)، أو المعنى الحرفي والمعنى السياقي (سورل)، أو المعنى الحرفي والمعنى الموضوعي (ديكرو).

وتُدرج ضمن هذه التداولية أيضا، حكم الحديث لـ (جرايس) القائمة على «مبدأ التعاون» بين المخاطبين. والخطاب في نظره «نشاط مقنن» يخضع إلى قواعد، والمشاركون في الخطاب يحترمون

(١) ينظر في ذلك: فرانسواز أرمينكو: للغاية التداولية، ص 41-73.

مبدأ التعاون⁽¹⁾. وميّز إلى جانب هذا المبدأ أربعة أصناف للقواعد⁽²⁾، وهي مستقاة مما وضعه الفيلسوف (كانط):

- الكمية **quantité**: أن يكون الخطاب غنياً بالأخبار، بشكل كاف فقط، دون زيادة.

- الكيفية **qualité**: أن يكون الخطاب صائباً وحقيقياً اعتقاداً، ولا يفقد البرهنة على ذلك.

- العلاقة **relation**: أن يكون دقيقاً، وأن تكون المساهمة دالة (ذات بال) للحدث.

- الصيغة (حكم الكلام) **modalité**: أن يكون واضحاً، غير مبهم، موجزاً، منظماً.

فلو سألنا أحدهم عن المدة التي تستغرقها السيارة من (سطيف) إلى (قسنطينة) وأجاب بقوله: بعضاً من الزمن، لكانت إجابته -وفق هذه القواعد- غير كافية؛ لأنه أجاب بأقل من المطلوب (خلافاً للقاعدة الأولى، الكمية)، وغير دقيق (خلافاً لقاعدة العلاقة)، ومبهم وغير واضح (خلافاً للأخيرة). ويذكر أنّ هذه القواعد لاقت

(1) ينظر: Gilles siouffi et D.V. reamdonck: 100 fiches pour comprendre la linguistique, p51.

(2) هي عند جرايس (قواعد المحادثة)، وعند سورل (شروط النجاح)، وعند ديكيرو (قوانين الخطاب)؛ دون اختلاف في عددها أو أيانها. وللتفضيل أكثر، ينظر: - المرجع نفسه، ص 57. والجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 34. وفراستواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 54-55.

رواجا كبيرا بين الشرح والمناقشة والانتقاد.

ج- تداولية الدرجة الثالثة: تتمثل في نظرية أفعال الكلام، بما قدمه أوستين، وطوره سولر. ولا يتحدد الفعل الكلامي إلا من خلال السياق الذي يتكفل بتحديد جدية التلفظ أو الدعاية، أو إنجاز فعل معين، وسيأتي بيان ذلك في مبحث موال.

ولقد أسهم تطورها في نشاط بحث الملفوظية، لأنها نشأت في حضنها، بما ساعد أيضا في تقدم الدرس الدلالي، الذي أصبح هو الآخر محكوما بتيار سوسير وتيار أوستين⁽¹⁾ شأنه في ذلك شأن اللسانيات عموما.

ومن الدارسين من عدّ ما قدمه بنفست من بحوث في الملفوظية نظرية مستقلة من النظريات التداولية، تجتمع كلها حول دراسة الآثار التي تشير إلى عنصر الذاتية في الخطاب (ضمائر، إحالات على الزمان، إحالات على المكان،...).

واللغة في نظره تتحقق على ثلاثة أشكال؛ الأول شكلها الكلي بعدها سجلا من الأدلة، والثاني بعدها نظاما ترتكب فيه هذه الأدلة، والثالث على أنها نشاط يتحقق من وقائع الخطاب؛ وهو موضوع لسانيات التلفظ.

Jaqes moschler: Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, (1)

كما أنها شهدت تطوّرات أخرى مرتبطة بالحقل الفلسفي، حيث صارت تمدّ الفلسفة بمفاهيم جديدة، فنشطت عدّة تداوليات⁽¹⁾، نحو التداولية وفلسفة الفعل (أبوستيل)، التداولية المعقلنة (كاشير)، التداولية الاستراتيجية (هيرمان)، التداولية المتعالية (أينل)، التداولية العالمية (هابر ماز)، التداولية الحوارية (فرانيسيس جاك)...

أمّا في حقل اللسانيات، فشهدت تنوعاً من هذا القبيل، فظهرت:

- التداولية الأصلية (الغازلة) Radicale: تعني أن التداولية ليست قسماً مكمّلاً لعلم الدلالة، بل إنّها منقسمة عنها⁽²⁾.

- التداولية التكاملية (المكتمّلة) Intégrée: اشتهر هذا المصطلح في التحليلات التداولية المنجزة من (أنسكومبر) و(ديكرو). ويعكس نظرية دلالية اكتملت ضمن اللسانيات، مع طروحات الملفوظية⁽³⁾، ومهمتها دراسة أفعال الكلام، ثمّ دراسة المعنى والملفوظية (من مبدأ أنّ معنى ملفوظ ما هو إلا صورة للملفوظية).

- التداولية المعرفية (الإيصالية، الإدراكية) cognitive: نشأت من نظام مركزي للتفكير، وعرضت فرضيات العمليات

(1) ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 74 وما بعدها.

(2) ينظر: J. moschler et anne rebole: dictionnaire encyclopédique de pragmatique, seuil, France, octobre, 1994, p30

(3) المرجع نفسه، ص 79.

المرتبطة بالمعالجة التداولية للملفوظات؛ وهي ليست مختصة بالنظام اللساني⁽¹⁾. وتتضح التداوليتان المكتملة والمعرفية في أعمال ديكر: (1972، 1980، 1984)، وديكرو مع أنسكومبر (1983)، وسباركر وويلسون (1986، 1989).

3- تصوّر جان سرفوني: ذكر أنّ التداولية بعد أوستين، تتلخص في ثلاث وجهات نظر⁽²⁾، هي:

أ- وجهة نظر (أوزوالديكرو)⁽³⁾: تتمثل في دراسته للسان والعلاقات المتبادلة (intersubjectif)⁽⁴⁾ بين القول واللاقول (Dire et ne pas Dire): فطرح سؤال في نظره، يعني وجوب الإجابة من السائل، وليس فقط الرغبة في المعرفة. ويعني أيضا إعطائه دورا على نحو دور المتكلم. ويتناول أيضا القول الفاعل الذي يتجاوز تصوّر أوستين للأفعال، فهو يتضمن أيضا الافتراض المسبق الذي هو وسيلة للقول أو عدم القول، وكذلك دراسة المضمرات والحجاج... وخلاصته في ذلك أنّ اللسان عكس ما تصوّره سوسير؛ فهو مجموعة من الاتفاقات التي تسمح بالفعل المتبادل بين الأفراد، مما يتيح لهم فرض أنفسهم، وتبادل الأدوار في

(1) المرجع نفسه، ص 79 وما يليها.

(2) جان سرفوني: للمفوضية، ترجمة قاسم المقداده عن منشورات اتحاد كتاب العرب، 1998، ص 110 وما بعدها.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 110 وما بعدها.

(4) ترجم هذا المصطلح إلى البيدائية، لكنها تبدو غير واضحة، ومادامت تعني العلاقات بين المتكلم وذاته من حيث إنه قال أو لم يقل، فيمكن الاعتماد بتعبير (المتبادلة ذاتيا، أو المتداولة)، لا سيما أنّ في الكلام شيئا من ذات متكلمه دوما، وينسحب ذلك على المصطلح الآخر (البيدائية).

عملية الكلام.

ب- وجهة نظر (الآن بيريندونييه)⁽¹⁾؛ تتضح من خلال مناقضته لطرح (أوستين): القول هو الفعل؛ بمذهبه «حينما نقول فنحن لا نفعل شيئاً»؛ حيث يمكن أن نتخلى عن مفهوم القول الفاعل (أوستين). حين نعلم بأن قيمة أي فعل، تنتجها الملفوظية بين القيمة الوصفية وبعض شروط السياق النوعي. فمفهوم القول الفاعل مفهوم عالي الكلفة. والأفعال الإنجازية في نظره ليست مهمتها الإنجاز، بل عدم إنجاز الفعل؛ حيث تستخدم لإحلال الكلام محل الفعل المادي، مثال: أتنازل عن ملكيتي لقلان، استبدال حركة الإعطاء بصيغة كلامية تعادل تلك الحركة. وبالتالي فمفهوم الفعل لديه متصل بمفهوم الحدث (الحركة)، ويمكن التصرف دون تحريك اليد أو الرجل... فالكلام نقيض الفعل أو العمل، بهذا الطرح. والفعل الوحيد المنجز - في نظره - حين التلفظ هو حركات صوتية؛ أي ملفوظ بالمعنى الحرفي للكلمة. ولقد لقيت وجهة نظره هذه، عدة انتقادات.

ج- وجهة نظر (ر. مارتان): من خلال كتابه «من أجل منطق للمعنى» يذهب إلى أن مجال البراغماتية ليس الجملة، ولكنها تتداخل على مستوى الملفوظ، وهي نتيجة للألية الدلالية المنطقية التي تشكل

Alain berrendonner: Eléments de pragmatique linguistique, collection (1) proposition, les éditions de minuit avec l'aide du conseil de l'université de tribonrg (suisse), Paris, France, 1981, P180.

هذه الكلمة علامة لها.

وفي آخر هذا المبحث، نسجل أنّ بعض الدراسات لم تنظر إلى التداولية بعدها نظرية متكاملة مستقلة، بقدر ما عاملتها على أنّها مجموع نظريات عديدة، يجمعها مبدأ عام، هو «دراسة كيفية استعمال الناطقين للغة في حالات الخطاب الملموسة»⁽¹⁾، وجعلت كلّ قضية من قضاياها نظرية بذاتها، نحو نظرية الخطاب، نظرية الأفعال الكلامية، نظرية التفاعل، نظرية السياق، نظرية الذاتية اللغوية... وغيرها.

(1) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص 111.

IV- من قضايا اللسانيات التداولية:

قد لا يستطيع هذا المبحث الإلمام بقضايا التداولية عموماً، وبالموضوعات التي صارت محدودة ضمن العنوان الكبير (اللسانيات التداولية)، وذلك لأسباب ذكرت سابقاً، أهمها: اتساع مجالها، وتعدد بيئة نشأتها... مما جعل حصر موضوعاتها أمراً يكاد يستعصي على من يريد رسم حدود لها. فهي أحياناً في تماس مع معارف أخرى، وفي اندماج أحياناً أخرى.

ولذلك فضل هذا المبحث عنوان «من قضايا اللسانيات التداولية»، لأن الإلمام الشامل بقضاياها قد يتجاوز مجال اللسانيات الذي يحدد هذا البحث، إلى مجالات أخرى لا يحسنها.

ولقد سمح فحص مدونة اللسانيات التداولية عموماً، بتحديد خمسة موضوعات تكاد تكون أساسية فيها، وهي:

1- أفعال الكلام:

وهي الفكرة الأولى التي نشأت منها اللسانيات التداولية ومن أهم مراجعها، بل يمكن التأريخ منها للتداولية؛ حيث ارتبطت اللغة بإنجازها الفعلي في الواقع، وهي تسمية اقترحت في سنوات الستينيات من أوستين. استأنفت من طرف (سورل)، قبل أن تكون مقبولة من طرف كل اللسانيين الذين يعتدون بالنظرية

الملفوظية⁽¹⁾.

2- الملفوظية:

هي اتجاه جديد في دراسة اللغة، يوسع من مجال اللسانيات السوسيرية التي تعدّ في نظرها «لسانيات غير ملفوظية»⁽²⁾. وتطورت مع (بنفست) وتابعيه، منطلقاً من تطوير جاد للثنائية السوسيرية (لسان-كلام)، ومستندة إلى المفاهيم التداولية الجديدة في شرح علاقة اللغة بالمتكلم، ولذلك عُدّت تياراً موازياً في نشأته للتداولية، إن لم يكن مندمجاً فيه.

3- الحجاج:

هو حسب المعجم الفلسفي: سلسلة من الأدلة تُقضي إلى نتيجة واحدة، أو هو طريقة عرض الأدلة وتقديمها.

ويمكن أن تعدّ اللغة بذاتها ذات بعد حجاجي في جميع مستوياتها: ويظهر ذلك في نظام بنيتها، لأنّ المتكلم يستخدم الوحدات اللسانية، حسب ما يريد إبلاغه من أفكار، وبالقدر المقصود. ويبني هذه الوحدات وفقاً لأغراض التواصل المختلفة. ولذلك عدّ الدارسون بلاغة الحجاج وغايته، في أنّ المتكلم يتظرّمن يوجه إليهم الخطاب حركة تنسجم مع المقاصد القولية التي أنجبها

(1) J.P. robert: dictionnaire pratique de didactique du FLE, p06.

(2) جان سرفوتي: الملفوظية، ص 11 وما بعدها.

المقام، والتي هي بدورها منسجمة مع شكل البنية المقدمة.

4- التفاعلية والسياق:

موضوع التفاعل هو أحد قضايا الفلسفة اللغوية الحديثة التي أنشأت التداولية؛ عرض له فلاسفة اللغة وهم يميزون بين الفعل والعمل. والتفاعل في نظرهم يميز سلوك الإنسان عن غيره، وعرفوه بأنه «سلسلة من الأحداث يكون فيها عدة أشخاص هم المعنيون بوصفهم فاعلين غير متزامنين»⁽¹⁾. وبذلك تكون وظيفة اللغة تحقيق هذا التفاعل بإنجاز أفعال اجتماعية. ويشمل بحث التفاعل قضايا عدة، منها: دراسة القدرة التواصلية، وشروط فعل التواصل، ودراسة السياق والمقام، وغير ذلك.

5- الوظائف التداولية:

عرفت الوظائف التداولية ضمن المدونة الاصطلاحية للدرس التداولي عموماً، وهي امتداد لبحوث وظائف اللغة السابقة. ويتلخص مفهومها في هذا المقام، في تحديد مكونات الجملة بالنظر إلى البنية الإخبارية والمعلوماتية، مع ربطها بالطبقات المقامية المحتملة أن تُنجز فيها⁽²⁾، فهي -إذاً- وظائف مرتبطة بالسياق والمقام، ومدى إنجازية اللغة في واقع التواصل.

(1) فان ديك: علم النص، ص 128.

(2) أحد المتوكل: الجملة المركبة في اللغة العربية، ص 25.

وفيقا يلي بعض التفصيل لهذه الموضوعات الخمسة:

1- أفعال الكلام: Les actes de langage

نشأت فكرة (أفعال الكلام) أو (أفعال اللغة)⁽¹⁾ من أهم مبدإ في الفلسفة اللغوية الحديثة - مجال نشأة التداولية وتطورها -، وهو: أن «الاستعمال اللغوي ليس إبراز منطوق لغوي فقط، بل إنجاز حدث اجتماعي معين أيضا في الوقت نفسه»⁽²⁾.

وذلك بعدما كانت الفلسفة الوضعية المنطقية تشترط مقياسا وحيدا للحكم على دلالة جملة ما، وهو مقياس الصدق والكذب⁽³⁾.
تما حصر العبارات اللغوية في منوال واحد؛ هو العبارات الخبرية؛ كأن تصف واقعا ما. ويُحكم على صدقها أو كذبها بمدى مطابقتها لذلك الواقع، نحو (الجو جميل: صادقة في حال واحدة هي جمال الجو

(1) يرد أحيانا ملان المصطلحان بعددما مترادفين، ترجمة لـ Les actes de langage (بالفرنسية) المأخوذة من الإنجليزية (speech acts) وبالنظر إلى منلول فكرة أفعال الكلام، والتي هي في جوهرها تمييز لأفعال اللغة كما يقصدها المرسل، وقيمتها الإبلاغية، فالأحسن في ترجمتها القول: أفعال اللسان، لأنها متعلقة باللسان. ينظر: جون سورل: من سوسير إلى فلسفة اللغة (مقال) إشراف ومراجعة مطاع الصفدي، مجلة العرب والفكر العالمي، مركز الإنماء القومي بيروت، لبنان، العددان 13-14، ربيع 1997، ص 95.

وإذا سمعنا المفاضلة بين (أفعال الكلام) و(أفعال اللغة)، فإن الأول قد يبدو أكثر ارتباطا بالشفوي، والثاني بالكتابي، وذكرنا أيضا فعل التواصل الذي يجمع فعل الكلام بمدلوله السابق، بمحيطه الذي يسجل فيه بين المتخاطبين، ينظر:

J.P.Robert: Dictionnaire pratique de didactique du F.L.E., P06.

(2) فان ديك، علم النص، ص 18.

(3) ينظر أحد المتروكل: اللسانيات الوظيفية، ص 18. وعمود نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 42.

واقعا، وكاذبة في غير ذلك). وجوهر الخبر عند هؤلاء الفلاسفة أنه لا يُقبل إلا إذا كان خاضعا للتمحيص والتجريب. وأن الوظيفة الأساسية للغة هي وصف حالات العالم وإثباتها⁽¹⁾.

ومن الذين تصدّوا لهذه الفكرة (أوستين) من خلال محاضراته بجامعة (هارفارد) في 1955؛ حيث بنى إلى أن دلالة الجملة في اللغة العادية ليست بالضرورة إخبار⁽²⁾، وهي ليست مقيدة دائما بأن تحيل على واقع فتحتمل الصدق أو الكذب. وأن القصد من الكلام هو تبادل المعلومات، مع القيام بأفعال تضبطها قواعد التواصل في الوقت ذاته مما ينتج عنه تغيير في وضع المتلقي، وتأثير في واقعه⁽³⁾.

وبناء على ذلك فقد يقتصر هذا القياس على تقييم الجمل في علم الدلالة. أما في الدرس التداولي، وفق هذه الفكرة، فإن الجمل تقاس بمدى الإخفاق أو التوفيق⁽⁴⁾.

وأنه أيضا، إلى جانب التنوع السابق (العبارات الخبرية أو الوصفية) الذي يقوم على وصف الحدث وتعيينه مقارنة بما يحيل إليه، ويمكن وصفه بالصدق أو الكذب. يمكن أن نصنف نوعا آخر، هو (العبارات الإنجازية أو الأدائية)، وهي «التي تحض على فعل أو تنهى عنه... أو التي ترد أوصافا لأحداث. وميزتها هو أن

(1) D. maingueneau: pragmatique pour le discours littéraire, p05.

(2) Austin: quand dire c'est faire, p18 introduction.

(3) المرجع نفسه: ص 13-14.

(4) ينظر: فان ديك: علم النص، ص 118.

تلقَّظَها إنَّها يتجزأ الحدث الذي تصفه⁽¹⁾.

ومن خصائص هذه العبارات أنَّها جمل لا تصف واقعا خارجيا، ولا تعينه، ولا تحيل إليه، مع أنَّها جمل خبرية، نحو:

1- ألتزم بالحضور.

2- أعلن عن افتتاح الجلسة.

3- أعدك بالزيارة، غدا إن شاء الله.

4- سأعيد لك مالك، الشهر القادم بحول الله.

فهذه الجمل ونحوها، لا يمكن وصفها بالصدق والكذب، وهي لا تعكس واقعا موصوفا، بقدر ما هي أفعال منجزة من المتلقي أو المتكلم على حد سواء. ومن خصائصها أيضا، أنَّها جمل محكومة بالتلفظ بها؛ حيث إنَّ نطقها سبب في إنجاز الأفعال المبينة عليها:

ففي (1) وعد، وفي (2) أمر بمباشرة أشغال الجلسة. وفي (3) وعد وطلب، وكذلك في (4). مما يغيّر في سلوك متلقي هذه الجمل بتوفر ظروف ذلك، وتنوع المتلقين، بتنوع الأخبار وأغراضها. وهي جمل شبيهة بالجمل المنطوية على موجهات (أمر، استفهام...) (2). إلى آخر أمثلة العبارات المشروطة بالوضع الاجتماعي العام للمتخاطبين، وطبيعة مقاصد المتكلم من إسعاد السامع أو الإساءة إليه، أو إزعاجه،

(1) سورل: من سورل إلى فلسفة اللغة (مقال)، مجلة الحرب والفكر العالمي، ج13-14، ص95.

(2) ينظر: جان سرفوني: للمفوضية، ص17-18.

أو تهديده، أو وعده... كل ذلك يبقى مرتبطاً بنية المتكلم وقصده.⁽¹⁾
ومن أمثلة ذلك أيضاً:

- 1- أن يقول رجل مسلم لامرأته: أنت طالق.
 - 2- أن يكتب رجل مسلم: أوصي بنصف ما أملك لدار العجزة.
 - 3- أن يقول وليّ امرأة، وفي ظروف معروفة، لأحد: زوّجك فلانة.
 - 4- أن تقول الأم فور الولادة: سميتها (هداية).
- فتوفر القصد والنية؛ حيث يفرض المتكلم نفسه في كل من هذه الجمل، مقتنعاً بما يلفظه، ويضع مخاطبه في موقع لا يمكنه الرفض والإنكار، إذا كان حسن النية⁽²⁾؛ حيث يبدي اهتماماً بالحدث، كأنه يتمناه في (3) أو يصدقه⁽³⁾ في (1) و(2) مثلاً، أو يتنبى عنه عمل ما في (4)، وكذلك في (1)، و(2) و(3).

بتوفر ذلك، تنبى عن هذه الجمل أفعال وتغيرات في المواقف والسلوك. ومعناه أن المتكلم ليس محتتماً عليه أن يجعل أمره في صيغة أمر، والخبر في صيغة الخبر، والوعد في صيغة الوعد. وبالمقابل ليس ضرورياً أن يتلقى السامع هذا الخطاب النسقي، بقدر ما يكون ملزماً بتأويل الدلالات؛ فقد يجد بعض أنواع الطلب في صيغة الخبر؛ كأن يدخل الأستاذ حجرة الدرس، قائلاً: الجوّ خائف. فينهض أحدهم لفتح النافذة، دون أن يُطلب منه ذلك.

(1) سورل: من سوسير إلى فلسفة اللغة، ص 61.

(2) ينظر: جان سرفوني: للمفوضة، ص 17-18.

(3) ينظر: فان ديك: علم النص، ص 118.

وقد يجد طلبيا متضمّنا في الطلب؛ نحو سؤال أحدهم لآخر في الشارع: هل عندك ساعة؟ وهو لا يريد معرفة أنه يملك ساعة أم لا، بقدر ما يودّ معرفة الزمن، وعليه أن يفهم ذلك سريعا. أو أن تتخاطب ولدك، وأنتما على وشك الخروج من البيت: ألم ترتدّ ملابسك بعد؟ فهو ليس سؤالاً بقدر ما هو تأنيب واستعجال.

ولذلك ميّز (سورل) بين ثلاثة مستويات في أيّ نشاط اجتماعي⁽¹⁾:

- مستوى اللسان بعده اتفاقات اجتماعية تحملها العبارة دون التلفظ بها. (اللسان بالمفهوم السوسيري).

- مفهوم الحوافز الفردية (الكلام بالمفهوم السوسيري) التي تمنح للعبارة دلالة ما عند التلفظ بها.

- مستوى الاشتراطات الاجتماعية الواسعة، وهو مستوى معقّد، يشرح سبب اختيار هذه الدلالة دون غيرها.

وخلاصة هذه الأمثلة، أنه ينبغي على المشاركين في الخطاب أن يدركوا العلاقة بين شكل الجملة ووظيفتها، وأن هذه الأفعال اللغوية تكتسيها إضافات اجتماعية لها قواعدها ومعاييرها. ولا يمكن فهمها خارج هذه الشروط التي تحكم إن كانت الأمثلة السابقة ناجحة أو مخفّقة، لا صادقة ولا كاذبة؛ قياسا إلى أنّ اللغة بهذا المفهوم لا تتجاوز

(1) ينظر: سورل: من سومير إلى فلسفة اللغة، ص 61.

كونها وسيلة تعبير إلى كونها نشاطا اجتماعيا تفاعليا.

وتصبح وفق هذا المفهوم أيضا بنية اللغة لا تختلف عن بنية الفكر، ووظيفتها تتجاوز كونها وسيلة تواصل إلى وسيلة تأثير في العالم والسلوك. وينصير الكلام ذا قوة بلاغية كاملة فيه، تظهر حال النطق به، وقوة أخرى تأثيرية فعلية، على مستوى المتلقي، تظهر من خلال الآثار والتأثير المترتبة⁽¹⁾.

وبذلك فإن تحديد دلالة جملة ما -اعتدادا بهذا المفهوم- لا يمكن، إذا استمر فصل قيمتها الوصفية عن قيمتها الملفوظية التي تقرها⁽²⁾.

وبكلمة: لقد قدّمت فكرة أفعال الكلام دراسة نسقية لعلاقة العلامات عموما بمستعملها ومؤولّيها⁽³⁾. وشرحت ما يقوم به التأويل في الخطاب. وللإشارة، فإن الاحتفاء بها لم يكن لدى اللسانيين وحدهم الذين وجدوا فيها مجالا جيدا لحل المشكلات التركيبية والدلالية ومشكلات تعليم اللغات، بل احتفى بها أيضا علماء النفس لأنّها وسيلة هامة لاكتساب اللغة، ونقاد الأدب لفهم ما تتحمّله النصوص من فروق تعبيرية، والفلاسفة لأنّها مجال خصب لشرح علاقة اللغة بالعالم.

(1) Austin: quand dire c'est faire, p13,14, introduction.

(2) ينظر: جان سرفوني: الملفوظية، ص 18.

(3) ينظر: فرانسواز أورمينكو: للمقاربة التداولية، ص 60.

أ- فكرة أفعال الكلام عند (أوستين):

اقترح (أوستين) قسماً ثانياً من العبارات إلى جانب (العبارات الوصفية) هو (العبارات الإنجازية)⁽¹⁾ التي لا يحكمها مقياس الصدق والكذب، ويتزامن النطق بها مع تحقق مدلولها. كما أن هذه العبارات الإنجازية شروطاً أوضحها الدارسون، ولا تتحقق إنجازيتها إلا بها، هي:⁽²⁾

- أن يكون الفعل فيها متممياً إلى مجموعة الأفعال الإنجازية⁽³⁾:
(وعد، سأل، قال، حذر، أوعد...).

- أن يكون الفاعل هو نفسه المتكلم؛ أي أنها تمثل الفردية تمن
يقولها.

- أن يكون زمن دلالتها المضارع.

شروط - كما نرى - تجمع بين المستويين النحوي والمعجمي، وغياب شرط واحد كفيل بتحويلها إلى عبارة وهي وصفية. ويتميز الفعل الإنجازي عن الوصفي (الإخباري) بكونه عاكساً للآثار

(1) الوصفية، الإخبارية، التقريرية، الإثباتية، مقابلة لـ *constatifs*. والإنجازية، الأدائية، الإنشائية، مقابلة لـ *performatifs*.

(2) نظر: أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص 19. أو:

Austin: quand dire c'est faire, p50, 51.

(3) لأن فعلاً من نوع (قاد سيارته، أو قطع الخشب) ليس فعلاً كلامياً لأنني لست بحاجة إلى القول أو الكتابة لتنفيذه ما يتعلق بها.

ينظر: J.P.Robert: dictionnaire pratique de didactique du F.L.E., P06.

التي ينجزها كلامنا، وهو فعل دقيق للغاية. ثم لاحظ (أوستين) بعد ذلك أنه يمكن تقدير فعل، وفق الشروط المذكورة، في العبارات الوصفية، نحو: (أقول) الجو جميل، لتصير إنجازية هي الأخرى؛ وعليه فكل العبارات الملفوظة إنجازية على نوعين:

- إنجازية (صريحة/ مباشرة)، فعلها ظاهر (أمر، حض، دعاء، نهي) بصيغة الزمن الحاضر المنسوب إلى المتكلم.

- إنجازية (ضمنية/ غير مباشرة) فعلها غير ظاهر، نحو: الاجتهاد مفيد = (أقول) الاجتهاد مفيد = أمرك أن تجتهد. ونحو

قوله تعالى: ﴿وَمَا لِكَيْتُمُ الَّذِينَ لَا مَنَعَ الْقُرْآنُ﴾⁽¹⁾؛ (أقول): احذروا...

وميز فيها بين ثلاثة أنواع من الأفعال الكلامية⁽²⁾:

- فعل قولي *locutoire*: يقابل التلفظ بالأصوات (فعل صوقي)، والتلفظ بالتركيب (فعل تركيب)، واستعمال التراكيب حسب دلالاتها (فعل دلالي).

- فعل إنجازي (القول الفاعل) *illocutoire*: يحصل بالتعبير عن قصد المتكلم من أدائه: يعد، يخبر، يعجب، ينذر، ويشمل (الجانب التبليغي والجانب التطبيقي).

(1) سورة الحديد، الآية 20.

(2) Austin: quand dire c'est faire, p114,115; huitième conférence.

- فعل تأثيري (استلزامي) **perlocutoire**: يحصل حين يغير الفعن الإنجازي من حال المتلقي بالتأثير عليه، كأن (يرعبه، يجعله يفعل...). ويتميز كل فعل من هذه الأفعال بتوفره على قوة إنجازية، وهي: افتراض تزامنا تاما بين موضوع الملفوظية، والمتلفظ⁽¹⁾.

واستنادا إلى مفهوم القوة الإنجازية ميز أوستين بين خمسة أنواع للأفعال الكلامية⁽²⁾:

- الأفعال الحكمية (الإقرارية) **verdictifs**: حكم، وعد، وصف.

- الأفعال التمرسية **exersitifs**: إصدار قرار لصالح أو ضد...، أمر، قاد، طلب..

- أفعال التكليف (الوعدية) **comessifs**: تلزم المتكلم: وعد، تمنى، التزم بعقد، أقسم..

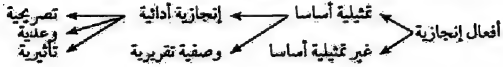
- الأفعال العرضية (التعبيرية) **expositifs**: عرض مفاهيم منفصلة، (أكد، أنكر، أجاب، وهب..).

- أفعال السلوكيات (الإخباريات) **comportementaux**: ردود أفعال، تعبيرات تجاه السلوك: اعتذر، هتأ، حيى، رحب..

(1) D. maingueneau: pragmatique pour le discours littéraire, p06.

(2) ينظر: فرانسواز أبرمينكو: المقاربة التداولية، ص. 62 ومصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، ص. 48.

وتتضح أشكال الفعل الإنجازي خصوصا في الترسيم التالية⁽¹⁾:



ب- أفعال الكلام عند (سورل):

هو أول من أوضح فكرة (أوستين) السابقة، وشرحها أكثر بتقديمه شروط إنجاز كل فعل، إلى جانب بيانه شروط تحول فعل من حال إلى حال أخرى، وآليات ذلك، وتوضيح خطوات استنتاج الفعل المقصود⁽²⁾. فقول من في المكتب: «ترك الباب مفتوحا» لمن يدخل عليه، يخضع إلى جملة خطوات لإدراك الفعل المقصود إنجازَه، منها:

- إن الضجيج في الرواق، ولا ينبغي ترك الباب مفتوحا — فهو يأمرني بإغلاقه.

- المكتب مكيف، ولا ينبغي ترك الباب مفتوحا — فهو يطلب مني (بشكل ما) إغلاقه.

- من الأدب أن تغلق الباب كما وجدته مغلقا حال دخولك — فهو يعاتبني على سوء سلوكي.

(1) ينظر: D. maingueneau : pragmatique pour le discours littéraire, p10

(2) ينظر: فرينسواز أرمينكو: المقاربة التداولية: ص 66، 68.

أو ما نجده في إجابة أستاذ تخصص ما في الجامعة، لمن يسأل عن مدى استعداد ابنه الطالب لدراسة ذلك التخصص، بقوله: «إنَّ الطالب المذكور لاعب كرة ممتاز».. فيدرك السائل مضمون الإجابة بأنَّ ابنه غير موفق في هذا التخصص، كما يجد توجيهها آخر، وهو الأفضل أن يشتغل بالكرة.

ومما قدّمه سورل أيضا أنه أعاد تقسيم الأفعال الكلامية، وميّز بين أربعة أقسام⁽¹⁾:

- فعل التلفّظ (الصوتي والتركيبى).
- الفعل القضوي (الإحالي والجملي).
- الفعل الإنجازي (على نحو ما فعل أوستين).
- الفعل التأثيري (على نحو ما فعل أوستين).
- وسرعان ما أعاد اقتراح خمسة أصناف لها⁽²⁾:
- الأخبار assersifs (تبلغ خبراً، وهي تمثيل للواقع) وتسمّى أيضاً: التأكيدات، الأفعال الحكمية.

- الأوامر directifs (تحمّل المخاطب على فعل معين).
- الالتزامية commissifs (أفعال التعهد)، وهي أفعال التكليف عند أوستين؛ حين يلتزم المتكلم بفعل شيء معين.

(1) J.R.searle, les actes de langage, (essai de philosophie du langage), collection savoie, lettres, hermann, Paris, nouveau tirage, 1996, p60.

(2) للرجوع نفسه: ص 62.

- التصريحات *expressifs*: وهي الأفعال التمرسية عند أوستين، وتعبّر عن حالة، مع شروط صدقها.
- الإنجازيات *déclarations* (الإدلاءات): تكون حين التلفظ ذاته.

كما أنه وضع اثني عشر مقياساً لنجاح الفعل الإنجازي، منها: غاية الفعل، توجيهه، حالته السيكلوجية⁽¹⁾... وسماها شروط التجاح. وهي تستند كثيراً إلى قوانين المحادثة لجرايس، المذكورة سابقاً. ووسّع مفهوم الفعل الإنجازي ليتجاوز ارتباطه بالمتكلم إلى العرف الاجتماعي اللغوي، وجعل للقوة الإنجازية أدلة عليها: (تقديم، تأخير، نبر، تنغيم، علامات ترقيم...).

ج- أفعال الكلام بعد (أوستين) و(سورل):

تناول فكرة (أفعال الكلام) لسانيون عدّة بعد (أوستين) و(سورل)، وعرضوا الكثير من قضاياها، لاسيّما مفهوم الفعل الإنجازي وشروط قيامه، ومفهوم القوة الإنجازية ووسائل ظهورها في البنية أو إخفاؤها، ومن أولئك:

- أوزوالد ديكر: ذكر شروط الإنجازية، بقوله: «تكون جملة ما إنجازية إذا أمكن بعض من ملفوظاتها أن يكون كذلك، ويكون

(1) ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 63.

فعل ما إنجازيا إذا أمكنه صياغة الفعل المحوري لجملة إنجازية⁽¹⁾. وفي كتابه (القول واللاقول) Dire et ne pas dire حدّد نوعا من الأفعال سمّاه أفعال الرأي، وهي: «ما يتعلّق بالتكلم، ويعلم به السامع يقينيات، مثل: فكر، علم، تيقن، أعتق، تخيّل، شك، جهل، تعلّم...»⁽²⁾، وهي مجموع أفعال الشك والرجحان واليقين في العربية، لكنّه يجعل استعمالها مشروطا بأمرين: الأول أن تسند إلى ضمير المتكلم في المضارع. والثاني أن ترتبط بمسائل خاصة تتعلّق بافتراض حقيقتها وعدمه⁽³⁾.

ثمّ يميّز أفعال الرأي هذه، عن قسم آخر من الأفعال يسمّى أفعال الحجاج «التي تختلف عنها في أنّها لا تمثّل رأيا لشخص، ولكن تعني الافتراضات المسبقة للرأي، نحو: برهن، يبيّن، فنّد»⁽⁴⁾.

- ديتر وريكاناتي⁽⁵⁾: هما من الذين انتقدوا أوستين في بعض أقسام الأفعال، إلى جانب (بنفست) و(سورل) وغيرهما. واقترحا أربعة أقسام فقط، هي:

A. Culioli (responsable) laboratoire de linguistique formelle (équipe (1) de recherche associée au CNRS, collection ERA 642: Acte de langage et théorie de l'énonciation, département de recherches linguistiques (DRL), université paris VII, France, 1985, p36.

Oswald Ducrot: dire et ne pas dire (principes de sémantique linguistique) (2) collection savoir: sciences, hermann, 3ème édi., paris, France, octobre, 1991, p266.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 269.

(4) المرجع السابق، ص 267.

(5) ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 69-70.

- أفعال إنجازية.
- أفعال إدراكية.
- أفعال قوة الإنجاز.
- أفعال قوة الإدراك.

2- الملفوظية L'Énonciation:

أشار إلى هذا المصطلح (شارل بالي) في كتابه «اللسانيات العامة واللسانيات الفرنسية»⁽¹⁾، كما تحدّث (أوستين) في كتابه المذكور سابقا عن دور الملفوظ الذي يقوم بوصف وضعية معينة، أو بتعيين حدث.

وتقوم فكرة الملفوظية أساسا على جهود (بنفنست) في شرح ثنائية سوسير (اللغة والكلام)، التي عرفت احتجا من طرف اللسانيات الحديثة عموما؛ حيث انساق اللسانيون بداية من الستينيات إلى إعادة تأويل هذه الثنائية؛ مؤكدين بأنّه في الملفوظية لا يؤخذ كل شيء من الفرد⁽²⁾. ويبن بنفنست أنّ ثمة فرقا عميقا بين اللغة بوصفها نظاما من الأدلة، واللغة بوصفها ممارسة يضطلع بها الفرد، وهذا المستوى الأخير هو أساس تحليل الخطاب في نظره خلافا للمذهب سوسير.

(1) ينظر: جان سرفوي: الملفوظية، ص 07.

(2) Dominique Maingueneau: l'énonciation en linguistique française, les bibliothèques de l'étudiant, nouvelle fondamentaux linguistiques, la édition, hachette livre, France, 1999, p09,10.

ويؤرخ لها الدارسون من نهاية الخمسينيات؛ حيث بدأ يتسع مجالها انطلاقاً من التأمّلات المنهجية لبِنفَنست وياكَبسون⁽¹⁾. ولأنّها تقوم على مفهوم الأداء الفردي للغة دون عزله عن شروط التفاعل الأخرى، فإنّها نشأت من التداولية، ومن علاقة المتكلّم باللغة⁽²⁾.

ولكن (منقونو) يميّز بين نشأتها وبين النشأة التداولية، فيقول: «تهتمّ النظريات الملفوظية التي هي أساساً عمل اللسانيين الأوربيين، بشكل خاص، بطرق الخطابات المؤدّة وكيفيّات توصيلها (...) بينما التداولية، فقد تطوّرت أساساً في المجال الأنجلوسكسوني حول إشكالية أفعال الكلام»⁽³⁾.

فهي في نظره تيار مواز للتداولية، وشهدت تطوّراً أكبر في السبعينيات؛ حيث عرفت دراسات كثيفة، ممّا جعل حقلها في اللسانيات الحديثة مستقلاً، يتّضح في أعمال أتباع بنفَنست وخلفه⁽⁴⁾.

ومما ورد في تعريفاتها التمييز بين تعريف فعل الملفوظ *l'énoncé*، والملفوظية *l'énonciation*، فالملفوظ هو «الوحدات اللسانية الحاملة لمعلومات، ليس على مستوى مرجع الخطاب،

(1) ينظر: D. maingueneau: l'énonciation en linguistique française, p07.

(2) ينظر: Josette rey-debove: lexique sémiotique, PUF, en édi. 1979, p57, 58.

(3) ينظر: D. maingueneau: l'énonciation en linguistique française, p07, 08.

(4) ينظر: J.M. Adam: linguistique textuelle, des genres de discours aux textes, édit nathan, paris, France, 1999, p100.

بل على مستوى لافظه⁽¹⁾، أو هو «الفعل المميز للصوت المنتج»⁽²⁾ و«يكون - على الأقل - جملة (...) ويمكن أن يحمل آثار التلفظ من خلال بروز التصحيحات والتصويبات»⁽³⁾. فهو في عمومه، من خلال ما ذكر، ما تلفظ به المتكلم، وحافظ على حضور لافظه من خلال وحدات لسانية معينة، تشهد أن هذا الملفوظ لهذا اللافظ.

والملفوظية هي عملية إنتاج الملفوظ، ويكسي تعريفها الطابع العملي؛ حيث تقابل التوظيف الفعلي للغة، وتشكلها مجموع العوامل والأفعال التي تسهل إنتاج الملفوظ، بما في ذلك التواصل ذاته، وهو حالة خاصة من حالاتها⁽⁴⁾.

فمفهوما يقوم - إذاً - بالنظر في الاستخدام الفردي للغة⁽⁵⁾. ومن أوجز ما عرّفت به: «هي فعل إنتاج ملفوظ لساني»⁽⁶⁾ أو «تفعيل الخبرة الذاتية Actualisation d'une expérience essentielle⁽⁷⁾. وتمثل ثلاثة خصائص أساسية في نظره، هي⁽⁸⁾:

(1) Catherine kerbrat-orecchioni: la connotation, presses universitaires de Lyon, thèse de doctorat d'état, Lyon, France, 1977, (publ), p104.

(2) D. maingueneau: les termes clés de l'analyse du discours, p36

(3) J.rey-débove: lexique sémiotique, p57, 58

(4) ينظر: سجان سرفوني، الملفوظية، ص 07.

و J.rey-débove: lexique sémiotique, p52.

(5) D. maingueneau: l'énonciation en linguistique française, p09, 10.

(6) D. maingueneau: l'énonciation en linguistique française, p07

(7) D. maingueneau: les termes clés de l'analyse du discours, p36

(8) ينظر: Jean Caune: esthétique de la communication, p97, 98.

(7) المرجع نفسه، ص 96.

(8) ينظر: المرجع نفسه، ص 96.

- تؤدي الخبرة الإنسانية في استخدام اللغة، من خلال بروز المتكلم (أنا)، وهي بذلك تسمح بمرور اللغة من الحالة الافتراضية إلى ما يتطلبه الموضوع.

- تكون وفق ما يريده المتكلم.

- نتيجتها أن الخطاب يسمح بوصف العالم وتقرير الحاجات المرجعية.

3- الحجج Argumentation:

هو مجال غني من مجالات التداولية يشترك مع العديد من العلوم الأخرى⁽¹⁾. يعدّ ضمن الحقل التداولي، لكنّه انبثق من حقل المنطق والبلاغة الفلسفية⁽²⁾. يرتبط مفهومه بالفعل، وهو بحث من أجل ترجيح خيار من بين خيارات قائمة وممكنة، بهدف دفع فاعلين معينين في مقام خاص إلى القيام بأعمال إزاء الوضع الذي كان قائماً⁽³⁾. فهو - كما يبدو - يقوم في مفهومه على صناعة الجدل والخطابة. بل إنّ من الدارسين حديثاً من عدّه خطابة جديدة، لا هو بالجدل ولا هو بالخطابة⁽⁴⁾.

(1) ينظر: D. Maingueneau: l'analyse du discours, p228.

(2) ينظر: محمد سالم ولد محمد الأمين، مفهوم الحجج عند (بيرلمان) وتطوره في البلاغة المعاصرة (مقال) مجلة عالم الفكر، للجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، مج 28، ع يناير-سبتمبر 2000، ص 58.

(3) المرجع نفسه، ص 57.

(4) ينظر: عبد الله صولة، الحجج في القرآن، من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، جامعة متونة، منشورات كلية الآداب، متونة، سلسلة: لسانيات، مج 13، تونس، 2001، ج 1، ص 31.

وفي تعريفه «يمكن أن يُقَهَّم بما هو مركَّب منه (حجة/Argument)، ويمكن أيضا أن يُعرَّف معجميا بأنه معالجة المشكلات الكلامية، مما يتطلب مواجهة حجاجية»⁽¹⁾.

ويتعريف مختصر، هو: «طريقة عرض الحجج وتقديهما»⁽²⁾، أما الحجة تحديدا، فقد عُرِّفت في معجم اللسانيات لجورج مونان، بقوله: «هي العناصر غير اللسانية المشاركة في التعبير، والتي لها علاقة مع محل الجملة الذي هو التواة»⁽³⁾. وتلخص مباحث الحجاج حديثا في الأعمال التالية:

أ- الحجاج عند (برلمان) و(تيتكا):

لقد أسهمت بحوثهما في كشف جوانب عميقة من البلاغة، بوصفها تأملا في اللغة والفكر لا مستمرا من خلال كتاب (شايم برلمان) في 1958، بعنوان (البلاغة الجديدة)⁽⁴⁾، وكتاب آخر ألفه بالاشتراك مع (تيتكا) بعنوان (دراسة الحجاج)⁽⁵⁾ الذي درسا فيه التقنيات التي من شأنها أن تؤدي بالأذهان إلى التسليم بالموضوعات المعروضة عليها، أو أن تزيد في درجة ذلك التسليم⁽⁶⁾.

Georges vignaux: l'argumentation (essai d'une logique disursive), (1) librairie droz, Genève, paris, France, 1976, p02,

(2) المرجع نفسه، ص2.

Georges Mounin: dictionnaire de la linguistique, p40. (3)

La nouvelle rhétorique (4)

Traité de l'argumentation (5)

Perlman et Tyteca: traité de l'argumentation, p05 (6)

والحجاج في نظرهما يتجاوز النظر فيما هو حقيقي مثبت محدد، إلى تساؤل حقائق متعددة ومتدرجة، فمبعثه -إذا- هو الاختلاف، وشرطه أن يقوم على موضوعية الحوار؛ حيث يقف فيه الآخر المحاجج موقف الشريك المتعاون، لا موقف الخصم العنيد، من أجل تحقيق غاية، وهي: استمالة المتلقي لما يعرض عليه، وأن يجعل العقول تذعن لما يطرح عليها، وأن يزيد في درجة إذعانها باعتماد وسائل التأثير في عواطفه وخيالاته وإقناعه⁽¹⁾.

وذكرنا أيضا أنه على ضريين⁽²⁾:

- الأول: تمثله البلاغة البرهانية؛ حيث يقوم على البرهنة والاستدلال، ويتبع الجانب الاستدلالي في المحاجة، يعتمد على العقل، وهو خاص بالفيلسوف، جمهوره ضيق، وغايته بيان الحق.

- الثاني: حجاج أوسع من السابق، يهتم بدراسة التقنيات البيانية التي تسمح بإذعان المتلقي، وغرضه دغدغة العواطف والإثارة والأهواء، استغفاراً للسامعين.

ويعتمد مبحث الحجاج حديثاً على ما ذكر من أعمالهما، وعلى أعمال الآخرين، نحو: (تولين) و(ديكرو) و(أنسكومب)⁽³⁾...

(1) Perlman et Tyteca: traité de l'argumentation, p59

(2) Perlman et Tyteca: traité de l'argumentation, p01

نقلاً عن: عبدالله صولة: الحجاج في القرآن، ص32.

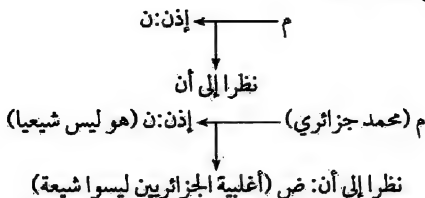
(3) D. Maingueneau: aborder la linguistique, collection «lettre», dirigée par Jacques Générat et Edmond Blanc, édi. Seuil, février 1996, p46,47.

ب- الحجاج عند (س-إ-تولمين):

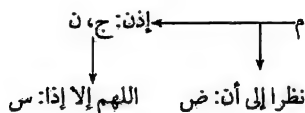
اتّضح مفهومه للحجاج من خلال بحثه المقدم في (1958) بعنوان

(the uses of argument) الذي يهدف إلى دراسة الأدوات الحجاجية في الاستخدام العادي للغة، وعرض ذلك بعدة رسومات بيانية على ثلاث مراحل، ترجمها (عبد الله صولة) - مع بعض التصرف - على النحو⁽¹⁾:

- الأول: يمثل حجاجا ذا ثلاثة أركان أساسية هي: المعطى أو المصرح به، (م)، والنتيجة (ن) والضمان - يكون ضمينا - (ض)، ويصاغ على النحو:



- الثاني: يمثل حجاجا أدق من السابق بإضافة الموجه (ج)، والاستثناء (س) الذي يحمل عناصر رفض القضية:



مثال:

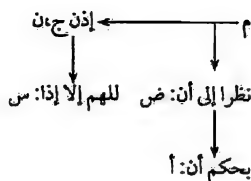
م (محمد جزائري) ← إذن ج (من شبه المؤكد) ن (أنه ليس شيعيا)

نظرا إلى أن: ض (أغلبية الجزائريين ليسوا شيعة) اللهم إلا إذا: س:

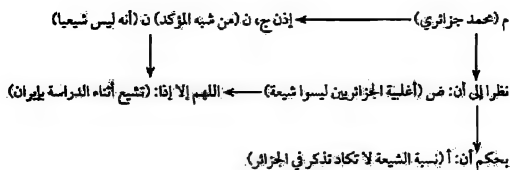
(تشيع أثناء دراسته في إيران)

- الثالث: يمثل حجاجا أكثر دقة، باضافة عنصر الأساس (أ) الذي يبني عليه الضمان (ض)، فيكون على النحو:

ومثاله:



و مثاله :



ج:- الحجاج عند (ديكرو) و(أنسكومبر):

عرّضنا مفهوم الحجاج وألياته من خلال كتابها (l'argumentation dans la langue) في 1983، وهو يختلف عن المفهومات السابقة، لأنه حجاج لساني (لغوي) بحث^(١). وقد حصراه في اللغة ودراستها، دون الاهتمام بما هو خارجها؛ فـ «يكون بتقديم المتكلم قولاً (ق1) يفضي إلى التسليم بقول آخر (ق2) (...) فهو إنجاز لعمليتين، هما: عمل صريح بالحجة من ناحية، وعمل بالاستنتاج من ناحية أخرى، سواء أكانت النتيجة مصرحاً بها أم مفهومة من (ق1)»⁽²⁾.

وقدّم ديكرو إلى جانب ذلك تحليلاً سماه (آلية المعنى)⁽³⁾، يبيّن من خلاله أنّ الجملة في اللغة تُدرس بالمكوّن اللغوي (اللساني) الذي يخصّها بالدلالة، ثمّ تعالج هذه الدلالة بالمكوّن البلاغي الذي يخصّها بمعنى؛ هو معنى الملفوظ.

ويقوم المكوّن البلاغي بدورين: الأول أن يعطي مخرجاً أولياً تمهيدياً للمعنى، والثاني أن يقابل هذا المعنى الأولي بجديد السياق الملفوظي، ممّا يفرض معرفة قوانين الخطاب الذي ذكرت سابقاً.

(1) ينظر: D. Maingueneau: aborder la linguistique, p47

(2) J.C. Anscombre et O. Ducrot: l'argumentation dans la langue, p08

(3) ينظر: R. Eluéréd: la pragmatique linguistique, p184-185.

4- التفاعل والسياق L'interaction et contexte:

يعدّ موضوع التفاعل من أهمّ معارف الفلسفة اللغوية الحديثة التي نشأت في كنفها التداولية، وهو مرتبط بفكرة أفعال الكلام؛ حيث ميّز فلاسفة اللغة بين مصطلحي: الحدث والعمل، فالحدث له تصوّر فلسفي محض يشمل مفهوم تغيير الشيء من حال إلى حال أخرى في زمن معيّن. والعمل تغيرات جسمية مرئية، خارجية، مدركة، ويمكن التحكم فيها؛ فمجال مفهومه مادي عملي، بخلاف الحدث ذي المجال الفلسفي.

ويرتبط مفهوم الفعل بهذين المصطلحين؛ ومجاله لغوي محض؛ لأننا حين نفعّل شيئاً ندرك أنّه يوجد تغيير في الجسم أو في غيره. فإن اقترن هذا الفعل بقصد؛ أي نية الإنجاز، كان حدثاً (الحدث الكلامي مثلاً)، وإن لم يقترن كان عملاً (نبض القلب، ما يفعله النائم....)⁽¹⁾.

ويبني فلاسفة اللغة على ذلك أنّ الحدث الذي يمثل سلوك الإنسان عن غيره هو التفاعل الذي يُعرّف بأنّه «سلسلة من الأحداث يكون فيها عدّة أشخاص هم المعنيون بوصفهم فاعلين»⁽²⁾. ويكون حينها الغرض من استعمال اللغة هو إنجاز أحداث اجتماعية، وتحقيق التفاعل، بما يحققه هذا الاستعمال من تأثير متبادل بين مرسل ومتلق،

(1) يراجع في ذلك: فان ديك، علم النص، ص 120 وما يليها.

(2) المرجع نفسه، ص 128.

بالأدلة اللغوية، في شروط سياقية ومقامية محدّدة.

ولقد تطوّر بحث التفاعل في بدايته مع اللسانيين الاجتماعيين، نحو (فيرث)، (مالينوفسكي)، (هايمز)،...؛ حيث انتقد بعضهم اللسانيات التوليدية التحويلية لأنها عكفت على دراسة اللغة المتوال، بعيدا عن اللغة الاجتماعية، وحددوا الهدف من هذا الاتجاه، في دراسة اللغة في محيطها الاجتماعي، وتحليل ما يتّجه المتكلمون في مكان وزمان محدّدين، وبطريقة معيّنة، ولأغراض معروفة... وبذلك يكون الكلام المتصل هو وحدة التحليل لديهم لا الجملة، كما عند تشومسكي⁽¹⁾. ثم تطوّرت بحوثه أكثر مع أعمال (أوستين) و(سورل) وغيرهما، الذين ربطوا دراسة اللغة بمفهوم التواصل.

ويتجاوز مفهومه الاستخدام العادي للغة، إلى استخدامها الفعلي، فيكون كلّ ملفوظ أو مكتوب خاضعا لمبدأ مرسل ومتلق ضمن المفهوم العام للتفاعل، أساسه: «أن يقدر السامع على تأويل الملفوظات»⁽²⁾. بمحاولته إدراك الأبعاد اللغوية في السيرة الاجتماعية⁽³⁾.

وتما تتضمنه بحوث التفاعل، دراسة القدرة التواصلية

(1) ينظر: نايف خرما وعلي حجاج: اللغات الأجنبية؛ تعليمها وتعلمها، سلسلة عالم المعرفة، شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، شوال/ 1408 هـ - يونيو 1988، ص 40 وما يليها.

(2) D. Maingueneau: pragmatique pour le discours littéraire, p08, 09

(3) ينظر: يار أشار: موسيولوجيا اللغة، ص 23.

للمتخاطبين، وهي مجموع القواعد التي تُمكن مستعمل اللغة الطبيعية من إنتاج عبارات لغوية سليمة وفهمها في مواقف تواصلية معينة، قصد تحقيق أغراض معينة⁽¹⁾، معتمدة في ذلك على قدرات الفرد النحوية، وقدراته التداولية.

كما أنهم حدّدوا شروطا لفعل التواصل، لخصها بعضهم في⁽²⁾: تسلسل الوحدات اللغوية داخل القول، السياق اللغوي والمقام التواصل، موقف كلّ من المتكلم والسامع من الخطاب.

وتعدّ دراسة السياق محلّ اهتمام القضايا التداولية جميعا، لأنّ تحليل الجمل يخضع إلى السياق، وكذلك تحليل أفعال الكلام، وقوانين الخطاب، ومسائل الملفوظية، والقضايا الحجاجية وغيرها. وربما يمكن القول بأنّ اهتمام الدرس التداولي كلّه ينصبّ في بحث مدى ارتباط النصّ بالسياق.

ومما عرّف به أنّه «علامات شكلية تكون في المحيط اللساني الفعلي (...)»⁽³⁾. ويشمل مدلول المحيط اللساني: مستخدم اللغة (المتكلم، السامع)، الحدث الذي ينجزه، النظام اللغوي المستخدم، مواقع مستخدمي اللغة، أنظمة المعايير الاجتماعية والعادات والالتزامات... إلى غيرها من العناصر التي تحدّد بنية المنطوق

(1) ينظر: أحمد التوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط1، 2003، ص 39.

(2) ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 256.

(3) G. Mounin: dictionnaire de la linguistique, p83

وتفسره^(١).

ولسعة هذا المدلول أحجَم آخرون عن تحديده، نحو قولهم:
«السياق مفهوم مركزي يمتلك طابعه التداولي، ولكننا لا نعرف أين
يبدأ وأين ينتهي»^(٢)، ولذلك تعددت أنواعه، فذكروا:

- السياق الظرفي أو الفعلي: يشمل هوية المتخاطبين ومحيطهم
زمانيا ومكانيا.

- السياق التداولي (الموقفي): يتضمن الغايات الممارسة
خطايا.

- السياق الاقتضائي: يرتبط بحدس المتخاطبين.

- السياق اللغوي (النص المساعد): هو مجموع الكلمات
المجاورة التي تحدد مدلول الكلمة.

- السياق غير اللغوي: هو مجموع الظروف الاجتماعية التي
تحدد مدلول الخطابات.

إلى جانب السياق الثقافي، العاطفي،... وغيرها^(٣).

وأهم ما عرض له الدارسون في موضوع السياق (contexte)
أنهم ميّزوا بينه وبين المقام (situation)، دحضا للبس شائع عند

(١) ينظر: فان ديك: علم النص، ص 117-118.

(٢) فرانسواز أرمينكو، للمقاربة التداولية، ص 48.

(٣) للتوسع يراجع: - المرجع نفسه، ص 48-49. - جورج بول: معرفة اللغة، ترجمة محمود فراج
عبد الحافظ، نشر دار الوقاء لتدبير الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، (د.ت.)، ص 136.

الكثيرين وهو أنها بمدلول واحد. فعرفوا المقام بقولهم: «إنه مجموعة من العوامل التي يتعين على الفرد الاحتفال بها حتى يوفق في إنجاز فعله اللغوي»⁽¹⁾.

ومن عناصره: المشاركون في التبليغ، مكان التفاعل، القول، مقاصد المتكلمين... ويتلخص في مجموعة الشروط الاجتماعية والتاريخية والعوامل غير اللسانية التي يتحدد بمقتضاها إنشاء عبارة أو عبارات في زمان ومكان ما⁽²⁾. فهو بهذا المفهوم يرتبط بشكل مباشر بالموضوع أو الفعل اللغوي، أو الوضع العام المرتبط بالكلام، والذي إن غُيبت عناصره، لا يكون كلام.

ويميز جورج مونان صراحة بينهما في معجمه، فيقول: «وينبغي تمييز السياق الذي هو لساني، عن المقام الذي هو الخبرة غير اللسانية (...). في المقام، نشير إلى قلم على الطاولة، قائلين: أعطني إياه. ونكتب مقابل ذلك: أعطني القلم الذي على الطاولة؛ رادّين المقام الغائب إلى السياق اللساني»⁽³⁾. فعبارة (الذي على الطاولة) توضح السياق، وتغني عنها الإشارة باليد أو غيرها في المقام.

فالسّياق -إذًا- ذو مفهوم لساني، أمّا المقام فوضعي غير

(1) الجليلي دالاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 40.

(2) ينظر: Jean Dubois et autres: Dictionnaire de linguistique, Larousse, Paris, France, 1988, p120.

(3) G.Mounin: dictionnaire de la linguistique p. 83-84

لساني⁽¹⁾، ولذلك إذا قلنا: سياق المقام (contexte de situation) أو سياق الموقف الاتصالي، فإنّ مدلوله لا يختلف عن مدلول السياق لسانيا⁽²⁾ لأنّ في ذلك دجما لما هو لساني بما هو غير لساني، ويعني: «المعطيات التي يشترك فيها المرسل والمتلقي حول المقام الثقافي والتفسي، والتجارب المشتركة بينهما، والمعارف الخاصة بكل منهما»⁽³⁾.

والعلاقة بينهما علاقة تكامل؛ حيث يسمح المقام بإزالة الإبهام عن الجملة، ويعني المعلومات التي يعطيها لثلاث تكون بحاجة إلى التعبير عنها باللغة⁽⁴⁾.

5- الوظائف التداولية Les fonctions pragmatiques :

من أهمّ ما تميّز به الدرس التداولي تحديده لما يُعرف بالوظيفة التداولية للغة؛ حيث تجاوز فكرة الوظيفة الوحيدة للغة (التواصل) التي هيمنت زمنا طويلا، إلى تعدّد الوظائف، وأهمها أنّ اللغة ذات وظيفة تأثيرية في السلوك الإنساني، وتنبني عليها تغييرات في المواقف والآراء.

(1) وستين فرقا غير مختلف عن هذا، في التمييز بينهما معجميا في الدرس العربي، الفصل الموالي بحول الله.

(2) ينظر: Anne bonne et André Joly: dictionnaire terminologique de la: terminologie du langage, l'harmattan, paris, France, 1996, p112.

(3) Jean Dubois: dictionnaire de linguistique, p120.

(4) ينظر: Christian baylon et Paul fable: la sémantique, p135.

والحق أن فكرة تعدد وظائف اللغة نشأت مبكراً، قبل نضج
الدرس التداولي، مع (رومان ياكبسون) في مخططة المعروف للتواصل،
وتنوعت مع دارسين آخرين، نحو (بوهلر) و(هاليداي)، وغيرهما.

والوظيفة - لسانيا - حسب معجم (ديبوا) هي: «الدور الذي
تؤديهِ الوحدة اللسانية (...) في البنية التركيبية للملفوظ، ويعدّ كل
عنصر من الجملة مشاركا في معناها العام...»⁽¹⁾.

وفي معجم (جورج مونان) «تقوم وجهة النظر الوظيفية في
تحليل لساني على وصف بنية لغة ما، والتي تُعرّف قبل كل شيء
بأنها وسيلة تواصل (...) وفي هذه الحال، كل الوحدات اللسانية
والعلاقات المتبادلة بينها، تحلّل وتوصف اعتدادا بدورها (وظيفتها)
في مؤسسة التواصل»⁽²⁾.

ومن خلال هذين التعريفين يبدو أنّ تحديد الوظائف اللغوية
التي تكتنف الثنائي اللسانية يقوم أساسا على فكرة التواصل؛ ببيان
قيمة العنصر أو دوره في الجملة، بعدّه واحدا من مكونات عناصر
الإبلاغ العام، ولذلك عُدّت الدراسات الوظيفية نظريات خطاب لا
نظريات جملة⁽³⁾. لأنّها تهتمّ بهذا العنصر بوصفه معطى ضمن سياق
ومقام معروفين، ويكتسب قيمته منهما؛ ويؤدي دوره خلالها. ولعلّ

(1) Jean Dubois et autre : dictionnaire de linguistique, p216.

(2) G.Mounin: p dictionnaire de la linguistique, 144, 143

(3) ينظر: أحمد التوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بين الخطاب من الجملة إلى
النص، ص 25.

أحسن من تناول قضايا الوظائف التداولية في اللغة العربية، هو (أحمد المتوكل)، بما قدمه من تأليفات في الموضوع، يرجع في أغلبها إلى ما عرّضه (سيمون ديك) في نظرية النحو الوظيفي، ويبحث مفاهيمها في اللغة العربية أساساً.

ولقد ذكر أن التواصل بوجه عام، يقتضي ثلاث بُنى متضافرة، هي: البنية التداولية التي تحكمها طبيعة التواصل وشروط الأداء، ثم البنية المكوّنة وتحدها العلاقات القائمة بين الوحدات اللسانية للبنية. وتليها أخيراً البنية الدلالية التي يحددها مستوى تشكيل معنى الملفوظ سياقاً ومقاماً⁽¹⁾.

وتعرض كلّ من هذه البنى بشكل خاص وظائفها المتوقعة بها، حيث تختصّ البنية التداولية ببيان علاقة التخابر بين المتخاطبين في مقام ما، ويرتبط إسنادها بكمّ من المعلومات ونوعيتها التي يعتقد المتكلم توفرها عند المخاطب⁽²⁾.

ومهمة الوظائف التداولية أن تحدد وضعية مكوّنات الجملة، بالنظر إلى البنية الإخبارية والمعلوماتية؛ في علاقة الجملة بالطبقات المقامية المحتمل أن تنجز فيها⁽³⁾. فهي -إذا- وظائف مرتبطة بالسياق والمقام، ويمدّى إنجازيتها، في واقع التواصل.

(1) ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والتمطية، ص 73.

(2) ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 109-110.

(3) ينظر: أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، ص 25.

واستنادا إلى (سيمون ديك) جعلها المتوكل نوعين: داخلية وخارجية⁽¹⁾. وتتسم الوظائف التداولية الداخلية بكونها تسند إلى عناصر تنتمي إلى الجملة ذاتها⁽²⁾، وتشمل وظيفتي المحور والبؤرة. أما الوظائف التداولية الخارجية فغير مرتبطة بعناصر الجملة؛ حيث تستند إلى مكونات خارجة عن الحمل، وتشمل وظائف المبتدأ والذيل.

وبذلك فمجموع الوظائف التداولية حسب (س.ديك) أربع، ويضيف المتوكل وظيفة خامسة، هي وظيفة المنادى، فيقول: «ونقترح شخصا أن تضاف إلى الوظيفتين التداوليتين الخارجيتين وظيفة المنادى التي نعتبرها واردة بالنسبة لنحو وظائف كاف لا لوصف اللغة العربية فحسب، بل كذلك لوصف اللغات الطبيعية بصفة عامة...»⁽³⁾.

وفيا يلي تعريف هذه الوظائف⁽⁴⁾:

أ- الوظيفتان الداخليتان:

أ-1- الوظيفة المحور: تستند إلى المكوّن الدال على ما يشكل

(1) ينظر مثلا:

- المرجع نفسه، ص 25.

- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 109-110.

- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية (كاملا).

(2) أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 110.

(3) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 17.

(4) تراجع تعريفات هذه الوظائف في المرجع نفسه، كاملا.

المحدّث عنه (محطّ الحديث) داخل الجملة. والمحور هو الذات التي تشكّل محطّ خطاب ما، أو الذات التي تشكّل موضوع همولة المعلومات الواردة في الخطاب، نحو/ متى رجع زيد؟ - رجع زيد البارحة: يشكّل (زيد) محور الجملتين، وهو محطّ الحديث فيهما، ويؤدّي وظيفة المحور بمقتضى الوضع التخبري القائم بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معيّنة (في الأولى محور الاستخبار، وفي الثانية محور الإخبار).

أ- 2- الوظيفة البؤرة: تسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزاً في الجملة. ولا تستند إلى الحمل ولا إلى أحد حدوده؛ نحو/ أَعْدَا أَلْفَاك؟ (أم بعد غدٍ)، أو إنّما زيد مسافر (غير موجود). ويقترح لها المتوكل قسمين:

- بؤرة الجديد: ترتبط بالـمكوّن الحامل للمعلومة المجهولة لدى المخاطب لا المعروفة. ولا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بينه وبين المتكلم.

- بؤرة المقابلة: ترتبط بالـمكوّن الحامل للمعلومة التي هي محلّ شكّ أو إنكار من المخاطب.

ب- الوظائف الخارجية:

ب- 1- الوظيفة المبتدأ: المبتدأ هو ما يحدد مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه وإرداء، نحو، (زيد، أبوه مريض)، ومن

خصائصه أنه يكون معرفة لدى كل من المخاطب والمتكلم، وأن تكون إحالته مرتبطة بالمقام؛ أي بالوضع التخاطري بين المخاطبين، فجملة (الشجرة تساقطت أوراقها) غير محيلة، لأن الشجرة وإن كانت محلاة بـ(ال)، فهي لا تقدم معرفة كاملة.

ب-2- الوظيفة الذيل: تُسند إلى المكون الدال على الذيل، وهو الحامل للمعلومة التي توضح معلومة داخل الجمل أو تعدلها أو تصححها، مثل (أخوه مسافر، زيد ساعني زيد سلوكه، زارني خالد بل عمرو). ومن خصائصه أيضا الإحالية، وهي مفهوم تداولي مرتبط بالمقام وبالوضع التخاطري القائم بين المتكلم والسامع بشكل خاص.

ب-3- الوظيفة المنادي: تُسند إلى المكون الدال على الكائن المنادي في مقام معين. وينبغي التمييز بين النداء بعده فعلا لغويا، شأنه شأن الإخبار أو الاستفهام أو الأمر، وبين المنادي بعده وظيفة؛ أي علاقة تُسند إلى أحد مكونات الجملة؛ فالوظيفة التداولية مرتبطة بالمقام، على نحو ارتباط وظيفة المبتدأ أو الذيل...

٧- علاقة التداولية بتخصصات أخرى:

١- علاقتها باللسانيات واللسانيات البنيوية:

حين الحديث عن العلاقة بين التداولية وبين اللسانيات؛ وتحديدًا اللسانيات البنيوية التي اعتمدت مبادئ سوسير في دراسة اللغة، يشترك الدارسون في قولهم أن التداولية تهتم بالكلام الذي هو غير اللسان، المبعد من مجال دراسة علم اللسان في نظر سوسير، حسب قوله: «اللغة تختلف عن الكلام في أنها شيء يمكن دراسته بصورة مستقلة»^(١)؛ أي أن اللسانيات البنيوية تهتم أساسًا بدراسة نظام اللغة، دون الاعتداد بنوايا المتكلم وسياق التلفظ^(٢). وغيرها من القضايا التي تطوّر الدرس التداولي في كنفها، مما ساق آخرين إلى عدّ التداولية لسانيات كلام، مقابل لسانيات اللغة التي أوضحها سوسير. مع أن مفهوم «لسانيات الكلام» قد يحدّد حدود التداولية، ويقوّض كثيرًا من امتداداتها التي مرّ عرضها في المباحث السابقة. فضلًا عن أن الكلام ليس معزولًا عن اللغة إلا افتراضًا؛ فاللغة لا تتحقّق إلا في مستوى الكلام، وتبقى حاملة لأهم خصائص من يؤدّيها، مهما اجتهد في تجاوز ذلك. فالكلام -إذًا- مظهر من مظاهر تحقّق اللغة واقعيًا؛ ودراسته هي دراسة الواقع الفعلي للغة، والتداخل واضح بينهما، مما يفرض الحاجة إلى دراسة متكاملة؛ أن

(١) ف.د. سوسير: علم اللغة العام، ص 33.

(٢) ينظر: G. siouffiet D. R. raemdonck: 100 fiches pour comprendre la linguistique, p50.

نعتدّ بنظام اللّغة دون إلغاء الخصائص الفردية والتميزية التي تطبعه أثناء الأداء، ونكون بذلك أمام تأويل أوسع للظاهرة اللّغوية، وهو هدف تطمح إليه لسانيات سوسير، وترجوه التداولية. لكن تمييزاً دقيقاً يطبع هذه الدراسة المتكاملة؛ فحين نهتمّ بدراسة نظام اللّغة، فإننا نكون أمام وصف النظام وشرح شروطه وقوانينه التي تمثل منظومة مشتركة بين الناطقين بهذه اللّغة، وقد لا تختلف في ذلك الوصف ولا في نتائجه. ونحن بذلك أمام دراسة لسانية.

أما التداولية، فعُرِّفت حصراً في «دراسة استعمال اللّغة مقابل دراسة نظام اللّغة»⁽¹⁾، واستعمال اللّغة له تأثيراته على التواصل وعلى النظام اللّغوي نفسه. وهذه التأثيرات هي أولى اهتمامات التداولية.

ولقد أقرّ (فرانسوا لاترافارس) في كتابه (البراغماتية؛ تاريخ ونقد) بصعوبة التمييز بين اللسانيات والتداولية، وأوّل مظاهر تلك الصعوبة - في نظره - أنّ اللسانيات علم يشتمل على عدد كبير من النظريات والمذاهب المترابطة، بما في ذلك التداولية؛ فنظرية التركيب مثلاً يمكن أن تعرف إلى جانب بعدها التركيبي، ببعدها التداولي، اعتداداً بمعطيات اللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية⁽²⁾. وكذلك بالنسبة إلى المجالات الأخرى.

J. Moschler et anne reboule: dictionnaire encyclopédique de pragmatique, (1) p17

(2) ينظر: F. latraverse: la pragmatique (histoire et critique), p161, 162.

لكنه سرعان ما يعترف بأن التداولية تتموقع خارج النظرية اللسانية⁽¹⁾، بناء على ما قدّمه (تشومسكي) في مفهوم (الكفاءة) و(الأداء)؛ حيث تمثل الكفاءة الموضوع الأول للسانيات بدراسة (متكلم أو سامع) كامل، خيالي، تصوّري، ينتهيان إلى مجموعة لسانية مشتركة كلياً، تعرف لغتها كاملة، وحين تؤديها في الواقع لا تتأكد باعتبارات غير مرتبطة بالموضوع، أو خارجة عن حدود النظام المشترك.

أمّا الأداء فهو الاستخدام الفعلي للغة في حالات واقعية ملموسة⁽²⁾، ويمكن تأكيد مقولاته باعتبارات غير واضحة في الظاهر من القول.

نصل أخيراً إلى إيضاح العلاقة بين ما هو (لساني) وما هو تداولي (براغماتي)، التي يعرضها معجم (جاك موشلر) و(آن ريبول)؛ حيث يبديان الحيرة السابقة نفسها؛ «ماذا يعني براغماتي؟ لساني، فيلسوف، نفساني؟»⁽³⁾ ومردّ تلك الحيرة - في نظرهما - إلى أنّ مجموع النظريات اللسانية من البنيوية إلى التوليديّة، أكدت تقريباً أهمية اللسانيات التي تنحصر في دراسة نظام اللغة (صوتياً، صرفياً، نحوياً ودالياً). ومردّها أيضاً أنّ اللسانيين أنفسهم لم يضعوا مجال التداولية مقارنة

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 163.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 163.

(3) J. Moschler et Anne Reboul: dictionnaire encyclopédique de pragmatique, (3)

بالفروع الأخرى للسانيات، التي حددوها بشكل نهائي [الصوتيات تدرس النظام الصوتي في اللغة والقواعد، علم الصرف يهتم بأبنية الكلم، وعلم التركيب يدرس قواعد النحو ومجموع شروط جمل اللغة، وعلم الدلالة يهتم ببنية المعاني وقواعد دلالة الجملة بناء على دلالة الألفاظ]، ويمكن تلخيص مهمة اللسانيات في دراسة طرق التنظيم بين مجموع الأصوات ومجموع المعاني، بين الشكل وبين المعنى بتعبير أوجز⁽¹⁾.

ولكن البعد التداولي في دراسة اللغة يتجاوز منوال (الشكل، المعنى) إلى مجالات أخرى لا يحكمها هذا المنوال، نحو الملفوظية والحجاج، ومظاهر الاستدلال في اللغة، والتضمنين، والافتضاء، وغيرها... حيث تحكم هذه الموضوعات حالات خاصة، ومقتضيات تجعلها متجاوزة لوصف علاقة شكلها بمعناها.

2- علاقتها بالنحو والنحو الوظيفي:

لقد سبق الحديث بأن النحو الوظيفي يعدّ أهمّ رافد للدرس التداولي، إلى جانب الفلسفة والنظريات اللسانية الحديثة. بل إنّ من الدارسين من جعل (الوظيفية) في عموم معناها، تقابل (التداولية)⁽²⁾. من مبدأ أنّ خصائص بنيات اللغات الطبيعية تتحدّد

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 19-20.

(2) ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 08.

من ظروف استعمالها. كما أنّ النحو الوظيفي المقترح من (سيمون ديك) في السبعينيات يجمع بين المقولات النحوية المعروفة، وبين ما عرضته نظرية أفعال الكلام⁽¹⁾.

وإذا عُدد تداول اللغة مظهراً من مظاهرها إلى جانب المعجم والتراكيب، فإنه يمكن القول إنّ النحو الوظيفي، وهو يحدد أهدافه في تحقيق كفاية نفسية، كفاية تداولية وكفاية نمطية، يقدم دعائم هامة للتفسير التداولي للخطاب.

ويذهب (سيمون ديك) إلى أبعد من ذلك؛ حين يقترح أن يدرج النحو الوظيفي ضمن نظرية تداولية وسعى، أو نظرية لغوية شاملة، تجمع نظريات التواصل اللغوي المختلفة⁽²⁾.

3- علاقتها بعلم الدلالة:

يمثل علم الدلالة فرعاً من فروع علم اللسان الحديث، وبذلك فعلاقته لا تخرج عن علاقة التداولية باللسانيات المذكورة سابقاً، ويرجع أفرادها بهذا الحديث المستقل، إلى سبيين:

الأول: كلّ من التداولية وعلم الدلالة، يبحث في دراسة المعنى في اللغة؛ ومن الضروري بيان حدود الاهتمام بالمعنى في علم الدلالة، وحدود الاهتمام به في التداولية، مع أنّ هذه العلاقة يشوبها كثير من

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 09.

(2) ينظر: أحمد المتوكل: الوظيفة بين الكلية والنمطية، ص 56.

الغموض؛ لذلك، فـ«إن التمييز بين السيميائية والبراغماتية ينطوي على ظلال رمادية في التطبيق العملي حيال تحليل المعنى الذي تؤديه اللغات»⁽¹⁾. وهما وإن اشتركا في الموضوع (دراسة المعنى)، فقد يختلفان في العناية ببعض مستوياته.

الثاني: من الدارسين من يعدّ التداولية امتداداً للدرس الدلالي، على نحو ما يذهب إليه (لاترافارس)⁽²⁾.

ولم تتضح العلاقة بينهما إلا بعد انتشار محاضرات أوستين، التي كان أول ثمارها هذا التمييز بين مجاليهما⁽³⁾.

وسيميّز هذا البحث بينهما انطلاقاً من فكرة (الكفاءة) و(الأداء)؛ حيث يصنف علماء اللغة باتفاق، علم الدلالة ضمن القدرة (معرفة اللغة)، أمّا التداولية فتصنّف ضمن الشق الثاني المتضمن للأداء، الإنجاز واستخدام اللغة⁽⁴⁾. فهي بناء على هذا، تقوم على التبعية لعلم الدلالة الذي يعرف شروط المعنى وحقيقتها؛ وتهتم التداولية بعد ذلك بدراسة هذه الشروط حين تربط المعنى بالاستخدام، وتحدّد ما يسمح بنجاح الملفوظ أو إخفاقه، وهذه أول نقطة تنفصل فيها التداولية عن علم الدلالة، لأنّ استخدام المعنى

(1) شاعر الحسن: علم الدلالة؛ السيميائية والبراغماتية في اللغة العربية، ص 159-160.

(2) F. latraverse: la pragmatique (histoire et critique), p 43.

(3) D. Maingueneau: pragmatique pour le discours littéraire, p05.

(4) ينظر: جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، مراجعة بربل عزيز،

سلسلة المائة كتاب، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد-العراق، ط1،

1987، ص 31-32.

مختلف عن المعنى⁽¹⁾، نحو الجملة: في هذه الأرض حيات سامة؛ فالمعنى الحقيقي (هذه الأرض بها حيات حقيقية سامة). أما استخدامه فمختلف: قد يتجاوز مفهوم (حيات سامة) الحقيقة إلى المجاز، وقد يتجاوز استخدام هذا المعنى أيضا من الإبلاغ (المعنى الحقيقي) إلى التحذير مثلا.

وهذا الانفصال لا يعني الاستقلال التام القائم على الاستغناء؛ لأن المقولات التداولية تبني على المقولات الدلالية، وربما لذلك، حين عُرضت الفكرة التداولية ضمن الدرس اللغوي عموما، عُرضت واحدا من مكوناته الثلاثة إلى جانب المكونين الدلالي والتركيب.

كما أنه لا يمكن أن نحصر علم الدلالة في دراسة المعنى بعيدا عن المقام، والأصح بأن السيماتيكية تعالج معنى الجملة في إطار أدنى من الإشارة إلى المقام، بينما البراجماتية اللغوية تتولى المعنى ضمن إطار المقام المحدد المعالم والمقاصد⁽²⁾.

وهنا يمكن أن يبدو حيز للتداخل بينهما، وأن أحدهما يكمل الآخر؛ حيث تعنى الدلالة بتفسير الملفوظات وفق شروطها وقيدوها النظامية، وتحديد المعاني الحرفية لها، مع إشارة إلى أدنى مقاماتها، خدمة للنظام اللغوي، لا لمقاصد المتكلمين. وتصف الكلمات ومعاني الجمل، كما تربطها بالصدق أو الكذب أحيانا؛ نحو المعنى الدلالي/

(1) ينظر: D. Maingueneau : pragmatique pour le discours littéraire, p04,05

(2) شاعر الحسن: علم الدلالة، السيماتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، ص 160.

الحقيقي / للمثال المذكور سابقا (في هذه الأرض حيات سامة).

وتُعنى التداولية بما وراء ذلك؛ فتربط مقاصد المتكلم أو الكاتب، بالبحث عن المقام المناسب، والشروط التي تضمن نجاح العبارة (في هذه الأرض حيات سامة) في إبلاغ التحذير مثلا، أو الشروط التي تسمح بنجاحها، دون أن تهتم بصدقها أو كذبها، بل بنجاحها أو إخفاقها. وتتجاوز الربط بين معاني الكلمات فيما بينها، إلى الربط بين النص كاملا وسياق أدائه⁽¹⁾؛ وتكون حينها بين نوعين من المعاني؛ معنى يُستقى من الجمل فيما بينها (مجال الدلالة)، ومعنى يُستقى من الوحدة الكلامية كاملة (مجال التداولية).

ويُتلخص هذا التمييز بينهما مثال (جيل سيوفي) و(ريمدونك) في كتابهما، نصّه أن نتصوّر دخول (أمين) إلى غرفة، تكون نافذتها مفتوحتين، فيقول لـ(فاطمة): الجوّ ليس ساخنا هنا⁽²⁾.

ولإجابة (أمين)، ينبغي على فاطمة تأويل الملفوظ المذكور. ولنفترض أنّها لسانية، ثم يفرض عليها إنشاء إجابة تبعا لمقاربة دلالية أو مقارنة تداولية.

أ- الخطوة الدلالية: كيف يمكن أن تفهم الجملة المذكورة؟

(1) ينظر: فان ديك: علم النص، ص 116.

(2) ورد هذا المثال في: G. Siouffi et D.V. Reamdonck: 100 fiches pour comprendre la linguistique, p50, 51.

وقد تصرّف البحث في نص المثال في بعض جواثبه وفي الاسمين (أمين) و(فاطمة)، بدل (Pierre) و(Marie).

تحكم عليها أولاً صحيحة أم خاطئة، وترى على الأقل بأن درجة الحرارة غير مرتفعة إلى درجة الإحساس بها. إذا كانت هذه الفرضية صحيحة وشروطها متوفرة، تكون العبارة قد أدت الحقيقة... وحينها تجيب: نعم، أنت محق. وهنا يستقر التحليل الدلالي؛ حيث توصف الحقيقة وشروط تحقق الملفوظ بجانب السياق، مما يبنّي عليه أن الدلالة عموماً تدرس مظاهر مشروطة حقيقة للملفوظ (Vériconditionnel).

ب- الخطوة التداولية: قد نفهم الجملة المذكورة فيها آخر، وتبنّي عليه إجابة أخرى، لا علاقة لها ظاهرياً بما عرضه (أمين)، وهي: أن تغلق واحدة على الأقل - من النافذتين، بعد أن تفك رموز رسالة (أمين)، وتقارن معناها بالسياق؛ تقول: أمين لا يشعر بالحرارة، أصابه تيار هوائي حين دخل الغرفة، وتفترض أنه يطلب منها - على الأقل - إغلاق نافذة.

فتكون أمام دلالة أخرى مختلفة عن معنى العبارة المشتركة، ويكون (أمين) قد أنجز فعل طلب، ويمثل نجاحاً، لأن فاطمة فهمته.

وهنا يستقر التحليل التداولي؛ في فك رموز رسالة المتكلم، من المحتوى المراد، حتى لو كانت الرموز مشتركة، لأنها قد تحتوي على اللامقول والضمني. واعتماداً على ما يزودها به السياق من فرضيات حول قصد المتكلم..

فالتداولية -عموما- تدرس مظاهر غير مشروطة حقيقة للملفوظ (Les nons-vériconditionnel).

4- علاقتها باللسانيات النفسية:

إن إجابة (فاطمة) السابقة في الخطوة التداولية تعتمد كثيرا على جانب شخصيتها بعدها سامعا، وتستند إلى سرعة البديهة، وحدة الانتباه، وقوة الذاكرة الشخصية، والذكاء، وبعض جوانب الطبع... وهي كلها عناصر تشرح ملكة التبليغ الحاصلة في الموقف الكلامي. ولها تأثير كبير في أداء الأفراد. وبذلك، فإن التداولية تعتمد في درسها على مقولات اللسانيات النفسية في هذا المجال.

5- علاقتها باللسانيات الاجتماعية⁽¹⁾:

تشترك اللسانيات الاجتماعية في ظروف نشأتها والبدائل التي عرضتها في التداولية؛ حيث نشأت رد فعل على اللسانيات البنوية التي أبعدت المكون الاجتماعي في اللغة، واقترحت في ذلك أن تدرس اللغة استنادا إلى مباحث أفعال الكلام.

ومن خلال هذا الاشتراك، يبدو أن للتداولية تداخلا كبيرا مع اللسانيات الاجتماعية في بيان أثر العلاقات الاجتماعية بين المشاركين

(1) يراجع: الجليلي دلائل: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 45-46.

في الحديث، على موضوعه، وبيان مراتبهم وأجناسهم، وأثر السياق غير اللغوي في اختيار التروقات اللغوية البارزة في كلامهم.

6- علاقتها باللسانيات التعليمية⁽¹⁾:

لقد عرفت التعليمية أو صناعة التعليم ثراءً كبيراً في العصر الحديث، استناداً إلى مقولات اللسانيات الاجتماعية السابقة، وإلى بحوث التداولية أساساً، حيث تأكد بأنّ التعليم لا يقوم على تعليم البنى اللغوية دون الممارسة الميدانية التي تسمح للمتعلم بالتعرف على قيم الأقوال وكميات الكلام، ودلالات العبارات في مجال استخدامها، إلى جانب أغراض المتكلم ومقاصده، التي لا تتضح إلا في سياقات مشروطة.

وتجاوز التعليم مهمة التلقين لتحصيل كفاءة، إلى مهمة تحصيل الأداء بتوفير حاجات المتعلم والاقتصار على تعليمه ما يحتاج إليه، والاستغناء عما لا يحتاج إليه من أساليب وشواهد تُثقل ذهنه. كما أنّ البحوث التداولية أسهمت في مراجعة مناهج التعليم، ونماذج الاختبارات والتمارين وفق الظروف السابقة، وعُدّت البعد التداولي للغة (ممارستها واقعاً) أحد أهداف العملية التعليمية. وإلى جانب ذلك، فقد انتقدت طرق تدريس اللغات الأجنبية التي تتعامل مع لغات مثالية وأناس مثاليين، في مواقف مثالية... بعيداً عن أيّ

(1) يراجع في هذا الشأن: - المرجع نفسه، ص 46. - نايف خرما وعلي حجاج: اللغات الأجنبية، تعليمها وتعلمها، ص 219.

سياق اجتماعي. مما جعل الدارسين أنفسهم يعتقدون أن ظاهر اللغة هو الهدف من تدريسها، فاهتموا بالشكل، ولم يُعلِّموا اللغة التي هي في جوهرها ملكة استخدام اجتماعي. ودعيت إلى تجاوز تدريس أنماط الترميز (القواعد اللغوية...) إلى تدريس أنماط التأطير (ما يتعارف عليه المجتمع في الحديث، طقوس التجاور، العبارات الاصطلاحية...).

7- علاقتها باللسانيات النصية وتحليل الخطاب:

يكاد لا يختلف مصطلح الخطاب عن مصطلح النص، وربما رادفه في بعض الاستعمالات، وإن كان في الخطاب إيماء بأن النص يتجاوز كونه مجرد سلسلة لفظية بها قوانين لغوية، إلى الظروف المقامية⁽¹⁾. وهو أكثر دلالة على الاستعمال والاستخدام من النص، وتتجاوزه الدراسات اللسانية، إلى جانب السيميائية والأدبية. وهو بهذا المفهوم حقل للسانيات النصية، لأنه يقوم على «دراسة الاستعمال الفعلي للغة، من خلال متكلمين فعليين، في مقامات فعلية»⁽²⁾.

ومجال اللسانيات النصية يتجاوز دراسة الخطاب بعده نصا، إلى عده نشاطا فاعليا أساسا، يعتمد المعارف المقامية والسياقية⁽³⁾؛

(1) ينظر: أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 16.

(2) D. Maingueneau: les termes clés de l'analyse du discours, p11

(3) تراجع بعض مفاهيم اللسانيات النصية مثلا، في:

Jean Michel Adam: linguistique textuelles des genres de discours aux textes, édi Nathan, 1999, paris, France, p34.

وذلك من المجالات الثرية للدرس التداولي.

VI - أهمية التداولية:

تتضح الآن أهمية التداولية من حيث إنها مشروع شاسع في اللسانيات النصية، تهتم بالخطاب ومناحي النصية فيه، نحو: المحادثة، الحاجة، التضمن... ولدراسة التواصل بشكل عام؛ بدءاً من ظروف إنتاج الملفوظ إلى الحال التي يكون فيها للأحداث الكلامية قصد محدد، إلى ما يمكن أن تنشئ من تأثيرات في السامع، وعناصر السياق؛ فهي تتساءل: «إلى أي مدى تنجز الأفعال الكلامية تغيرات معينة أيضاً، وبخاصة لدى الآخرين»⁽¹⁾ وتظهر أهميتها من حيث إنها تهتم بالأسئلة الهامة، والإشكاليات الجوهرية في النص الأدبي المعاصر، لأنها تحاول الإحاطة بعدد من الأسئلة، من قبيل: من يتكلم وإلى من يتكلم؟، ماذا نقول بالضبط عندما نتكلم؟، ما هو مصدر التشويش والإيضاح، كيف نتكلم بشيء، ونريد قول شيء آخر؟...⁽²⁾.

وهي بهذا الطرح، في إمكانها الإجابة عن كثير من الأسئلة التي لم تجب عنها مجموع النظريات اللسانية السابقة، بما عرضته من مفهوم أوسع للتواصل والتفاعل، وشروط الأداء.

Eléments de linguistique textuelle, théorie et pratique de l'analyse textuelle, 2^{ème} édi. Mardaga, Liège, 1990.

(1) فأن ذلك: علم النص، ص 131.

(2) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، مقدمة المترجم، ص 4.

ولكنّها مع ذلك، لا ينبغي مقابلتها بمجال محدّد، لأنّ نشأتها غير المستقرة، جعلت منها تداوليات عديدة؛ نحو: تداولية حقيقية لدى المناطق، تداولية مقارنة لدى اللسانيين، وتداولية الإقناع لدى البلاغيين.. وغيرها.

وإنّ هذه الصفة تفتح أمامها رهانات عديدة، وتجعل تطورها انطلاقا لا يُحَدّ، وتنوعها غير محصور، وامتدادها غير محدود.

الفصل الثالث

من قضايا اللسانيات التداولية في الدرس العربي القديم - محاولة تأسيسية -

I - في مصادر التفكير اللغوي التداولي عند العرب
ومبادئه .

II - في المجالات المفهومية لمصطلح (تداولية) ،
في العربية .

III - من مباحث اللسانيات التداولية في الدرس
العربي القديم :

1- في البلاغة العربية .

2- في النحو العربي .

١- في مصادر التفكير اللغوي التداولي عند العرب ومبادئه:

إنّ الحديث عن موضوع اللسانيات التداولية في التراث العربي في هذا الفصل، ليس تأصيلاً للمفاهيم المتناولة في الفصل السابق، بقدر ما هو ضروري لبيان الامتدادات المعرفية للمدونة العربية، وتقديم جانب من الأفكار الرائدة التي عرضها علماء العربية قديماً، وإن لم تكن تحظى بالاحتفاء أحياناً من لدن بعض الدارسين، احتفاءً هم بكلّ وافد حديث من المقولات الغربية.

والواقع، أنّ حاجة البحث اليوم إلى مقولات الدرس الغربي الحديث وكشوفاته، لا تلغي بأيّة حال حاجته القائمة إلى التراث العربي والإنساني على اختلاف مشاربه، لتحديد رؤاه، وضبط أصول المعرفة الإنسانية، لئلا تكون مسaire للفكر الحديث ومعزولة عن أيّ مرجعية أو هويّة، كما هو واقع اليوم في كثير من المجالات.

ويتناول هذا الفصل عرضاً لقضايا (التداولية اللسانية) بشكل خاص، لحصر مجالها دون الاهتمام بجميع ما يرتبط بالدرس التداولي، بعده مفترق طرق الأبحاث الفلسفية واللسانية، وإن كان قد عُسر على البحث أحياناً الفصل بين آراء الفلاسفة وآراء اللغويين في كثير من القضايا.

وشمل هذا العرض كلّ ما يرتبط بالتواصل اللغوي من الاهتمام بالسامع واعتبار المخاطب، وبيان دور المتكلم في صياغة

الخطاب وإنتاجه، والإلمام بكل العناصر الفاعلة في الإيلاج، ومعيار الصدق والكذب في الأساليب وفي الشعر، والمطابقة مع الواقع وعدمه؛ ذلك أن دراسة اللغة في التراث العربي، ميزتها بعض السمات التي هي من أهم المبادئ التداولية الحديثة؛ فقد تناول الدارسون القدماء مثلاً⁽¹⁾:

- أن التكلم يتم لغايات وأهداف أو إشباع حاجات أو الحصول على فائدة.

تُستعمل اللغة للأغراض والمآرب ذاتها.

يضيف المتحاورون على الملفوظات دلالات أخرى غير ظاهرة.

لا تُغفل البلاغة العربية ذلك بل إنها تعتمد مبدأ: «لكل مقام مقال».

وقد تعددت أشكال الاهتمام بدراسة الخطاب والإقناع، فتناولوا نص الخطاب في ذاته ودرسوا ما يرتبط بالمخاطب وطريقة أدائه، والمخاطب وطريقة تلقيه، ومطابقة الخطاب لمقتضى الظاهر ومخالفته إلى غير ذلك من المسائل التي يمكن أن يجمعها موضوع

(1) ينظر: محمد سويرقي: اللغة ودلالاتها، تهريب تداولي للمصطلح البلاغي (مقال)، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، جـ 28، ع3، يناير/مارس 2000، ص 30.

التداولية كما يعرضه الفصل السابق، والتي يمكن أن تمثل مبادئ للتفكير التداولي اللغوي عند العرب.

وعن أسبقية العرب لمعرفة أصول هذا الاتجاه، يقول (سويرقي): «إنَّ النِّحاة والفلاسفة المسلمين، والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة وعلما، رؤية واتجاها أمريكيا وأوربيا، فقد وُظف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوعة»⁽¹⁾.

ومن أهم مصادر التفكير التداولي اللغوي عند العرب، علم البلاغة، علم النحو، والنقد، والخطابة، إضافة إلى ما قدمه علماء الأصول الذين يمثلون - إلى جانب البلاغيين - اتجاها فريدا في التراث العربي، يربط بين الخصائص الصورية للموضوع وخصائصه التداولية⁽²⁾... وغيرها من المجالات الأخرى التي تتعدى مجال التداولية المحدد في الجانب اللساني فقط في هذا البحث.

ولقد عدَّ (أحمد المتوكل) الإنتاج اللغوي العربي القديم يؤول في مجموعه (نحوه وبلاغته وأصوله وتفسيره) إلى المبادئ الوظيفية،⁽³⁾ ومن أهم ملامح ذلك:

تخص العلوم المذكورة سابقا القرآن الكريم، وهو موضوع

(1) المرجع السابق، ص 30-31.

(2) ينظر: أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص 35.

(3) المرجع نفسه، ص 35.

دراستها. وبذلك فالوصف اللغوي آنذاك لم يكن منصبا على الجملة المجردة من مقامات إنجازها، بقدر ما نظر إلى النص بعده خطابا متكاملا.

بالنظر إلى طبيعة الموضوع المتناول، كان الوصف اللغوي يربط بين المقام والمقال، وبين خصائص الجمل الصورية وخصائصها التداولية.

يُتميّز في الدراسات القديمة بين قسمين من البحوث؛ قسم يعتمد على الاهتمام بالخصائص التداولية تأويليا؛ مطابقة المقال لمقتضى الحال، نحو (مفتاح العلوم) للسكاكي. والآخر يعتمد على الاهتمام به توليديا؛ بمعنى أن الخصائص التداولية تمثل لها في الأساس ذاته، نحو (دلائل الإعجاز) للجرجاني.

يبرز في هذا المجال اهتمام النحاة والبلاغيين بدراسة أغراض الأساليب، من الدلالة الحقيقية إلى دلالات أخرى يقتضيها المقام، وسيأتي بيان ذلك لاحقا.

ومن القضايا التي اهتم بها علماء الأصول، دراسة العلاقة بين اللفظ وما يحيل عليه⁽¹⁾؛ حيث نظروا إلى العبارات اللغوية مثلا: من حيث أفراد المحال عليه وتعدّده، وميّزوا بين عبارات عامّة تحيل على معان متعدّدة، نحو (إنسان، كلّ، مَنْ الموصولة...) وعبارات خاصة

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 35 وما يليها.

تحليل على معنى مفرد، نحو: رجل، قلم...).

ونظروا إليها من حيث تعيين المحال عليه أو عدم تعيينه. وميّزوا بين عبارات مطلقة لا يتعين فيها المحال عليه، وعبارات مقيدة تحيل على معنى معين، وهي الفكرة نفسها التي يعرضها اللغويون في باب إطلاق الألفاظ وتعيينها^(١).

وهناك بعض نقاط التلاقي بين ما تناوله العلماء العرب القدماء وبين ما يقترحه الوظيفيون المحدثون وفلاسفة اللغة العادية، نحو:

- دراسة ظواهر الإحالة، أو تحليل العبارات اللغوية حسب نوع إحالتها.

الاهتمام بدراسة أفعال الكلام.

- تحديد الوظيفة - جزئياً على الأقل - البنية، مما يستدعي ربط خصائص البنية بالأغراض المستهدف إنجازها باللغة.

- دراسة مجالات الترابط بين البنية والوظيفة.

وأقل ما تعنيه مجالات اللقاء هذه بين الفكر العربي اللغوي القديم، وبين ما يقدم حديثاً من بحوث في المجالات نفسها، أنه لا يمكن التأريخ لتطور الفكر اللغوي بإغفال حقبة من حقبة، ودون ذكر ما أسهم به اللغويون العرب في هذا التطور.

(١) ينظر مثلاً: ابن فارس، الصاحبي، ص 194.

ويذكر (المتوكل) في موضوع آخر أهم المبادئ المنهجية في الفكر اللغوي العربي القديم، أهمها⁽¹⁾:

اللغة وسيلة تواصل للتعبير عن الأغراض، وكذلك عرّفها ابن جني: «أما حدّها فإثباتها أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم»⁽²⁾، وهذا التعريف غني بالقيم التداولية، وأهمّها: أنّ اللغة ذات قيمة نفعية، تعبيرية.

ربط البلاغيون والأصوليون بين البنية والوظيفة في دراسة اللغة ودرسوا وظائف: التخصص، التقييد، التوكيد... وميّزوا بين بنية جملة (في دار الرجل) وبنية (رجل في الدار)، تمييزاً وظيفياً.

يمكن استخلاص أنّ القدرة اللغوية لدى علماء العربية تحكّمها ثلاث معارف:

معرفة لسانية (تقتضي معرفة الدلالات والمعاني)، معرفة لغوية (تقتضي امتلاك المتكلم لقواعد لغته)، ومعرفة خطائية (تقتضي أن يملك قواعد إنتاج الخطاب)، وكلّ منها تقتضي الأخرى.

وهي لا تختلف عن شروط التداول اللغوي التي يقترحها (طه عبد الرحمن) للمحاورة بأبعادها التواصلية، حيث يجمعها في النقطة

(1) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص 84 وما يليها.

(2) ابن جني: الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، سيلنا الحسين، 1418هـ ج 1 ص 44.

الاجتماعية، الإقناعية والاعتقادية.⁽¹⁾

يتميز الأصوليون بين دلالة أصلية مطلقة تتقاسمها جميع اللغات، ودلالة تابعة خاصة بلغة بعينها،⁽²⁾ والأولى فقط هي التي تقبل النقل والترجمة.

يجمع علماء الأصول والبلاغيون على أنّ موضوع الدراسات اللغوية هو دراسة خصائص البنية وعلاقتها بالمقامات المنجزة فيها.

وعن قيمة المنهج التداولي عموماً، يجعله (طه عبد الرحمن) أهمّ ما يستند إليه في تقويم الدراسة التراثية، لما يتميز به من قواعد محدّدة، وشرائط مخصوصة وآليات صورية⁽³⁾، فيقول: «لا سبيل إلى معرفة الممارسة التراثية بغير الوقوف على التقريب التداولي الذي يتميز عن غيره من طرق معالجة المنقول، باستناده إلى شرائط مخصوصة، يفضي عدم استيفائها إلى الإضرار بوظائف المجال التداولي، فضلاً عن استناده إلى آليات صورية محدّدة».⁽⁴⁾

هذا، وينبغي أن لا تُغفل جهود المفسرين في كثير من المواضع؛ حيث قدّموا وقفات أمام آيات قرآنية، عكست تصوراتهم اللغوية،

(1) طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، للمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ص 2/2000، ص 37-38.

(2) يُنظر: المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص 87.

(3) طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، للمركز الثقافي في العربي، الرباط، المغرب، 1993، ص 16 و243.

(4) المرجع السابق، ص 16.

والتي ما إن جُمعت مع أفكار البلاغيين واللغويين وغيرهم، تقترب بوضوح من رؤية اللسانيات التداولية الحديثة إلى اللغة بعددّها نشاطا تداوليا.

ومن وقفاتهم تلك، يذكر تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿إِنَّ سَبِيلَ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾⁽¹⁾، حيث يقول (بالحكمة) بالمقالة المحكمة الصحيحة وهي الدليل الموضح للحق المزيل للشبهة (الموعظة الحسنة) وهي التي لا يخفى عليهم أنك تناصحهم بها وتقصد ما يتفهم فيها؟... (وجادلهم بالتي هي أحسن) بالطريقة التي هي أحسن طرق المجادلة من الرفق واللين من غير فظاظ ولا تعسف...⁽²⁾، فقد قدّم وصفا شارحا لأحوال التواصل، وتوضيحات مقام الدعوة بالحكمة والموعظة، وفق أغراض الحديث ومقاصده، وذلك هو مجال اللسانيات التداولية الحديثة.

II- في المجالات المفهومية لمصطلح (تداولية) في العربية:

لقد عدّل هذا البحث عن استخدام (تعريف بمصطلح التداولية)، إلى استخدام المجالات المفهومية للمصطلح: لأن التداولية في ذاتها - كما مرّ في الفصل السابق - لا تنحصر في مجال معين،

(1) سورة النحل، آية 125.

(2) الزمخشري: الكشف عن حقائق التنزيل وهيون الأقاويل في وجوه التنزيل، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت لبنان، دس ج 2 ص 435.

فتكتسب تعريفا محددا، ولكن بتعدد مجالاتها، وامتداد اهتماماتها، اكتسبت تعدد مفهوماتها، ولذلك فإنّ تعبير (المجال المفهومي) سيكون مقاربا بشكل ما لاتساع دلالتها، وموحيا، من ناحية أخرى بهذا الاتساع والامتداد. ويقتصر هذا المبحث على دراسة المجال المفهومي للمصطلح من الناحية اللغوية، لأنّ الموضوع في مجموعه لا يتعدى التداولية اللغوية أو اللسانية.

1- المفهوم المعجمي لـ (التداولية):

يرجع المصطلح إلى مادة (دَوَّلَ)، وقد وردت في (مقاييس اللغة) على أصليين: «أحدهما يدلّ على تحوّل شيء من مكان إلى آخر، والآخر يدلّ على ضعف واسترخاء، فقال أهل اللغة: اندال القوم، إذا تحوّلوا من مكان إلى مكان. ومن هذا الباب، تداول القوم الشيء بينهم: إذا صار من بعضهم إلى بعض. والدولة والدولة لغتان. ويقال بل الدولة في المال والدولة في الحرب، وإنّا سميا بذلك من قياس الباب، لأنّه أمر يتداولونه، فيتحوّل من هذا إلى ذاك، ومن ذاك إلى هذا»⁽¹⁾.

فمدار اللفظ لغة هو التناقل والتحوّل، بعد أن كان مستقرا في موضع ومنسوباً إليه، وقد اكتسب مفهوم التحوّل والتناقل من

(1) ابن فارس معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الجليل ط2، 1997 ج2 ص314.

الصيغة الصرفية (تفاعل) الدالة على تعدّد حال الشيء كما يستقل المال من هذا إلى ذاك أو الغلبة في الحرب من هؤلاء إلى هؤلاء...

ولا تكاد المعاجم الأخرى تخرج من هذه الدلالات: جاء في (أساس البلاغة): «دالت له الدولة، ودالت الأيام بكذا. وأدال الله بني فلان من عدوهم: جعل الكثرة لهم عليه. وعن الحجاج: إنّ الأرض سُدّال منّا كما أدلنا منها (...) وإليه يداول الأيام بين الناس مرّة لهم ومرّة عليهم، والدهر دُولٌ وعُقْبٌ ونُوب. وتداولوا الشيء بينهم».⁽¹⁾ وفي معاجم أخرى، الدّولة: انقلاب الزمان من حال إلى حال، الدّولة: العقبة (التوبة) في المال. وتداولوه: أخذوه بالدول.⁽²⁾ أي نُوباً، وتداولته الأيدي، أخذته هذه مرّة، وهذه مرّة.⁽³⁾

وخلاصة هذا المفهوم اللّغوي، أنّ من مجالات لفظ (دول):

- الاسترخاء للبطن بعد أن كان في حال أخرى غيرها (اندال البطن).
- التحوّل من مكان إلى مكان (القوم).

(1) الزنجشيري: أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، عرف به أمين الخولي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1982، ص 139.

(2) ينظر مثلاً الفيروز أبادي: القاموس: المحيط، دار الجبل، بيروت، لبنان، (د.ت)، ج 4، ص 42. والرازي: مختار الصحاح، دار الجبل، بيروت، لبنان، 1987، ص 215. والزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1994، م-ج 14، باب الـ 245. وابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت، مادة (دول)، ج 1، ص 252-253.

(3) الرازي: مختار الصحاح، ص 215.

- التناقل من أيدي هؤلاء إلى أيدي هؤلاء (المال).
- الانتقال من حال إلى حال (الحرب).
- التمكين من حال دون أخرى (الدولة)، ولذلك فرّق العسكري بينها وبين الملك: قال: «الدولة انتقال حال سارة من قوم إلى قوم، والدولة ما يُنال من المال بالدولة فيتداوله القوم بينهم، هذا مرة وهذا مرة»⁽¹⁾.

ومجموع هذه المعاني: التحوّل والتناقل: الذي يقتضي وجود أكثر من حال، يتنقل بينها الشيء، وتلك حال اللغة؛ متحوّلة من حال لدى المتكلم إلى حال أخرى لدى السامع، ومتقلّبة بين النامس يتداولونها بينهم. ولذلك كان مصطلح (تداولية) أكثر ثبوتاً - بهذه الدلالة - من المصطلحات الأخرى الذرائعية، النفعية، السياقية... وغيرها.

ومن مجالاته المفهومية بالنسبة إلى اللغة:

التناقل والتحوّل في المال أو الحرب بما يحقق الملكة أو الغلبة... وكذلك اللغة تظهر آثار مستخدميها وكأنتهم مالكون لها، وتبدو الغلبة في الحديث بينهم، وكأنّ اللغة نوع من المساجلة.

الاشتراك في تحقيق الفعل: وكذلك اللغة بمعناها الاجتماعي؛

(1) العسكري: الفروق في اللغة، مصححة ومقابلة على عدة غطوطات ونسخ معتمدة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط7، 1991، ص182.

حين يستخدم الشيء الواحد من قبل الجماعة.

ولقد تناول (طه عبد الرحمن) هذا المفهوم لتقديم منهج التقريب التداولي للتراث الإسلامي، باقتراحه مفهوم المجال التداولي، ومما ذكره: «أن الفعل (تداول) في قولنا: (تداول الناس كذا بينهم)، يفيد معنى (تناقله الناس وأداروه بينهم)⁽¹⁾. وجعله قسيما للفعل (دار) الذي من دلالة نقل الشيء وجريانه، نحو قولنا: دار على الألسن؛ جرى عليها، ليخلص إلى أن المعنى الذي يحمله الفعل هو «التواصل»، ومقتضى التداول -إذا- أن يكون القول موصولا بالفعل⁽²⁾.

ومن شواهد استخدامه في القرآن الكريم، قوله تعالى ﴿ثُمَّ آفَأَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ الْكَلِمَاتُ وَلِلَّهِ الْقُرْآنُ وَالْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالْمُسْتَبْدِلُ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ بَيْنَكُمْ﴾⁽³⁾ وبيانها: «(كي لا يكون) ذلك الفيء (دولة) يتداوله الأغنياء منكم بينهم، يصرفه هذا مرة في حاجات نفسه، وهذا مرة في أبواب البر وسبيل الخير»⁽⁴⁾، وفصل تفسيرها الزخشي، قائلا: «كي لا يكون الفيء الذي حقه أن يعطى الفقراء ليكون لهم بُلغة يعيشون بها. جدا بين الأغنياء يتكاثرون به، أو كي لا يكون دولة جاهلية بينهم، ومعنى الدولة الجاهلية أن الرؤساء منهم

(1) طه عبد الرحمن: تمهيد المنهج في تقويم التراث، ص 243.

(2) ينظر المرجع نفسه، ص 243-244.

(3) سورة الحشر، آية 07.

(4) القرآن الكريم وبهامشه مختصر من تفسير الإمام الطبري للشيخين، مذيلًا بأسباب النزول لنيسابوري، والمعجم المفهرس لمواضيع آيات القرآن الكريم لمروان العطية، قدّم له وراجعته مروان سوار، دار الفجر الإسلامي، ط7، 1995، ص 546.

كانوا يستأثرون بالغنيمة لأنهم أهل الرياسة والدولة والغلبة...»⁽¹⁾.

وشرح في موضوع آخر (الدولة) بـ «ما يتداول...»؛ يعني كي لا يكون الفقيء شيئاً يتداوله الأغنياء بينهم ويتعاورونه فلا يصيب الفقراء... والدولة بالفتح بمعنى التداول؛ أي كي لا يكون ذا تداول بينهم أو كي لا يكون إمساكه تداولاً بينهم لا يخرجونه إلى الفقراء...»⁽²⁾.

فمجال دلالة (الدولة) العام، هو التداول: أن يكون مرة لدى هؤلاء، ومرة لدى آخرين. ولعل أهم معنى يستأثر به هذا اللفظ هو معنى المشاركة، وتعدد مواضع التداول، وهو المعنى الذي تأخذه إحدى اشتقاقاته في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ وَتُدْخُلُوا بِهَا إِلَى الْمَكْسَبِ لِنَأْكُلُوا فَرِيقَيْنِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽³⁾؛ أي «ولا تلقوا أمرها والحكومة فيها إلى الحكام لتأكلوا بالتحاكم»⁽⁴⁾.

ومنه أيضاً، قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ أَلْيَتُمْ ذِكْرُهَا يِنَّ النَّاسَ﴾⁽⁵⁾، وما ذكره صاحب الكشف بشأنها: «...نداولها: نُصَرِّفُهَا بَيْنَ النَّاسِ، نُدَبِّلُ تَارَةً لِهَؤُلَاءِ وَتَارَةً لِهَؤُلَاءِ؛ كقوله: وهو من أبيات الكتاب: فَيَوْمًا عَلَيْنَا وَيَوْمًا لَنَا وَيَوْمًا نَسَاءً وَيَوْمًا نَسْرُ

(1) الزخشري: الكشف، ج4، ص82.

(2) المرجع نفسه، ج4، ص82.

(3) سورة البقرة/ بعض الآية 188.

(4) الزخشري: الكشف، ج4، ص340.

(5) سورة آل عمران/ بعض الآية 140.

... يُقال داوِلْتُ بينهم الشيء فتداولوه.⁽¹⁾

2- المفهوم الاصطلاحي لـ (التداولية):

تأسيساً على المفهوم العام لـ (Pragmatique) في الدرس اللساني الغربي الحديث، وهو دراسة اللغة حال الاستعمال؛ أي حينما تكون متداولة بين مستخدميها، فقد اختار (طه عبد الرحمن) مصطلح (التداوليات) مقابلاً لـ: (Pragmatique)؛ يقول: «وقد وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح «التداوليات» مقابلاً للمصطلح الغربي (براغماتيقا)، لأنه يوفي المطلوب حقّه، باعتبار دلالة على معنيين «الاستعمال» و«التفاعل» معاً، ولقي منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم»⁽²⁾، ثم يحدد المعنى الاصطلاحي لـ «للتداول»، قائلا: «هو وصف لكل ما كان مظهراً من مظاهر التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامة الناس وخاصتهم»⁽³⁾.

وكثيراً ما يشكو الدارسون حديثاً من قلة الاهتمامات بالدراسات التداولية في الثقافة العربية الحديثة بشكل عام⁽⁴⁾، مع بروز جهود جادة في هذا المجال، نحو جهود (طه عبد الرحمن)، لا سيما في كتابه (في أصول الحوار وتجديد علم الكلام)؛ حيث يستند

(1) الزحشري: الكشف، ج 4 ص 466.

(2) طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 27.

(3) طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 244.

(4) ينظر مصطفى خلفان: اللسانيات العربية الحديثة، 249.

إلى المنطق والفلسفة واللسانيات في دراسة التراث، وينطلق من أن الخطاب في حقيقته لغة تبليغية تدللية توجيهية⁽¹⁾، واللسانيات في نظره ثلاثة مجالات⁽²⁾:

- الداليات: تشمل الدراسات العاكفة على الدال الطبيعي، وتمثلها العلوم الثلاثة: الصوتيات الصرفيات والتركيبات.

- الداليات: تشمل الدراسات الواصفة لعلاقات الدوال ومدلولاتها، سواء أكانت تصورات ذهنية أم أعياناً في الخارج.

- التداوليات: تشمل الدراسات الواصفة لعلاقة الدوال الطبيعية ومدلولاتها مع الدالين بها، وأبواب هذا القسم ثلاثة: أغراض الكلام ومقاصد المتكلمين وقواعد التخاطب.

ثم يقترح شروطاً للحوارية بشكل عام، وتما تتضمنه شروط التداول اللغوي⁽³⁾، وتُلخّص في الشروط النطقية، الاجتماعية، الإقناعية والاعتقادية.

أمّا ما قدّمه (أحمد المتوكل)، فقد تقدّم الحديث عنه في الفصل السابق، وخلاصته أن التحليل التداولي للغة يقتضي الاهتمام بتحديد طبيعة الوظائف التداولية في اللغة العربية التي سبق ذكرها. وأهم

(1) طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 27.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 28.

(3) ينظر: المرجع السابق، ص 37 وما يليها.

ما يميّز دراساته الوظيفية للغة أنّها تستند إلى التركيب، الدلالة والتداولية^(١).

وخلاصة هذا المبحث أنّ أهم ما يميز الدرس اللغوي العربي القديم أنّه يقوم على دراسة اللّغة أثناء الاستعمال منذ بدايته؛ ومثال ذلك ما يذكره السيوطي في اللّغة أنّها تؤخذ استعمالاً لا قاعدة، وجعل مخرج كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو) هو ما نطقت به العرب بعدّه الأصل في كلّ ظاهرة؛ يقول: «إذا أتاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه»^(٢) ويظهر من خلال ذلك قيمة الاستعمال وما تتداوله العرب في اللّغة، وأهميته في تحديد أساليبها وطرق أدائها.

وإذا ما نظرنا إلى علوم تراثنا العربي من نحو، بلاغة، فقه وأصول، تفسير وقراءات، بعدّها وحدة متكاملة في دراسة اللّغة، يمكن أن نميّز من اتجاهاتها ما يهتم بوجه استعمال اللّغة، وما يتّصل بها من قرائن غير لفظية، نحو: منزلة المتكلم وعلاقته بالسامع، وحالة كلّ منهما النفسية، الاجتماعية والأدائية (حركة، صمت، ظروف التواصل، الزمانية والمكانية...) وغيرها.

(١) ينظر مثلاً: أحمد المتوكل: - الوظائف التداولية في اللّغة العربية، - اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري.

(٢) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، 1998، ص 116.

III- من مباحث اللسانيات التداولية في الدرس العربي القديم:

1- في البلاغة العربية والاتصال:

من أهم العلوم المكتملة في الدرس العربي القديم، البلاغة، إذ تمثل علماً للاتصال، يتناول كلّ ما يرتبط باستعمال اللغة وممارستها، من دون أن تستثني في ذلك شيئاً مما له علاقة بالتواصل. وحين يتناولها هذا المبحث، فإنه ينظر إليها من هذه الزاوية؛ من حيث إنها نظرية متكاملة للتواصل.

وتعدّ البلاغة أحسن ما يتناول إبراز العلاقات التداولية في اللغة، لأنها تهتمّ بدراسة التعبير على مختلف مستوياته: اللفظية والتركيبية والدلالية، والعلاقات القائمة بينها.

وإذا كانت التداولية في أوجز تعريفاتها، هي دراسة مناحي الكلام، أو دراسة اللغة حين الاستعمال، فإنّ البلاغة هي المعرفة باللغة أثناء استعمالها، وبكلمة هي: «فنّ القول»⁽¹⁾. وأوّل ما اشتهرت هذه العبارة في الكتاب الشهير لأمين الخولي. ويشمل هذا التعريف الموجز، مجالين واسعين من مجالات اللسانيات التداولية:

- الأوّل: الفن، وهو كلّ ما يرتبط بالذوق، والاستخدام

(1) صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، أدبيات، الشركة المصرية العالمية، لوندان، إشراف محمود مكي علي، ط1، 1996، ص123.

الشخصي للغة؛ أي أنه يقابل آثار المتكلمين على كلامهم، وكيف يمكن للمتكلم أن يعدّل من موقف سامعه. وهو مجال التداولية الأوسع الذي حدّده (بيرس) في دراسة العلامات وعلاقتها بمستعملها.

- الثاني: القول، ويشمل الأداء الفعلي للغة؛ أي اللغة في واقع استعمالها. ولذلك لم يفرق بعض الدارسين المحدثين بين التداولية والبلاغة؛ يرى ليتش Leitch أنّ البلاغة تداولية في صميمها؛ إذ أنّها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع⁽¹⁾. ولا يميّز (محمد العمري) بينهما؛ يقول: «وحديثاً، يعاد الاعتبار إلى البلاغة العربية في الدراسات السيميائية تحت عنوان جديد: التداولية»⁽²⁾. وتلاقى التداولية التي أرساها (أوستين) في كثير من المفاهيم مع البلاغة القديمة، منذ أرسطو حتّى وقتنا الحاضر، لا سيّما مع البلاغة العربية في دراستها للإنشاء والخبر في باب المعاني⁽³⁾.

حتّى أنّ من الباحثين من يقول بـ«البلاغة التداولية، التي تقف مهمتها على مطالبة المتكلم بأن يعي مقامات مخاطبيه ومستوياتهم المختلفة»⁽⁴⁾.

(1) المرجع نفسه، ص 124.

(2) محمد العمري: البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999، ص 214.

(3) ينظر: محمد صلاح الشريف وآخرون: تقديم عام للاتجاه البراهاني، ضمن كتاب (أهم المدارس اللسانية)، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، وزارة التربية، تونس، ط2، 1990، ص 95.

(4) ينظر: محمد سالم ولد الأمين: مفهوم الحجاج عند (بيرلمان) وتطوره في البلاغة المعاصرة (مقال)، مجلة عالم الفكر، ص 62.

والواقع أن البلاغة العربية ازدهرت بعد استواء الشعر العربي، وانتهاء عصر ازدهاره؛ ذلك مما يجعلها علما يتجه إلى دراسة مدونة منجزة في الواقع، ولغة تعددت في مستويات التبليغ.

ولم يتبلور درس البلاغة العربية إلا في مجال النقد التطبيقي والدراسات القرآنية، خلافا لما تذهب إليه بعض الآراء القائلة بافتقاره إلى هذا المجال⁽¹⁾. على نحو ما قدم (عبد القاهر الجرجاني) في (دلائل الإعجاز) مثلاً؛ حيث يُعقّب كل مسألة أو حكم بمثال من القرآن أو الشعر ويحلّله في ضوء المسألة أو الحكم، وهذا ما زاد أبحاث البلاغة ارتباطاً بواقع استعمال اللغة، وقوانين الخطاب، وهو المجال الحيوي لللسانيات التداولية.

ويلخص (محمد عابد الجابري) مسار البلاغة العربية، قائلاً: «يمكن القول بصورة إجمالية، إن الأبحاث البيانية قد انقسمت منذ قيامها إلى قسمين: قسم يعتني بـ (قوانين تفسير الخطاب)، وقسم يهتم بـ (شروط إنتاج الخطاب)»⁽²⁾.

وسيتناول هذا المبحث بعضاً من القضايا التي تشترك في تناولها البلاغة العربية القديمة مع اللسانيات التداولية.

(1) ينظر: عبد العزيز حودة: المزايا المفقودة، نحو نظرية نقدية عربية، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 272، أغسطس 2001، ص 316.

(2) محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي، (نقد العقل العربي) دراسة تحليلية نقدية لتظم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط6، أكتوبر 2000، ص 20.

أ- مفهوم (البلاغة) والوصول إلى المخاطب:

نما تُعرّف به البلاغة حديثاً أنّها لسانيات ذهنية عامّة، بوصفها تأملاً في اللغة والفكر، وتتعلّق بـ(كلّ اللّغة)⁽¹⁾؛ ذلك أنّها تنظر إلى اللّغة نظرة متكاملة لا يستقلّ فيها الشكل عن المضمون، ولا المعنى عن ظروف الاتصال ومقاصد المتكلمين. وقد تناول الدارسون حديثاً العلاقة بين البلاغة والاتصال؛ انطلاقاً من أنّ البلاغة من الإبداع، وهذا لا يختلف عن مفهوم الاتصال الذي هو إبلاغ أيضاً؛ يقول تمام حسان: «وعندي أنّ المعنى اللّغوي للفظ البلاغة فرع على معنى (الإبلاغ)، أو التواصل الذي هو موضوع من موضوعات علم الاتصال»⁽²⁾.

وكذلك فعل كثير من الدارسين؛ حيث لم يميّزوا بين البلاغة العربية وبعض الاتجاهات الحديثة في اللسانيات على نحو ما فعل (محمد العمري) في (بلاغة الخطاب الإقناعي)، مثلاً، وهو يذكر أنّ البلاغة صارت شعبة خاصة بفن التواصل وخطاب الإقناع بـ(الولايات المتحدة)⁽³⁾ وفي سياق حديثه عن مراعاة المقام والحال، يقول: «فالبلاغيون العرب، وإن لم يهتموا كثيراً بالدراسة النفسية والأخلاقية للمرسل والمتلقي، حاولوا أن يدرجوا تحت عنوان المقام

(1) ينظر: رولان بارت: قراءة جلييلة في البلاغة القديمة، نقلاً عن: محمد سالم ولد محمد الأمين: مفهوم الحجاج عند بيرمان، (مقال) مجلة عالم الفكر، ص 54.

(2) تمام حسان: المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة (مقال)، مجلة فصول، مج 7، ع 3 و4، أبريل-سبتمبر 1987، ص 87.

(3) ينظر: محمد العمري: في بلاغة الخطاب الإقناعي، ص 14.

والحال، ملاحظات كثيرة فيما ينبغي للخطيب أن يكون عليه أو يراعيه من أحوال السامعين»⁽¹⁾.

وكذلك (أحمد المتوكل) حيث وازن بين مفاهيم الطلب عند السكاكي، وقواعد الخطاب عند جرایس⁽²⁾، كما ربط (صلاح فضل) بين (مقتضى الحال) و(التداولية) قائلا: «ويأتي مفهوم التداولية هذا، ليغطي بطريقة منهجية منظمة، المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة (مقتضى الحال)، وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية (لكل مقام مقال)»⁽³⁾.

أمّا دلالة (بلغ) لغويا، وأصل استخدامها، فقد ذكر (أبو هلال العسكري) أن «البلاغة من قولهم بلغت الغاية: إذا انتهيت إليها، وبلغتها غيري. الشيء: منتهاه... فسميت البلاغة بلاغة، لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه، وسميت البلغة بلغة لأنك تبلغ بها فتنتهي بك إلى ما فوقها، وهي البلاغ أيضا، ويقال: الدنيا بلاغ، لأنها تؤدّيك إلى الآخرة. والبلاغ أيضا التبليغ، في قوله تعالى: ﴿هَذَا بَلَّغُ الْكَلَامِ﴾⁽⁴⁾، أي «تبليغ»⁽⁵⁾.

فالدلالة العامة لها هي الانتهاء، الوصول، والبلوغ؛ وهي بهذه

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 21.

(2) أحمد المتوكل: اقتراحات من الفكر اللغوي المعاصر القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي، البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 06، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية، ماي 1981، ص 17 وما يليها.

(3) صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 26.

(4) سورة إبراهيم، آية 52.

(5) أبو هلال العسكري: كتاب الصنائع، الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1986، ص 06.

الدلالة لا تختلف عن مفهوم الاتصال والإبلاغ، بل إنها تقتضي مفهوم التواصل ذاته.

أما ما ورد في مفهومها الاصطلاحي عند علماء العربية؛ فهو لا يختلف عن هذه الدلالات العامة التي يحيل إليها المعنى اللغوي، وتتحدّد في البلوغ الذي معناه الوصول والانتهاء إلى نفوس المتخاطبين، نحو ما ذكر (أبو هلال العسكري): «البلاغة كلّ ما تبلغ به المعنى قلب السامع، فتمكّنه في نفسه كتمكّنه في نفسك، مع صورة مقبولة ومعرض حسن»⁽¹⁾.

فهي تقوم على مبدأ الاتصال، واستخدام اللغة استخداماً سليماً، يضمن وصول المعاني إلى المخاطبين، كما هي في نفوس المتكلمين؛ بحسب اختلاف أحوالهم ومقاماتهم؛ يقول (العسكري) في (معركة صنعة الكلام وكيفية نظمه): «وينبغي أن تعرف أقدار المعاني فتوازن بينها وبين أوزان المستمعين، وبين أقدار الحالات؛ فتجعل لكلّ طبقة كلاماً، ولكلّ حال مقاماً، حتى تقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار الحالات.. واعلم أن المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكلّ مقام من المقال»⁽²⁾. فالتكلم في إنشائه للمعنى يعتدّ بشكل المعاني ونوع المخاطب، وحال الخطاب ومقامه، وهي كلها شروط لإحراز المنفعة، ونجاح الإبلاغ، ولا تختلف عما تعرضه اللسانيات التداولية حديثاً من شروط نجاح الملفوظ التي

(1) المرجع السابق، ص 10.

(2) المرجع نفسه، ص 135.

عرض إليها الفصل السابق.

وفي صحيفة (معمر أبي الأشعث) التي ذكر خبرها الجاحظ في (البيان والبيان)⁽¹⁾، كثير مما يرتبط بالمتكلم منتج الخطاب من شروط نفسية ولسانية وبلاغية: «رابط الجأش... ولا يدقق المعاني كل التدقيق... ومدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم»⁽²⁾، إلى ما يتعلق بالمعنى ذاته: «ومن علم حق المعنى أن يكون الاسم له طبقاً، وتلك الحال له وفقاً»⁽³⁾.

وكثيراً ما فصل بين بلاغة الكلام وبلاغة المتكلم، على نحو ما سبق عرضه من شروط ترتبط بالمعنى، وأخرى مرتبطة بالمتكلم في ذاته؛ فالبلاغة في المتكلم: «ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ»، وأساسه إفهام المخاطب؛ فهي أيضاً: «أن تفهم المخاطب بقدر فهمه، من غير تعب عليك»⁽⁴⁾، وذكر الجاحظ قول العتابي: «كل كلام أفهمك صاحبه حاجته من غير إعادة ولا حبة ولا استعانة فهو بليغ»⁽⁵⁾. فمدار بلاغة المتكلم قائم على حسن التأليف، وسلامة الأداء، وإدراك المقاصد، ومطابقة مقاله للمقام؛ ورد في المقدمة: «إذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني

(1) ينظر: الجاحظ: البيان والبيان، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ت، د.ط، ج1، ص 92-93.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص 92-93.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص 92-93.

(4) ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، منشورات محمد علي ميضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج1، ص 244.

(5) المرجع نفسه، ج1، ص 216.

المقصودة، ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إقادة مقصوده للسامع، وهذا هو معنى البلاغة⁽¹⁾.

أما بلاغة الكلام فمطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته، (2) ومحصولها حسب الباقلاني: «الإبانة في الإبلاغ عن ذات النفس على أحسن معنى، وأجزل لفظ، وبلوغ الغاية في المقصود بالكلام، فإذا بلغ الكلام غايته في هذا المعنى كان بالغا ويليغا»⁽³⁾.

فخلاصتها - إذاً - أمران: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وحسن تأليفه ليُفسي بغرض الكلام، ويأتي على إقناع المخاطب. ولخصها (الجاحظ) فيما ذكره عن (إبراهيم بن محمد) في قوله: «كفى من حظ البلاغة ألا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع»⁽⁴⁾، ثم قال (الجاحظ): «أما أنا، فأستحسن

(1) ابن خلدون: مقدمة العلامة (ابن خلدون المسمى: ديوان المبتدأ والخير في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، نسخة محققة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص 574.

(2) ينظر:

الجزباني (الشريف): كتاب التعريفات، مع فهرست، تعريفات ومصطلحات لغوية وفقهية وفلسفية جمعت من الكتب الفلسفية والفقهية واللغوية، ورنبت على حروف الهجاء من الألف إلى الياء، مكتبة لبنان، ناشرون، ط2000، ص 47.

السيوطي: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، وبهامشه: أحد الدمينهوري: حلية اللب للصون على الجوهر المكتون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت، ص 27.

(3) الباقلاني: إيجاز القرآن، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص 217.

(4) الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص 87.

هذا القول جدًّا»^(١).

يظهر من هذا العرض الوجيز أنَّ من أهمِّ اهتمامات البلاغة العربية ومجالاتها، الإيصال والإبلاغ، وتتناول خلال ذلك كثيرًا من شروط هذا الإيصال وظروف أدائه، من أحوال مختلفة للمتكلمين، إلى كلِّ ما يرتبط بالمعنى وملايساته، إلى معرفة أقدار السامعين ومنازلهم... ولها بهذا المفهوم مجالات مشتركة مع ما تتناوله اللسانيات التداولية الحديثة، وتحمل كثيرًا من القيم التداولية في دراسة اللغة.

وفيما يلي عرض لأهمِّ قضايا البلاغة العربية التي تشترك في تناولها مع قضايا اللسانيات التداولية، فضَّل البحث أن يقسمها على أساس العناصر الاتصالية الثلاثة:

- تداولية المتكلم في البلاغة العربية.
- تداولية الخطاب في البلاغة العربية.
- تداولية المخاطب في البلاغة العربية.

لتكون أكثر دلالة على أنَّ البلاغة العربية درست اللغة حال استعمالها، وبالنظر إلى كلِّ ما يرتبط بالإبلاغ والتواصل من شروط وملايسات.

ب- الأشكال التداولية في البلاغة العربية:

ب-1- تداولية المتكلم في البلاغة العربية:

للمتكلم دور بارز في البلاغة العربية القديمة، بوصفه منتج الخطاب وباعثه، ولأنه وحده الذي يستطيع تحديد الدلالات ومقاصدها، بل إن المعنى في كثير من الحالات مرتبط بما ينويه وما يقصده. والملاحظ أن هذه نقطة اختلاف بارزة بين الدرس العربي عموماً في كثير من علومه، وبين اللسانيات الحديثة؛ حيث نشأت هذه الأخيرة في بدايتها متمركزة على بنية اللغة الداخلية، دون اعتداد بأي من عناصر البنية الخارجية، بما فيها المتكلم، وظلت كذلك عقوداً، حتى جاءت انتقادات (تشومسكي) الجريئة للمنهج البنيوي الصارم، واعتراضات فلاسفة اللغة على بعض آراء اللسانيات البنيوية، وهناك بدأ الاهتمام بالمتكلم بعده أساس فهم المعنى وقصد الدلالة. أما الدرس العربي عموماً، والبلاغي بشكل خاص، فقد قام من بداياته على الاعتداد بمجموع العناصر المسهمة في تشكيل الدلالة، بما فيها المتكلم، وما ينبغي أن يكون عليه من علم بأحوال الخطاب المختلفة، ودراية بأقدار السامعين ومنازلهم، بحيث يخاطب كل سامع بما يناسبه.

ولقد تعددت أشكال الاهتمام به، بحسب درجة بروزه في عملية الخطاب وانحصاره، وبحسب تعدد الموضوعات التي تستدعي ذلك، ومنها:

- كما يحتاج إليه الكاتب، بعُده متجا للخطاب، «معرفة اللغة
كما تداول استعماله»⁽¹⁾.

- كثيرا ما ترتبط الدلالة والقصد بحال المتكلم التي تحاكي
الملايسات التي يكون فيها، وسماها ابن جني «الأحوال الشاهدة
بالقصد، الخالفة على ما في النفوس»⁽²⁾، فيقول: «ألا ترى إلى قوله:
تقول وصكت وجهها يمينها أبلي هذا بالرحى المتقاعس؟
فلو قال حاكيا عنها (أبلي...) من غير أن يذكر صك الوجه، لأعلمنا
بذلك أنها متعجبة منكراً، لكنه لما حكى الحال، فقال: (وصكت)
علم بذلك قوة إنكارها وتعاضم الصورة لها»⁽³⁾.

فالحال التي يكون عليها المتكلم أثناء أداء الخطاب جزء من
تشكيل الدلالة العامة لخطابه، وكأن المعنى الذي يريده ابن جني من
هذا البيت، هو مجموع القول (أبلي...) مع حال (صك الوجه)، كما
يشكل قوة الإنكار وشدته.

يظهر الاهتمام بالمتكلم أيضا في تمييز العسكري بين السؤال
والاستفهام، يقول: «... وذلك أن المستفهم طالب لأن يفهم،
ويجوز أن يكون السائل يسأل عما يعلم وعن ما لا يعلم فالفرق

(1) ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة
العصرية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1990، ج1 ص37.

(2) ابن جني: الخصائص، ج1 ص117.

(3) المرجع السابق، ج1 ص117.

بينهما ظاهر»⁽¹⁾. وتمييزه بين الخبر والحديث؛ فجعل الخبر محصوراً في «الإخبار به عن نفسك أو عن غيرك»⁽²⁾، وكذلك بين الخبر والأمر؛ حيث إن «الأمر لا يتناول الأمر لأنه لا يصح أن يأمر الإنسان نفسه، ولا أن يكون فوق نفسه في الرتبة، فلا يدخل الأمر مع غيره في الأمر، ويدخل مع غيره في الخبر...»⁽³⁾.

فتعريف هذه الأساليب جميعاً قائم على المتكلم وموقفه من الخطاب، فلا يعدّ مستفهماً إلا إذا طلب الفهم، ولا سائلاً إلا إذا سأل عما يعلمه وما لا يعلمه، ولا مخبراً إلا عن نفسه أو عن غيره، بخلاف الأمر، حيث لا يكون أمراً إلا لغيره لا لنفسه.

وتعريف الخبر ذاته قائم على المتكلم؛ يقول ابن فارس: «الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه»⁽⁴⁾، وكذلك الاستخبار الذي يختلف عنه، فقالوا: «استخبار طلب خبر ما ليس عند المستخير، وهو الاستفهام»⁽⁵⁾.

ومن أحسن ما يرتبط بالمتكلم من قيم تداولية أنهم ميزوا بينه وبين الكلامي، وعرفوا المتكلم بأنه «هو فاعل الكلام»⁽⁶⁾ تعريفاً

(1) أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، ص 28.

(2) المرجع نفسه، ص 32.

(3) المرجع نفسه، ص 34.

(4) ابن فارس: الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدم له مصطفى الشويبي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1963، ص 179.

(5) المرجع نفسه، ص 182، 181.

(6) العسكري: الفروق في اللغة، ص 27.

تداوليا مرتبطا بإنجازه الفعل الكلامي حقيقة في الواقع، ولا يُعد متكلما إلا بذلك.

وتما يرتبط به أيضا، موضوع القصد في الكلام والإبلاغ، وقد تناوله القدماء على اختلاف مذاهبهم واختصاصاتهم؛ جاء في (أساس البلاغة) في مادة (ق ص د): «قصده وقصدت له، وقصدت إليه، وإليك قصدي، ومقصدي، وأخذت قصد الوادي وقصيد الوادي (...)». رماه فأقصده وتقصده: قتله مكانه (...)، عضته الحية فأقصده، وأقصده النية (...)، ومن المجاز (...) قصد في الأمر إذا لم يجاوز فيه الحد ورضي بالتوسط، لأنه في ذلك يقصد الأسد. وهو على القصد وعلى قصد السبيل إذا كان راشدا»⁽¹⁾، فهو بداليتين؛ الأولى لغوية وتعني النية، وثمة الوجهة، أو الثانية فمجازية تعني تحديد المسار والوجهة.

وأحيانا جعلوا المعنى جميعا في القصد؛ قال (ابن فارس): «فأما المعنى فهو القصد»⁽²⁾. والعلامة في ذاتها لدى الدارسين حديثا، تنطوي على قصد المتكلم؛ يقول (المسدي): «إن العلامة تنطوي على القصد، إذ يقتضي دستورها الدلالي توفر النية في إبلاغ ما تفيد»⁽³⁾. والواقع أن ما يذكر بشأن المتكلم لا يستقيم إلا بدور السامع؛

(1) الزعزعي: أساس البلاغة، ص 327 (ق ص د).

(2) ابن خلدون: الصاحب، ص 192.

(3) عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، أوت 1986، ص 62.

حتى إن ما يرتبط بقصد المتكلم، يفترض وجود سامع مقصود بالخطاب. ولذلك فالحديث عن المتكلم هو حديث ضمني عن السامع أيضا، وهذا ما يتضح في أحد أبواب (الصاحبي)، في «باب الخطاب» الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع»⁽¹⁾.

وللقصد - كما يبدو - مكانة بارزة في الدرس البلاغي، والدرس العربي عموما على تعدد مناحيه، حتى أنه أساس عملية التواصل والإبلاغ، ويقوم عليه تمييز المتكلم فيها؛ يقول (القاضي عبد الجبار): «إن المتكلم لغيره إنما يحصل مكلما له بأن يقصده بالكلام دون غيره، ويكون أمرا له متى قصده بالكلام وأراد منه المأمور به...»⁽²⁾ فلا يعدّ مكلما له ما لم يقصد. وهم لا يختلفون عن النحاة - كما نرى في المبحث الموالي - حيث إن فائدة الكلام عندهم مرتبطة بالقصد.

ويتحدّد القصد في موضع آخر في التمييز بين أحوال خطابية مختلفة للمتكلم الواحد؛ فالتكلم الحاكي يجب أن يقصد الحكاية دون الفائدة، ولذلك لا يكون كاذبا إذا كان المحكي كذبا. والتكلم ابتداء يقصد الفائدة دون الحكاية⁽³⁾. وبذلك يعدّ القصد أحد أهم الأسس التي يقوم عليها الاتجاه المقامي في دراسة اللغة عند العرب؛ ذلك أن المتكلم لا يعدّ كذلك إلا إذا كان لكلامه قصد. وهو في نظر

(1) ابن فارس: الصاحبي، ص 190.

(2) القاضي عبد الجبار: المغني / 72، نقلا عن عبد السلام المندي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط 1 / 1981، ط 2 1986، ص 146.

(3) القاضي عبد الجبار: المغني ج 17 ص 17، نقلا عن المرجع نفسه، ص 145.

الأصوليين محدّد عنده وثابت لا يتغير⁽¹⁾. وهي الفكرة نفسها التي أشار إليها (تشومسكي) حين انتقد البنيويين وأكد الاعتداد بالمتكلم في دراسة اللّغة، لأنّه وحده الذي يملك تحديد الدلالة.

كما شدّد (ابن القيم) على ضرورة الأخذ بقصد الكلام، في حديثه عن تعليق الطلاق قائلا: «وهذا الذي قلناه من اعتبار النّيات والمقاصد في الألفاظ، وأنّها لا تلزم بها أحكامها حتّى يكون المتكلم بها قاصدا لها مريدا لموجباتها، كما أنّه لا بدّ أن يكون قاصدا للتكلم باللفظ مريدا له، فلا بدّ من إرادتين: إرادة التكلم باللفظ اختيارا، وإرادة موجبه ومقتضاه، بل إرادة المعنى أكد من إرادة اللفظ؛ فإنّه المقصود واللفظ وسيلة»⁽²⁾.

ومفهوم الخبر مرتبط بالقصد أيضا لدى (الغزالي)؛ يقول: «يصير (الخبر) خبرا بقصد القاصد إلى التعبير عما في النفس»⁽³⁾؛ وفي هذا تمييز بين الكلام المنتجز فعلا وحديث النفس، بمعيار القصد.

وللقصد عموما مفهوم تداولي يرتبط أساسا باستعمال اللّغة؛ يقول (المسدي)، وهو يقدّم لمسألة المواضعة في اللّغة والقصد في التراث العربي: «(القصد) هو في كلّ لحظة من لحظات استعمال اللّغة

(1) ينظر: عمود نحلة: آفاق جديدة في الدرس اللّغوي المعاصر، ص 89.

(2) ابن القيم: إعلام اللّويعين عن ربّ العالمين، تحقيق محمد محي الدين عبد الجميل، المكتبة العصرية عبيد، بيروت، 1987، ج 3، ص 75.

(3) أبو حامد الغزالي: المستصفى ج 1، ص 85، نقلا عن عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 146.

قصداً لفائدة معينة طبقاً لسنن المواضعة العامة في جهاز تلك اللغة، مع تكريس مظهر من مظاهرها العملية في الممارسة (...)»⁽¹⁾.

وعرض البلاغيون العرب في هذا السياق مفهومًا رائداً للفعل، حين تميزهم بين كون المتكلم حاكياً أو واصفاً للكلام. وعدّ (ابن سنان الخفاجي) الكلام (فعلاً) لا يختلف عن الضرب، التحريك، الإسكان (...) في وصف ما هو عليه في الواقع، «لأن أهل اللغة متى علموا أو اعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحدنا وصفوه بأنه متكلم»⁽²⁾، وهو الذي يقع منه كلام «بحسب أحواله من قصده وإرادته واعتقاده وغير ذلك من الأمور الراجعة إليه حقيقة أو تقديرًا»⁽³⁾.

وهذا مذهب فريد في التفكير البلاغي العربي، لا فرق بينه وبين ما عرضه (أوستين) في بداية تأسيسه لنظرية أفعال الكلام، بافتراضه قسمًا جديدًا سمّاه (الأفعال الإنجازية) على نحو ما مرّ عرضه في الفصل السابق. والفكرة نفسها لدى (ابن رشد)؛ حيث يربط الكلام بالفعل؛ يقول: «الكلام ليس شيئاً أكثر من أن يفعل المتكلم فعلاً يدلّ به المخاطب علم العلم الذي في نفسه، أو يصير المخاطب بحيث ينكشف له ذلك العلم الذي في نفسه، وذلك فعل من جملة أفعال الفاعل»⁽⁴⁾.

(1) المرجع السابق، ص 145.

(2) ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1982، ص 44.

(3) المرجع نفسه، ص 44.

(4) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، ص 55، نقلًا عن: عبد السلام المسدي:

التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 287.

وبذلك فإنَّ أهمَّ ما يتولَّد عن القصد مفهوم رائد للفعل في
 الدرس العربي؛ يعبر عن الأداء الفعلي للغة من طرف المتكلم؛ يقول
 ابن خلدون في ذلك: «اعلم أنَّ اللغة في المتعارف عليه هي عبارة
 المتكلم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد
 بإفادة الكلام»⁽¹⁾، وهذا من أحسن تعريفات اللغة التي ربطتها
 بالاستخدام، والأداء الفعلي لها من المتكلمين المبني على إرادتهم.
 ويقول في موضع آخر: «إذ لا يتمُّ كون الفعل إلا بإرادته والقصد إليه.
 والقصدات أمور نفسانية ناشئة في الغالب عن تصورات سابقة،
 يتلو بعضها بعضاً، وتلك التصورات هي أسباب قصد الفعل»⁽²⁾.
 ويقول: «ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة،
 أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل وهو محتاج
 إلى الدلالة عليه، لأنَّه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلم فقد بلغ
 غاية الإفادة في كلامه»⁽³⁾؛ فعلى المتكلم أن يكون عارفاً بالواقعات،
 وأحوال الكلام وظروف التخاطب. ومعنى القصد إلى معاني الكلم
 لدى عبد القاهر الجرجاني «أنَّ تُعلم السامع بها شيئاً لا يعلمه.
 ومعلوم أنَّك أيها المتكلم لست تقصد أن تُعلم السامع معاني الكلم
 المفردة التي تكلمه بها (...) وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلُّق (...)»
 والأحكام التي هي محصول التعلُّق»⁽⁴⁾. ومحصول تعلُّق الكلم فيما

(1) ابن خلدون: المقدمة، ص 565.

(2) المرجع نفسه، ص 440.

(3) المرجع نفسه، ص 545-546.

(4) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي،
 حققه وضبطه وعلّق عليه محمد رضوان مهنا، مكتبة الإيهان، المنصورة، القاهرة، 2003.

بينها هو المعنى الواحد للعبارة ولا يختلف بهذا المفهوم عن مفهوم الفعل.

كما يقوم التمييز بين البلاغة والفصاحة عند البلاغيين على كل من المتكلم والكلام في ذاته؛ جاء في الإيضاح «كل واحد منهما (البلاغة والفصاحة) تقع صفة لمعنيين: أحدهما الكلام (...) والثاني المتكلم، كما في قولنا (شاعر فصيح، أو بليغ)، و(كاتب فصيح، أو بليغ)»⁽¹⁾. وتظهر فصاحة المتكلم في «ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح»⁽²⁾ فهي تقوم على قدرة ترتبط بالمتكلم في ذاته. فضلا عن أن هذه الشروط لا تختلف عما اقترحه (جرايس) في (شروط الخطاب).

ويستند باب الحقيقة والمجاز إلى المتكلم أيضا؛ حيث ميّز البلاغيون بين أربعة أحوال⁽³⁾:

- مطابقة الواقع واعتقاده: نحو قول المؤمن: يشفي الله المريض؛ ذلك أن هذه العبارة لا تكفي في ذاتها بقدر ما تستند إلى طبيعة قائلها، وموقفه مما ورد فيها.

- مطابقة الواقع دون اعتقاده؛ نحو قول المعتزلي، لمن لا يعرف

ص 313.

(1) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتبويب محمد عبد المتعم خفاجي، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط 1980، ص 72.

(2) المرجع السابق، ص 79.

(3) المرجع نفسه، ص 97-98.

حاله المخفية: خالق الأفعال كلها هو الله.

- مطابقة الاعتقاد دون الواقع؛ كقول الجاهل: شفى الطبيب المريض.

- ما لا يطابق واحد منهما؛ نحو الأحوال الكاذبة، والتي يعلم المتكلم حالها دون المخاطب.

ومما جاء في باب صدق الخبر أو كذبه، انفراد (النظام) عن الجمهور بتعريف الصدق؛ بأنه ليس ما طابق حكمه الواقع، بل ما طابق اعتقاد المخبر صواباً كان أو خطأ. والكذب عدم مطابقة حكمه له⁽¹⁾. محتجاً في ذلك بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمُفْضِينَ لَكَاذِبُونَ﴾⁽²⁾؛

حيث كذبهم في قولهم ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ وإن كان مطابقاً للواقع لأنهم لم يعتقدوه. ومحتجاً أيضاً بأنه من اعتقد أمراً فأخبر به، ثم ظهر خبره بخلاف الواقع، يقال ما كذب ولكنه أخطأ⁽³⁾. ويختلف عنه الجاحظ؛ حيث إن الصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده، والكذب عدم مطابقته مع عدم اعتقاده⁽⁴⁾.

ومحصول ذلك أن صدق الخبر أو كذبه، مرتبط بالمتكلم أساساً؛ فيما يراه في الواقع أو ما يعتقد في نفسه.

(1) ينظر المرجع السابق، ص 86.

(2) سورة المنافقون، آية 01.

(3) ينظر: القزويني: الإيضاح، ص 86، 87.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 88.

ومن أهم ما يرتبط بالمتكلم وقصده في الخطاب، موضوع آخر أكثر أهمية، وهو السياق؛ حيث يحمل دلالة غير صريحة إلى جانب دلالة العبارة، نحو الآية القرآنية ﴿وَالْوَلَدُ يُرْضَعُ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّى الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾⁽¹⁾ التي تحمل دلالتين: الأولى مستقاة من اللفظ، وهي أن النفقة على الآباء. والثانية بالإشارة هي أن نسب الولد إلى أبيه دون أمه، لأن الولد أضيف إليه بلام الاختصاص.⁽²⁾ وهي دلالة مستقاة من سياق الحديث وغرضه.

ويعد حديث السكاكي عن مراتب الكلام (البليغ)، من أحسن مواضع الاهتمام بالمتكلم؛ حيث جعلها بحسب القصور المختلفة. ومثاله الآية الكريمة: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾⁽³⁾؛ حيث يتدرج في بيان عدول المتكلم من مرتبة كلامية إلى أخرى، بطريقة لا تختلف عما يعرضه دارسو الحجاج المحدثون، حينما يبحثون في مختلف مراحل الاستدلال التي يتوخاها المتكلم ليتقل من جملة إلى أخرى؛ فيذكر أن المتكلم يترك في المرتبة الأولى (يا رب، قد شخت) لتوخي مزيد التقرير، إلى تفصيلها. ثم يترك مرتبة ثانية (ضعف بدني وشاب رأسي) لاشتغالها على التصريح. ليعدل عن الكناية في المرتبة الثالثة

(1) سور البقرة، بعض الآية 233.

(2) تفسير النصون: 482/1، نقلاً عن: الطلحي ردة الله: دلالة السياق، رسالة دكتوراه (مطبوعة) سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعتها، (33)، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ط1،

1424هـ ص45

(3) سورة مريم، بعض الآية 04.

(وهنت عظام بدني) ليؤكد لها بـ(إن).... ويبقى يتدرج في ذلك من بليغ إلى أبلغ، إلى الإجمال والتفصيل، ليترك في المرتبة الثامنة الأخيرة توخيًا لشمول الوهن للعظام فردًا فردًا، جمع العظام إلى الأفراد، ليعد إمكانية حصول وهن المجموع بالبعض دون كل فرد... فيحصل: «إني وهن العظم مني»، فضلًا عن أنه بدأها باختصار في البداية من (يا رب) إلى (رب) مما يؤذن باختصار ما يورد⁽¹⁾.

وفي (باب الالتفات)، ذكر السكاكي معنيين يرتبطان بالمتكلم؛ الأول: حالته النفسية، حين ربط بين الالتفات في اللغة وبين تغير الحالة المزاجية للمتكلم.⁽²⁾ والثاني: مكانة المتكلم الاجتماعية، يقول: «وتترك الحكاية إلى المظهر إذا تعلق به غرض فعل الخلفاء؛ حيث يقولون: أمير المؤمنين يرسم لك، مكان أنا أرسم، وهو إدخال البروعة في ضمير السامع وتربية المهابة، أو تقوية داعي المأمور»⁽³⁾.

وفي هذا الالتفات عدول عن الخطاب المباشر: أمرك (يقولها الخليفة، أو مدير لعامل..). إلى خطاب آخر باسم المنصب والصفة (أمير المؤمنين يأمرك، المدير يأمرك..). وهذا قصد من المتكلم أن يلفت انتباه مخاطبه إلى ظروف الخطاب ودواعيه، ولوازمه، مما يدفع على تلقي الأمر بهذه اللوازم والظروف، ويرى في نفسه بواعث

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه هاشم وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1987، ص285-287.

(2) ينظر: المرجع السابق، ص113.

(3) المرجع نفسه، ص111.

الالتزام بالأمر وتلقيه... وهذا مجال حي من مجالات اللسانيات
التداولية الحديثة.

ومن أشكال الاهتمام بالمتكلم أيضا، ما ذكره من «تنزيل
المجهول منزلة المعلوم»⁽¹⁾ لادعاء المتكلم ظهوره؛ نحو: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ
مُضِلُّكُمْ﴾⁽²⁾؛ حيث ادَّعوا أَنَّ كونهم مصلحين ظاهر جلي، ولذلك
جاء ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾⁽³⁾.

ب-2- تداولية المخاطب في البلاغة العربية:

يحظى السامع في العملية الإبلagية في الدرس البلاغي العربي
القديم بأهمية لا تقل عن أهمية المتكلم؛ ولئن كان المتكلم هو منشئ
الخطاب ومتجه، ويسمُّه بكثير مما يميّزه متكلِّما عن الآخرين، فإنَّ
السامع هو من يُنشأ له الخطاب ومن أجله، وهو مشارك في إنتاج
الخطاب مشاركة فعّالة، وإن لم تكن مباشرة؛ فالمتكلم حين يراعي
مقام الخطاب، وأحوال السامع، وأشكال إلقاء الخبر إليه، وأنماط
الطلب التي ينشئها... وما إلى ذلك من ظروف الحديث المختلفة،
فهو إنما يستحضر السامع في كلِّ عملية إبلagية، ولو بصورة ذهنية،
إن لم يكن حاضرا عيانا.

وخلاصة ذلك أنَّ الخطاب، كما يحمل الخصائص التمييزية

(1) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 220.

(2) سورة البقرة، بعض الآية 11.

(3) سورة البقرة، بعض الآية 12.

للمتكلم، فهو ينبيء بطبيعة السامع الذي أنشئ من أجله. بل إن الخطاب في ذاته يكون في أغلب الحالات حسب ما يريده السامع لا المتكلم. وتلك هي سمة اللسانيات التداولية الحديثة التي تتقاطع فيها مع البلاغة العربية؛ حيث إن من أهم مجالاتها الاهتمام بالسامع واعتبار المخاطب، على نحو ما مرّ في الفصل الأول، والاعتداد بكل العناصر الفاعلة في الإبلاغ.

وسيعرض هذا المبحث مدى حضور الاهتمام بالمخاطب في البلاغة العربية، من خلال الموضوعات المختلفة الواردة في ذلك.

عرض بعضهم تعريف الكلام اعتدادا بالسامع، نحو (ابن فارس) الذي يقول: «أما أوضح الكلام فالذي يفهمه كل سامع عرف ظاهر كلام العرب، كقول القائل: شربت ماء، ولقيت زيدا»⁽¹⁾.

كما حصروا إفادة الخبر في «استفادة المخاطب من ذلك الحكم (...) كقولك: زيد عالم لمن ليس واقفا على ذلك»⁽²⁾. يضاف إلى ذلك ما ذكره الرازي في شرحه للخبر في «أَيْتُونِي بِأَسْمَاءٍ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»⁽³⁾، يقول: «يقتضي أن يكون المخاطبون بهذا الخطاب عالمين بتلك الأشياء، حتى يصح مطالبتهم بذكر أسمائها»⁽⁴⁾؛

(1) ابن فارس: الصحاح، ص 74.

(2) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 166.

(3) البقرة/ بعض الآية 31.

(4) الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، عارضه بأصوله وحققه بالمقارنة مع أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني وبمصادره الأخرى وعلق عليه: نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر بيروت، ط 1، 2004، ص 74.

فوضوح الكلام متعلق بمدى فهم السامع له، بناء على ما هو متداول في اللسان العربي. وفي هذا قيمة تداولية هامة ترتبط بالسامع، بعده أهم عنصر في العملية الإبلابية.

وكثيرا ما عُرِّف الخبر ذاته بالنظر إلى السامع؛ ورد في (الصاحبي): «الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمرا في ماضٍ من زمان أو مستقبل أو دائم، نحو قام زيد وقائم زيد»⁽¹⁾.

ولعل أهم ما يميز الاهتمام بالسامع في البلاغة العربية، حديث (المبرد) إلى (المفلسف الكندي) فيما رواه ابن الأثير من سؤال الكندي إلى المبرد بأنه يجد في كلام العرب حشوا، يظهر من قولهم: (عبدالله قائم)، ثم (إنَّ عبدالله قائم)، ثم (إنَّ عبدالله لقائم)، والمعنى واحد، فأجابه المبرد: «بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم عبدالله قائم إخبار عن قيامه. وقولهم: إنَّ عبدالله قائم جواب عند سؤال سائل، وقولهم: إنَّ عبدالله لقائم جواب عند إنكار منكر لقيامه»⁽²⁾ وعلى هذا يمكن القول بأن البلاغة العربية ميّزت بين ثلاثة مخاطبين⁽³⁾:

1- المخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمنته الخبر، ويكون

(1) ابن فارس: الصاحبي، ص 179.

(2) الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص 222.

(3) ينظر: - السكاكي: مفتاح العلوم، ص 170-171.

بأن يفرغ المتكلم ما ينطق به في قالب الإفادة، وأن يقصد في خبره ذلك إفادة المخاطب، نحو قول الشاعر:

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الْهَوَىٰ فَصَادَفَ قَلْبًا خَالِيًا فَتَمَكَّنَا

ويسمى الخبر في هذه الحال: خبرا ابتدائيا، يتمكّن في ذهن المخاطب لمصادفته إتياء خاليا.

2- المخاطب الشاك المتردد، يكون حين يتردد المخاطب في حكم الخبر، ولا يعرف مدى صحته، كأن يتصور طرفي الخبر ويتردد في إسناد أحدهما إلى الآخر، فيلجأ المتكلم إلى إنقاذه من الحيرة، وكأنه يلقي الخبر إلى طالب ما، ويستحسن تقويته بإدخال (اللام) أو (إن) على الجملة (إن زيدا عارف-لزيد عارف). ويسمى الخبر عندها: خبرا طلبيا.

وقد اعترض (شفيع السيد) في (البحث البلاغي عند العرب) على البلاغيين جعلهم الطلبي ما كان مرتبطا بمؤكد واحد، مستشهدا بأن عددا كبيرا في القرآن اقترن بـ(إن)، ولا يحمل على الطلبي، ويقول: «(إن) لازمة يستخدمها المتكلم في بداية الكلام، أو في مطالع الفقرات عفوا، ودون أن يكون هناك تردد في الحكم من جانب المخاطب»⁽¹⁾.

والواقع أن كثيرا من الآيات القرآنية المقترنة بـ(إن)، إنما تستند

(1) شفيع السيد: البحث البلاغي عند العرب، تأصيل وتقييم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط2، 1996، ص185-186.

إلى وقائع خارجية، وظروف سياقية، وقرائن عدة تجعل المخاطب بحاجة إلى أن يؤكد الخبر له بـ (إِنَّ)، نحو ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾⁽¹⁾، فمن دون أن ينظر إلى حال المخاطب أهو متردد أم لا، تُرسل الآية مؤكدة بـ (إِنَّ) لمخاطب يرضيه هذا التوكيد (مؤمن)، ومخاطب يُتوقع ترده (كافر)، ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾⁽²⁾.

3- المخاطب الجاحد المنكر للخبر إنكاراً يحتاج إلى أن يؤكد بأكثر من مؤكد؛ ذلك أَنَّ المخاطب حاكم في الخبر بخلافه، ولذلك وجب على المتكلم رده إلى حكمه، نحو خطاب المرسلين لأهل القرية في سورة (يس): ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾⁽³⁾، هذا بعد تكذيب الثلاثة، وهو خبر ابتدائي.

وبعد إنكارهم ورد قوله ﴿قَالُوا رَبَّنَا يُفَكِّرْ إِيَّانَا لِمَ كُنَّا نُرْسِلُونَ﴾⁽⁴⁾؛ حيث وجب تأكيده بأكثر من مؤكد لأنهم في مقام المنكر الجاحد، ويسمى في هذه الحال: خبراً إنكارياً.

وقد ورد في الإيضاح أنه: «كثيراً ما يخرج الكلام على خلافه، فينزل غير السائل منزلة السائل، إذا قدم إليه ما يلوح بحكم الخبر، فيستشرف له استشراف المتردد الطالب: ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾

(1) سورة القدر، آية 1.

(2) سورة الكوثر، آية 1.

(3) سورة يس، بعض الآية 14.

(4) سورة يس، بعض الآية 16.

إِنَّهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿١﴾. كما أنه قد ينزل غير المنكر منزلة المنكر، إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار، أو العكس (المنكر منزلة غير المنكر). إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع من الإنكار، كما يقال لمنكر الإسلام، الإسلام حق ^(٢). وقوله تعالى في حق القرآن ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ^(٣).

ومن الأوجه البالغة في الاعتداد بالسامع، وضرورة حضوره حين إنتاج الخطاب، بل حتى ضرورة حضوره المادي بالحاح من المتكلم، ما أورده ابن جني، قائلا: «أو لا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه، وينعم في تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه؛ فيقول له: يا فلان أين أنت، أرنى وجهك، أقبل عليّ أحدثك، أما أنت حاضر يا هناه» ^(٤)، فالمتكلم وهو يتبع حديثه يلح على ضرورة حضور السامع، وعلى ضرورة الانتباه إليه، والنظر أيضا... وفي هذه الإشارات المادية إلى حضوره قيمة تداولية كبيرة تتمثل في أنه لا يمكنه إنتاج الخطاب الذي يريد دون استحضار سامعه.

ويواصل ابن جني الفكرة السابقة: «... فإذا أقبل عليه وأصغى إليه، اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهيه أو نحو ذلك.. فلو كان استماع

(١) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 95.

(٢) المرجع نفسه، ص 95.

(٣) سورة البقرة، بعض الآية 02.

(٤) ابن جني: الخصائص، ج ١، ص 217.

الأذن مغنيا عن مقابلة العين، مجزئا عنه، لما تكلف القائل، ولا كلف صاحبه الإقبال عليه⁽¹⁾ بل إنه لا يمكن إنتاج الخطاب نهائيا، دون هذا النظر إلى المخاطب، فيذكر: «... وقال لي بعض مشايختنا - رحمه الله - أنا لا أحسن أن أكلم إنسانا في الظلمة»⁽²⁾.

ومن مباحث الاهتمام بالمخاطب أيضا ما يلي:

- التأدب في الكلام واعتبار السامع:

كثيرا ما يلجأ المتكلم إلى العدول عن دلالة الكلام إلى غرض آخر، تأدبا مع المخاطب، فيما يُعرف في الدرس البلاغي بأساليب التأدب في الكلام؛ فلو أن أحدهم مثلاً قَدَّم له طعام لا يشتهيهِ، فهو لا يبلغ ذلك بشكل مباشر إلى مخاطبه، بل يعدل إلى ذكر سبب آخر من الأسباب التي لا تخرج مخاطبه، كأن يقول مثلاً: أشكو من ألم في المعدة أو غيرها. وفي هذا عدول عما يريد المتكلم إلى غرض آخر تقتضيه طبيعة السامع، ومخالفة لمبدأ (التعاون) الذي يفترضه (جرايس) حديثا، وتقوم عليه حكم الحديث لديه، حيث «يضطر المشارك في الحدث الكلامي أن يخالف مبدأ التعاون، إشارا لمبدأ التأدب»⁽³⁾ ومن فرائد التأدب في الحديث واللفظ فيه، أن يُعرض الخطاب في أسلوب لا ينفر السامع، ولا يصف المتكلم بالاستعلاء

(1) المرجع نفسه، ج2، ص217.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص217.

(3) شاعر الحسن: علم الدلالة؛ السيميائية والبراجماتية في اللغة العربية، ص174.

والترفع. وفي القرآن الكريم كثير من شواهد أدب الحديث، منها خطاب موسى عليه السلام - لفرعون: ﴿فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَنَا وَهَؤُلَاءِ كُفَّارٌ﴾ (١)؛ حيث أخرج الكلام مخرج العرض والسؤال لا مخرج الأمر والإلزام، وهو اللفظ (٢).

- الحذف والافتراض المسبق:

ومن أهم القضايا البلاغية التي ترتبط بالسامع ودرجة درايته بالخطاب ودواعيه، الحذف، وهو «حذف بعض الكلام لدلالة الباقي عليه» (٣)، ويسمى أيضا الاكتفاء، وهو ليس مرتبطا بنص الخطاب وحده، بقدر ما يتعلق بالسامع وعلاقته بالخطاب، وكثيرا ما تميل إليه اللغات، لكن بما يمكن للسامع أن يفهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة (٤)، وتلك هي شروطه التي وضعها البلاغيون والنحاة وهي مرتبطة بمدى حضور السامع في العملية الإبداعية، ومعرفة بمواطن الحذف، والقرائن الدالة على المحذوفات، نحو الشروط التي أوضحها (ابن جني) لحذف الصفة؛ حيث اشترط له دليلا من اللفظ أو من الحال، وإلا لا يجوز حذفها (٥)، نحو شهادة

(١) سورة النازعات آية: ١٨-١٩.

(٢) عبد الفتاح لاشين: ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن، دار الراشد العربي، بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٦، ص ١٨٠-١٨١.

(٣) ابن رشيق: المعجزة، ج١، ص ٢٥١.

(٤) طاهر جريدة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ٦، نقلا عن: صبيح إبراهيم الفقي: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، ج٢ ص ١٩١.

(٥) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٢٤٧.

الحال باعتبارات السياق والظروف المحيطة بالكلام، ومن ذلك «قولهم لرجل متهو بسيفه في يده: زيدا؛ أي أضرب زيدا، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من التلطف به. وكذلك قولهم للقدام من سفر: خيرَ مقدّم، أي قدمتَ خيرَ مقدّم»⁽¹⁾.

ومن دواعيه أن المتكلم يرى أحيانا أن ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عند الإفادة أزيد لها؛ يقول (الجرجاني) بشأن ذلك: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عند الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم بيانا إذا لم تُبَيِّن»⁽²⁾.

ومن فوائد الحذف ومعانيه ما ذكره (الزركشي) من «التفخيم والإعظام، لما فيه من الإبهام، لذهاب الذهن في كل مذهب، وتشوّقه إلى المراد، فيرجع قاصرا عن إدراكه، فعند ذلك يعظم شأنه، ويعلو في النفس مكانه. ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد، وخلص للمذكور»⁽³⁾. وفي هذا تصوير لحال السامع وهو يتلقى الخطاب المتسم بالحذف؛ حيث يُعْمَلُ بالذهن في بحث المحذوف ويقف على أسرارهِ حين لا يجده مذكورا،

(1) ابن جني: المرجع نفسه، ج 1، ص 247.

(2) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 146.

(3) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجليل، بيروت، لبنان، 1988، ج 3، ص 104.

وأول ما يحصل لديه عظم شأن الخطاب وعلو مكانه.

ويلتقي موضوع الحذف هذا وارتباطه بالسامع بمفهوم (الافتراض المسبق) الذي هو أحد مجالات اللسانيات التداولية الحديثة، ويهتم بدراسة المعارف المشتركة بين المتكلم والسامع، أو بين ما ينبغي أن يكون معروفاً، أو يُفترض العلم به سابقاً قبل إجراء الخطاب، فهو: «مفهوم براجماتيكي تُضمّنه العبارة في المقام الذي ترد فيه من حيث المعلومات المشتركة (المعروفة مسبقاً) لدى المتكلم والمخاطب»⁽¹⁾ ولذلك فالتكلم يوجه حديثه إلى السامع على أساس أنه معلوم لديه: فلو أن أحداً قال لآخر: تعال، فالمفترض سابقاً أن بينهما مسافة ما، وأن هناك مبرراً يدعو إلى طلب مجيئه، وأن المخاطب قادر على الحركة والإجابة، وأن المتكلم نفسه في منزلة الأمر.

أو نحو القول: هل يصح رمي الجمرات قبل الزوال غداً؟ فمما تشمله العبارة أن المتكلم والسامع في مقام حج، وأن المكان ربما يكون في منى، وأن لرمي الجمرات موعداً في مناسك الحج، وأن هذا الموعد له علاقة بوقت الزوال... كل هذا مشترك بينهما، وربما نفهم أيضاً أن السائل أقلّ إلماً بما سائل الحج من المستول.

وبالنسبة إلى موضوع الحذف، فإن المتكلم لا يحذف شيئاً من خطابه ما لم يكن في مقدور السامع معرفته، بناءً على افتراضات مسبقة: نحو: شاهدت رجلاً؛ تكون لمتلقٍ خالي الذهن من موضوع

(1) شاهر الحسن: علم الدلالة، ص 176.

الحديثي، أما شاهدت الرجل؛ فتفترض أن المعلومة موجودة في ذهن من يتلقاها مسبقاً.

- الالتفات وأثره على السامع:

الالتفات من البديع ومحاسن الكلام، وهو مأخوذ من التفات الإنسان عن يمينه وشماله⁽¹⁾. ولا يبدو أثره على السامع، حين يدرك انتقال الخطاب من أسلوب إلى آخر ومن حال إلى حال؛ لذلك فهو مرتبط به، ويحفل بكثير من القيم التداولية لما له من تأثير على السامع، على نحو ما يوضح القزويني: «إنَّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن نظرية (تجديدا) لنشاط السامع، وأكثر إيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد»⁽²⁾. فتتويع أساليب الخطاب له وقعه على السامع، إذ يأخذه من نشاط إلى آخر، ومن وضع إلى وضع، مجدداً في أحوال تلقيه له. وهي الفكرة نفسها التي أوردها ابن الأثير عن الزمخشري: «إنَّ الرجوع من الغيبة إلى الخطاب إنما يستعمل للتفتن في الكلام، والانتقال من أسلوب إلى أسلوب، نظرية لنشاط السامع، وإيقاظا للإصغاء إليه»⁽³⁾. ثم ناقشه في ذلك، قائلاً: «وليس الأمر كما ذكره (...)» فإنَّ ذلك دليل على أنَّ السامع يملّ من أسلوب واحد، فينتقل إلى غيره ليجد نشاطاً

(1) ابن الأثير: المثل السائر، ج 2، ص 03.

(2) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 160.

(3) ابن الأثير: المثل السائر، ج 2، ص 03.

للاستماع، وهذا قلدح في الكلام، لا وصف له...»⁽¹⁾، ويجعل فائدة الالتفات وقيمه قائمة على ما يمكن أن يقدمه للسامع أو للخطاب، فيقول: «والذي عندي أنَّ الانتقال من الخطاب إلى الغيبة، أو من الغيبة إلى الخطاب، لا يكون إلا لفائدة اقتضته»⁽²⁾؛ نحو تعظيم شأن المخاطب مثلا.

ومن أمثله قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا﴾⁽³⁾، وشاهد الالتفات فيه انتقال الخطاب من الغيبة (وقالوا اتخذ) إلى الخطاب (لقد جئتم) وغرضه «زيادة التسجيل عليهم بجرأة على الله تعالى والتعرض لسخطه، وتنبه لهم على عظم ما قالوه، كأنه يخاطب قوما حاضرين بين يديه منكرا عليهم وموبخا لهم»⁽⁴⁾.

وهذا أحد أشكاله، أن يتم الانتقال من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب، إلى جانب الرجوع عن فعل المضارع إلى فعل الأمر، أو عن الماضي إلى الأمر، والإخبار عن الماضي بالمستقبل أو العكس. وهي الأشكال الثلاثة التي فصلها ابن الأثير، وذكر أوجه أغراضه⁽⁵⁾، وتقوم في أغلبها على أثر هذه الانتقالات على السامع وكيفية تلقيه لها، وما يمكن أن تبعثه في نفسه من نشاط، وتحديد موقفه من الخطاب، فضلا عن الأغراض التي يتوخاها المتكلم على مستوى

(1) المرجع السابق، ج2، ص30-04.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص03-04.

(3) سورة مريم، آية: 88-89.

(4) ابن الأثير: المثل اليسائر، ج2 ص05.

(5) ينظر: المرجع السابق، ج2 ص03-13.

السامع، نحو إشعاره بالتفخيم أو التهويل والاستفزاز وغيرها⁽¹⁾.

- أسلوب القصر وموقف السامع من الخطاب:

يعتد القصر - وهو من علم المعاني - أحد الموضوعات البلاغية التي تهتم في مباحثها بالسامع، وموقفه من الخطاب. ومعناه «يرجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان، كقولك: زيد شاعر لا منجم، لمن يعتقد شاعراً ومنجماً»⁽²⁾.

فهو يقوم أساساً على تحديد موقف السامع مما يتلقاه؛ وتغيير ما يعتقد إذا كان مخالفاً للحكم، وهو - بهذا المفهوم - يشترك مع مجالات اللسانيات التداولية التي تتناول ما يرتبط بالسامع في دراستها للغة.

ويبدو هذا الارتباط أكثر، إذا ما تتبعنا أنواعه المتعددة بحسب أحوال السامع ومواقفه؛ فقد ميز القزويني بين حالتين للمخاطب في أساليب القصر⁽³⁾:

- المخاطب الأول: يعتقد الشركة، أي اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة وغيرها جميعاً، فيكون القصر حقيقياً، نحو: ما زيد إلا

(1) يمكن مراجعة هذه الأغراض بأمثلتها في: القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 160-162.

(2) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 288.

(3) تراجع في: القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 213-214.

كاتب، لمن يعتقد أنه يتصف بصفات أخرى غير الكتابة.

- المخاطب الثاني: يعتقد العكس؛ أي اتصاف ذلك الأمر بغير تلك الصفة، فيكون فيها القصر قصر قلب، لأنه يتم فيه قلب حكم السامع؛ نحو: ما شاعر إلا زيد، لمن يعتقد أن غيره شاعر أيضا.

والقصر بحسب هذين الجائتين يقوم مفهومه على السامع أساسا، وبذلك فهو يُدرج ضمن الاهتمامات التداولية في الدرس العربي القديم. إضافة إلى اهتمامه بالسامع أيضا، في كثير من طرقه التي فضلتها كتب البلاغة، حيث تتعدّد بتعدّد أحواله، وتتوّع بتنوّع الأغراض التي يتوخاها المتكلم في السامع⁽¹⁾.

- أسلوب الحكيم ومخالفة حال المخاطب:

هو من مباحث البلاغة العربية، وإن كان من إنجاز المتكلم، فهو مرتبط أساسا بالسامع، لأنه متوقف عليه؛ وهو تلقي المخاطب بغير ما يترقب، بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على أنه الأولى بالقصد، أو السائل بغير ما يتطلب، بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحاله المهم له⁽²⁾ فالسامع أمام هذا الأسلوب نوعان؛ إما أن يكون مترقبا لخبر ما من المتكلم؛ فيحمل كلامه خلاف ما يترقبه

(1) يمكن مراجعتها في:

- المرجع السابق، ص 215 وما يليها.

- السكاكبي: مفتاح العلوم، ص 288.

(2) أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص 120.

تنبيهها على أنه ما ينبغي أن يترقبه، نحو الآية ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ فِي مَوَاقِفُ لِلثَّائِرِينَ وَالْحَجَّ﴾⁽¹⁾؛ فقد تلقى غير ما كان يترقب.

وإما أن يكون قد سأل عند أمر ما، فيحمل سؤاله على أنه سؤال آخر وهو الأولى لحاله، نحو:

أنت تشككي عندي مزاولة القرى وقد رأت الضيفان ينحون منزلي
فقلت كأتى ما سمعت كلامها هم الضيف، جدي في قراهم وعجلي
وقد ذكره العديد من البلاغيين واللغويين العرب، ولم يختلفوا في هذين الحالين للمخاطب؛ بقدر ما عدّوا مصطلحاته؛ فقد سماه الجاحظ (اللغز في الجواب)⁽²⁾، ومثل له بما يروى عن الخطيئة حين كان يرعى غنما وفي يده عصا، فمر به رجل، فقال: ما عندك؟ قال: عجرا من سلم؛ يعني عصاه. قال: إني ضيف. قال الخطيئة: للضيفان أعددتها.⁽³⁾

وسماه (عبد القاهر الجرجاني) المغالطة، لما يقوم عليه من مغالطة الحال التي عليها السامع، وسماه الحموي القول الموجب. وهو في هذه الحال يرتبط كثيرا بالمخاطب حين تتلقاه بغير ما يترقب، وبالسائل الذي يلقي غير ما يتطلب.

(1) سورة البقرة، آية: 169.

(2) ينظر: الجاحظ: البيان والتبيين، ج 2 ص 147.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ج 2 ص 147. (6) و(7) أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص 119-120.

ومن قيمة التداولية في الخطاب أنه يأتي غالباً للتظرف، والتخلص من إحراج السامع⁽¹⁾ وربما صادف المقام المناسب، فحرك من نشاط السامع، فسلبه حكم الوقور وأبرزه في معرض المسحور، ولا يخفى ما له من أثر في العملية الإبلابية بين المتكلم والسامع.

وعموماً، فإن حضور السامع يكاد يكتف كل عملية إبلابية، بل إنه يعتد به في كل كلام؛ ورد في مفاتيح الرازي: «إننا إذا تكلمنا بكلام نقصد منه تفهيم الغير، عقلنا معاني تلك الكلمات، ثم لما عقلناها أردنا تعريف غيرنا تلك المعاني، ولما حصلت هذه الإرادة في قلوبنا، حاولنا إدخال تلك الحروف والأصوات في الوجود لتتوصل بها إلى تعريف غيرنا تلك المعاني»⁽²⁾.

ب- 3: تداولية الخطاب في ذاته، في البلاغة العربية:

يمثل مصطلح (الخطاب) خلاصة ما تطور إليه استخدام مصطلح (الجملة) ومصطلح (النص) بعدها، في المدونة النقدية الحديثة. ويكاد يُستقر على استعماله لما يحمله من دلالات أوسع من دلالات (النص)، لاسيما من ناحية إيجائه بالاستعمال والتداول. ويقوم التمييز بين المصطلحات الثلاثة هذه، على أسس تداولية، أهمها الاستعمال.

(1) ينظر: أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص 119-120.

(2) فيخر الدين الرازي: التفسير الكبير: مفاتيح الغيب ج 21 ص 48. نقلاً عن: عبد السلام السدي: الضكير اللساني في الحضارة العربية. ص 297.

ولا يكاد يختلف مفهومه حديثاً عما تناوله الدرس العربي القديم، ومن شواهد ذلك ما ذكره الزخشري، وهو يفسر قوله تعالى: ﴿وَأَيَّتَنُوءُ الْحِكْمَةَ وَقَصَلَ لَلْخِطَابِ﴾⁽¹⁾ ومعنى (فصل الخطاب) عنده «البيان من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به لا يلتبس عليه. ومن فصل الخطاب، وملخصه: أن لا يخطئ صاحبه مظان الفصل والوصل (...) وكذلك مظان العطف وتركه، والإظهار والإظهار والحذف والتكرار (...) - وفصل الخطاب -: الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الصحيح والفاقد والحق والباطل والصواب والخطأ»⁽²⁾.

فقد وصف الخطاب ببعض الشروط البيانية التي تجعله فصلاً بيناً، وفيها أن لا يخالف قواعد الفصل والوصل، والعطف، والإظهار، والحذف، والتكرار... وغيرها من الشروط البيانية والأسلوبية التي تعتري الخطاب. فهو - إذاً - (فن القول) من خلال هذا النص. وبما يتصف به الخطاب القرآني ذاته أنه راعي مقتضى أحوال المخاطب، من حيث الصدق في المنطق وترك ما لا يحتاج إليه، والدقة في التعبير، وعدم التناقض في القول، والإشارة أحياناً إلى المعنى دون التصريح به، والجدال، والحجاج والبرهنة، البناء المحكم... وغيرها.

وهو مصطلح (الخطاب) نفسه الذي استخدمه (ابن فارس) حين تحدث عن الكلام المتداول بين المتكلم والسامع؛ ذكر ذلك في

(1) سورة ص، بعض الآية 20.

(2) الزخشري: الكشاف، ج 3 ص 365.

(الصاحبي) في (باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع)⁽¹⁾. وفي (باب الخطاب المطلق والمقتد)⁽²⁾.

والتأمل في الدرس العربي، على اختلاف علومه، يجد أنه لم يفصل الثبني اللغوية التي تناولها عن واقع استعمالها، فضلاً عن وصفه اللغة أثناء استعمالها خطاباً، وهذه من أهم القيم التداولية التي يتميز بها، والتي لا يختلف فيها عن مجال التداولية الذي حدده اللسانيون حديثاً في وصف اللغة في استعمالها، دون تجريدها من تداولها العادي.

ويتناول هذا المبحث أهم ما يرتبط بالخطاب في ذاته في البلاغة العربية: الخطاب ومقتضى الحال، الإنشاء والخبر ونظرية أفعال الكلام.

- الخطاب ومقتضى الحال:

كثيراً ما قارب الدارسون حديثاً بين المفاهيم التداولية الحديثة وبين فكرة مقتضى الحال في البلاغة العربية، ومنهم (صلاح فضل)؛ حيث يقول: «وبأني مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظّمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة (مقتضى الحال)، وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية (لكل

(1) ابن فارس: الصاحبي، ص 190.

(2) المرجع نفسه، ص 194.

مقام مقال»⁽¹⁾. وفكرة مقتضى الحال تداولية أساسا؛ حيث نتجت في الشروط التي يكون بها الخطاب مطابقا للحال التي يستخدم فيها بين المتكلم والسامع، ومختلف الملابس التي تكتنف ذلك. وتقوم البلاغة في مجموعها على هذه الفكرة لدى الكثيرين؛ وردّ في الإيضاح: «وأما بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته»⁽²⁾.

وفي المقدمة: «إذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة، للتعبير بها عن المعاني المقصودة، ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلم حيثشذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع. وهذا هو معنى البلاغة»⁽³⁾.

فهي تتخلص في مدى مطابقة تأليفات المتكلم لمقتضى الحال؛ حيث تحصل إفادة المخاطب.

ومفهوم الحال لا يختلف عن مفهوم المقام الذي يشمل مجموعة الاعتبارات والظروف والملابس المحيطة بالنشاط اللغوي، وتؤثر فيه، بحيث لا تتجلى دلالة الكلام إلا في ظلها»⁽⁴⁾.

ومقتضى الحال مختلف باختلاف مقامات الكلام؛ من مقام التنكير إلى مقام التعريف، ومن مقام الإطلاق إلى مقام التقييد، ومن

(1) صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 26.

(2) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 80.

(3) ابن خلدون: المقدمة، ص 574.

(4) لتهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه أحمد حسن ثيغ، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1991، مج3 ص 574.

مقام التقديم إلى مقام التأخير⁽¹⁾... وغيرها من المقامات التي يتحدّد بها شكل الخطاب ليكون مطابقاً لمقتضى حال استخدامه. ولا تتحدّد قيمة الكلام فيستحسن ويقبل إلا بالنظر إلى مدى حصول هذه المطابقة للاعتبار المناسب. وعلى خلاف ذلك يظهر انحطاط الكلام بعدم حصولها⁽²⁾. ثمّ يخلص (القزويني) بعد ذلك إلى قوله: «وهذا - أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال - هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم»⁽³⁾.

ومن أوّل النصوص العربية التي اهتمّت بمقتضى الحال، ما أورده الجاحظ من حديث بشر بن المعتمر: «وإنّا مدار الشرف (شرف المعنى) على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكلّ مقام من المقال»⁽⁴⁾ فشرف المعنى ووجه قبوله قائم على صوابه وصحته، مع ما يقدّمه من فائدة للمخاطب (وهذا هو مبدأ المنفعة؛ أحد أسس التداولية اللسانية الحديثة) إلى موافقته لمقام المخاطب وحاله. وتتلخص في العبارة المشهورة (لكلّ مقام مقال)؛ حيث «ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار السامعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلاماً ولكلّ حالة من ذلك مقاماً، حتّى يقسم الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين

(1) ينظر: القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 80.

(2) ينظر: المرجع السابق نفسه، ص 80.

(3) المرجع نفسه، ص 81.

(4) الجاحظ: البيان والتبيين، ج 1 ص 136.

على أقدار تلك الحالات»⁽¹⁾.

فمن أجل إحراز المنفعة وفائدة المخاطب، يوازن المتكلم بين المعنى والمخاطب والحال، ويوازن بينها بمقدار. وتسوق هذه الفكرة إلى أن بنية الخطاب تختلف باختلاف أغراضه، وهذا وجه آخر من أوجه اختلاف مقامات الخطاب، وقد مر مثال له في حديث المبرد مع المتفلسف الكندي، واختلاف بنيات (عبد الله قائم) باختلاف المقامات المستخدمة فيها. وأوضح ذلك (الجرجاني) في مزية النظم، قائلاً: «اعلم أن ليس المزية بواجبة لها في أنفسها (...) ولكن تُعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام (...) بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى تريد، والغرض الذي تؤم»⁽²⁾.

ويوافق ذلك قول (ابن سنان) في سر الفصاحة: «وأما الغرض فيحسب الكلام المؤلف، فإن كان مدحاً كان الغرض به قولاً ينجي عن عظم حال الممدوح، وإن كان هجواً فبالضد»⁽³⁾.

ومن أهم ما يذكر في اختلاف مقامات الكلام وقيمته في البلاغة العربية، نص السكاكي الذي يختلف كثيراً عما يعرضه الدرس الحديث في نظره إلى دلالة الخطاب، بحيث لا تتحدد إلا في السياق والموقف

(1) المرجع نفسه، ج 1 ص 138-139.

(2) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 106.

(3) ابن سنان الحفاجي: سر الفصاحة، ص 94.

الاجتماعي، والربط بين الخطاب والمقام؛ يقول (والإطالة في النص يقتضيها المقام): «لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة؛ فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنتة يباين مقام التعزية، وكذا مقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام التهيب، ومقام الجد يباين الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يباين مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يباين مقام البناء على الإنكار؛ جميع ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يباين مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»^(١).

فقد حدد طبيعة الخطاب (شكر، شكاية، تهنتة، تعزية، مدح، ذم، ترغيب...) بحسب الظروف المحيطة، وبحسب غرض الكلام وقصده، ثم بحسب المخاطب. وهي العناصر المتضافرة في إنتاج الخطاب، كما يشرحها الدرس اللساني الحديث.

ثم يعرض جانبا آخر مهما يقتضيه الخطاب، وهو البنية الداخلية، خلافا للبنية الخارجية المعروضة سابقا؛ فيجعل لعلاقات الكلم بعضه ببعض، وللقرائن والمؤكدات دورا في تحديد طبيعته؛ يقول:

«ثم إذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة مع صاحبها مقام، ولكل حد يتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب»^(٢)

(١) السكاكي: مفتاح العلوم، ص: 168.

الحسن والقبول واتحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال⁽¹⁾، فمقتضى الحال أن يكون الكلام مصادفا لما يليق به من غرض ومقام.

ويواصل ممثلا لأحوال الكلام المختلفة: «فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحليله بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة، وإن كان مقتضى ذلك طي ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة، فحسن الكلام وردوه على الاعتبار المناسب، (...) وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها، والإيجاز معها أو الإطناب، أعني طي جمل عند الين ولا طيها، فحين الكلام تأليفه مطابقا لذلك»⁽²⁾.

فقد فصل النص أحوال الكلام المختلفة بحسب ما يقتضيه الحال، والظروف الخارجية المحيطة بالخطاب (وسط المخاطب ومكانته...) وبين الشروط الداخلية التي تكتنف البنية... ومجموع ذلك يقتضيه الخطاب ويعتد به.

ومن أشكال الاهتمام بتنوع الخطاب لتنوع مقاماته، ما ذكره الزركشي في (وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن)؛ حيث ميز بين

(1) المرجع السابق، ص 168-169.

(2) المرجع السابق، ص 169.

خطاب العام الذي يراد به العموم، والخاص الذي يراد به الخصوص، وخطاب الخاص المراد به العموم، وخطاب العام الذي يراد به الخصوص⁽¹⁾... وهي كلها مقسمة بحسب الأغراض التواصلية التي يتوخاها المتكلم، فيتحدد شكل الخطاب ونوعه بحسب ذلك.

وقد يخرج الكلام من مقتضى الظاهر إلى خلافه، لأغراض نحوية وبلاغية، فيأخذ الخطاب حينها صيغة مخالفة لما يقتضيه الحال. وفي ذلك قيم تداولية ترتبط به أو بالسامع أو بالمتكلم⁽²⁾، نحو:

- وضع المضمّر موضع الظاهر؛ في نعم عبدا (العبد)، هو الله أحد؛ وفي هذا يقصد المتكلم أن يمكن ما يتلو الضمير في ذهن السامع، لأن في الضمير تهيئة وتشويقاً، فيتمكّن بعد وروده، «لأن المحصول بعد الطلب أعزّ من المساق بلا تعب»⁽³⁾.

- مجاوبة المخاطب بغير ما يترقب، وهو الذي سمّاه (الجرجاني) المغالطة، و(السكاكي) الأسلوب الحكيم، وقد مرّ بيانه.

- ومن إجابة السائل بغير ما يتطلب تنبيهها على أنه الأولى أو

الأهم، نحو قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْآهِلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾⁽⁴⁾؛ سألوا عن الهلال لم يبدؤا دقيقتاً ثم يتزايد حتى يستوي،

(1) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج2 ص 217-225.

(2) يمكن مراجعة ذلك في: السيوطي: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، ص 62-30.

(3) المرجع نفسه، ص 28.

(4) سورة البقرة، بعض الآية 189.

ثم يتقص حتى يعود كما كان. فأَيُّ فائدة تحت ذلك؟ فأجيبوا ببيان حكمة ذلك وهي معرفة المواقيت والحلول والآجال.

- وضع الماضي موضع المستقبل، تنبيها على تحقق وقوعه⁽¹⁾؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَبَقَ مِنْ فِي السَّمَكِوتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ﴾⁽²⁾، أو للإشراف: أي مشاركة وقوعه؛ أي مقارنته، نحو: قوله: ﴿وَلَيَحْشَنَّ الْعَرَبُ لَوْ تَرَكُوا﴾⁽³⁾ لو شارفوا أن يتركوا⁽⁴⁾. أو لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب الظاهرة كقول المشتري: اشتريت، حال انعقاد أسبابه. ولا خلاف بين ما يعرضه هذا الغرض الأخير، وبين فكرة الأفعال الإنجازية، التي مرّ بيانها في الفصل السابق.

وقد يخرج الكلام مخرج الشك في اللفظ دون الحقيقة، لغرض المسامحة وحسم العناد⁽⁵⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَاكُمْ قُلُوبًا هَدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾⁽⁶⁾، مع أنه «يعلم أنه على الهدى، وإنهم على الضلال، لكنه أخرج الكلام مخرج الشك، تغاضيا ومسامحة، ولا شك عنده ولا ارتياب»⁽⁷⁾. وهذا من باب «إرخاء العنان للخصم في البلاغة العربية».

(1) ينظر السيوطي: شرح عقود الجمان، ص 30

(2) سورة الزمر، آية 68.

(3) سورة النساء، آية 9.

(4) ينظر السيوطي: شرح عقود الجمان، ص 30.

(5) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج 2، ص 409.

(6) سورة سباء، آية 24.

(7) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج 2، ص 409.

كما يحصل الخروج على خلاف الأصل، والقصد منه تربية المهابة، وإدخال الروعة في ضمير السامع⁽¹⁾، بذكر الاسم الحقيقي لذلك، كأن يقول الخليفة لمن يأمره بأمر: أمير المؤمنين يأمر بكذا، مكان: أنا آمر بكذا، وقوله تعالى ﴿لَمَّا أَتَىٰ مَالِكَةَ﴾⁽²⁾، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾⁽³⁾، فذكر الاسم الذي يحدث به الخروج عن الأصل، ليبين موقع المتكلم. وهي الفكرة التي مرّت في الفعل الإنجازي الذي يصدر ممن يقدر على إصداره وأدائه.

- الإنشاء والخبر، ونظرية أفعال الكلام:

يذهب الدارسون المحدثون إلى أن ما قدمه العرب في باب (الخبر والإنشاء)، سواء أكانوا لغويين أم بلاغيين أم أصوليين، لا يختلف عما تعرضه نظرية الأفعال الكلامية الحديثة التي قدمها (أوستين) وطورها (سورل)، كما مرّ في الفصل السابق؛ ذلك أن البلاغيين مثلاً، تناولوا في باب المعاني (الخبر والإنشاء) وعلاقتها بالخارج؛ فالخبر ما احتمل الصدق أو الكذب بالنظر إلى درجة مطابقته للخارج أو مخالفته. وأهل اللغة لا يقولون في الخبر أنه أكثر من إعلام (...). والخبر هو العلم. وأهل النظر يقولون الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه⁽⁴⁾.

(1) للرجع نفسه، ج2، ص 409.

(2) سورة الناقة / 01-02.

(3) سورة النحل، آية 90.

(4) ابن فارس: الصحاح، ص 179.

أما (الإنشاء) فلا يرتبط مفهومه بالصدق والكذب، ويتميز بأن مدلوله يتحقق بمجرد النطق به والطلبي منه «ما يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل»⁽¹⁾.

وهي الفكرة نفسها التي عرضها (أوستين) في مبحث الأفعال الكلامية؛ حيث ثار على آراء الوضعيين، ويميز بين نوعين من الأفعال التقريرية والإنجازية، من حيث درجة تحققها في الخارج وموقف المتكلم.

يقول (أحمد المتوكل) في ذلك: «من المعلوم أنّ الفكر اللغوي العربي القديم يتضمن ثنائية (الخبر/ الإنشاء) التي تشبه إلى حد بعيد الثنائية الأوستينية (الوصف/ الإنجاز)، كما يدل على ذلك تعريف القدماء للخبر والإنشاء»⁽²⁾.

كما ربط (ابن خلدون) من قبل بين مفهوم اللغة والفعل، حين تحدّث عن علم النحو، قائلاً: «اعلم أنّ اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلا بدّ أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان»⁽³⁾.

(1) السيوطي: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، ص 48.

(2) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص 37. والفكرة نفسها في: شاهر الحسين: علم الدلالة، ص 182. محمود أحمد نخلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي للمعاصر، ص 85. الطلحي بن شيف الله: دلالة السياق، ص 232.

(3) ابن خلدون: المقدمة، ص 565.

فاللغة مرتبطة بقصد المتكلم، من حيث هي إنشاء لفعل على مستوى السامع أو غيره، وبذلك فهي ليست أصوات تعبيرية فحسب، بل هي أفعال ناشئة عن قصود المتكلمين بإفادة الكلام. حتى أن المتكلم لا يسمى متكلماً إلا لفعل الكلام الذي ينشئه ويؤديه⁽¹⁾.. وقد لا نستطيع التمييز بين هذه الفكرة المعروضة في نص (ابن خلدون) وبين عنوان كتاب (أوستين) الذي أتمس اللسانيات التداولية بـ (القول هو الفعل)، أو (عندما نقول فتحن نفعل). وقبل تفصيل ما تقدمه ثنائية الخبر/ الإنشاء في الدرس البلاغي العربي، ماذا عن مفهوم الفعل؟

وتتفق المعاجم العربية على دلالة عامة للفعل هي: الإنجاز والأداء. ورد في مقاييس اللغة: «الفاء والعين واللام أصل صحيح يدل على إحداث شيء من عمل وغيره»⁽²⁾. وأضاف (الزبيدي): «هو إحداث كل شيء من عمل أو غيره، فهو أخص من العمل»⁽³⁾ على أن هذا الإحداث، منه المادي ومنه المعنوي؛ فمن المادي قولهم: فعل، والفعال - بفتح الفاء - الكرم وما يفعل من حسن⁽⁴⁾ أو «السؤدد»⁽⁵⁾،

(1) يمكن مراجعة هذه الفكرة بمقتضاها في التراث العربي، لدى: عبد السلام المبردي: الضمير اللساني في الحفارة العربية، ص 286 وما يليها.

(2) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج 4 ص 511.

(3) الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1994، بيروت - لبنان، مج 15، باب اللام، ص 583.

(4) المرجع السابق، ج 4 ص 511. والرازي: مختار الصحاح، ص 508.

(5) الزمخشري: أساس البلاغة، ص 344.

لما يجذته في نفوس متلقيه أو سامعيه، «والفعال: خشية الفأس»⁽¹⁾،
لما يمكن أن نفعله بها. وقيل: «الفعل - بالكسر - حركة الإنسان، أو
كناية عن كل عمل متعدد...»⁽²⁾، لأن العمل يتبع حركة من يعمله.

ومن المعنوي قولهم: «كانت من فلان فعلة حسنة أو قبيحة»⁽³⁾،
و«كتاب مفتعل؛ أي مختلق مصنوع»⁽⁴⁾، لما فيه من تحريف.

وعرفه ابن الأنباري في (أسرار العربية)، بقوله: «فإن قيل لم
سمي الفعل فعلاً؟ قيل: لأنه يدل على الفعل الحقيقي، ألا ترى أنك
إذا قلت (ضرب) دل على نفس الضرب الذي هو فعل في الحقيقة،
قلماً دل عليه سمي به، لأنهم يسمون الشيء بالشيء إذا كان منه
بسبب، وهو كثير في كلامهم»⁽⁵⁾، وهذا من سنن العرب في كلامها،
كما يبدو، أن يسمى الفعل بسبب ما يدل عليه.

وهو في (التعريفات) «الهيئة العارضة للمؤثر في غيره بسبب
التأثير أولاً، كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعاً»⁽⁶⁾، وكذلك
سمي المتكلم متكلماً، لأنه «هو فاعل الكلام»⁽⁷⁾.

(1) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج 4 ص 511.

(2) الفيرو زابادي: القاموس المحيط، ج 4، باب اللام، فصل الفاء، ص 32.

(3) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج 4 ص 511. و: الرازي: مختار صحاح، ص 508.

(4) الزنجري: أساس البلاغة، ص 344.

(5) ابن الأنباري: كتاب أسرار العربية، تحقيق محمد يهجت الطيطار، مطبوعات المجمع العلمي

العربي، دمشق، سوريا، د.ت، ص 11.

(6) الشريف الجرجاني: كتاب التعريفات، ص 175.

(7) أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، ص 27.

فالفعل بهذا المفهوم يكون حاملاً لقيمة تداولية هامة، هي أن تسميته قائمة على الاستعمال والتداول، وما يدل عليه، وهي من المجالات المفهومية للتداولية، كما سبق عرضه في الفصل الأول.

ويتضح هذا المفهوم أكثر، إذا وقفنا عند دلالة (فاعلون) في الآية ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾⁽¹⁾، وما ورد في تفسيرها، قول الزمخشري: «... والمعنى فعل المزكي الذي هو التزكية، وهو الذي أراده الله فجعل المزكين فاعلين له، ولا يسوّغ فيه غيره، لأنّه ما من مصدر إلاّ يعتبر عن معناه بالفعل ويقال محدثه فاعل، تقول (...) للزكي فاعل التزكية، وعلى هذا الكلام كله»⁽²⁾.

فالتعبير القرآني عدل عن (للزكاة مؤدون، مزكون...) إلى التعبير بالفعل (فاعلون) تقويّة لوضعهم، وإيضاحاً لأدائهم الفعلي للزكاة على وجهها، وجاء في فتح القدير «ومعنى فعلهم للزكاة تأديتهم لها، فعبر عن التأدية بالفعل لأنها ثمة يصدق عليه الفعل»⁽³⁾.

وهناك وجه آخر لدلالة (فاعلون) في الآية، وهو أنّه «يصح أن يكون (الزكاة) بمعنى التزكية وهو الحدث؛ أي فعل المزكي، فيكون (فاعلون) في معناها، فيكون أصل التعبير (فاعلون الزكاة)، ومعنى (فعل الزكاة) زكى، أو إخراج الزكاة، كما يقال للمضارب فعل

(1) سورة المؤمنون، آية 4.

(2) الزمخشري: الكشف ج 3 ص 23.

(3) فاضل صالح السامرائي: لمسات بيانية في نصوص من التزييل، جمعية عمال المطابع التعاونية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 3، 2003، ص 140.

الضرب»⁽¹⁾ وفعل الزكاة إذا أداها؛ حيث تم الوصف بالفعل؛ ورد في التفسير الطبري: «يقول تعالى ذكره والذين هم لزكاة أموالهم التي فرضها الله عليهم فيها مؤدون، وجعلهم الذي وصفهم به هو أداؤها»⁽²⁾.

قالفعل في مجموع هذه النصوص لا يختلف عن معنى الأداء والإحداث، وهي القيم التداولية التي يحملها فضلا عن إفادته التعميم والإيهام لتلا يقى الأداء مرتبطا بشكل من أشكال إخراج أو غيره، نحو التعبير في الآية ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾⁽³⁾؛ حيث «عَدَد (فرعون) نعمته على (موسى) عليه السلام) وويُخه بما جرى على يديه من قتل خبازه، وقطعه عليه بقوله (وفعلت فعلتك) ووجه التفضيع عليه من ذلك أَنَّ في إتيانه به جملا مبهما إيدانا بأنه لفظاعته مما لا ينطق به إلا مكنيا عنه...»⁽⁴⁾.

أما عن القيم التداولية التي يحملها كل من مفهومي الخبر والإنشاء، فلأنَّ البلاغيين فرّقوا بينهما انطلاقا من علاقتهما بالواقع، وبالنظر إلى مقياس الصدق والكذب الذي يبحث في مدى مطابقة مدلول الكلام للواقع الخارجي أو انتفاؤها.

ولقد تعددت معاني الكلام عند البلاغيين العرب واللغويين

(1) المرجع نفسه، ص 139.

(2) الطبري: تفسير الطبري، دار المعرفة، 1990، ج 18، ص 04.

(3) سورة الشعراء، آية 19.

(4) الزغشري: الكشف، ج 3، ص 108.

إلى جانب الخبر والإنشاء، باتفاق من النحاة، وأهل البيان قاطبة على انحصاره في الخبر والإنشاء. لكن كثيراً منهم تجاوزوا هذين المعنيين إلى معانٍ أخرى، منهم ابن فارس في باب (معنى الكلام) في (الصاحبي)، يقول: «وهي عند أهل العلم عشرة: خبر واستخبار، وأمر ونهي، ودعاء وطلب، وعرض وتحضيض، وتمن وتعجب»⁽¹⁾.

وحصر الخبر في الإعلام⁽²⁾، والاستخبار في الاستفهام⁽³⁾، والأمر في «ما إذا لم يفعله المأمور به مسمى عاصياً»⁽⁴⁾ إلى آخر عرضه وتفصيله.

واقترح غيره عشرة أخرى هي: «نداء، ومسألة، وأمر، وتشفع، وتعجب، وقسم، وشرط، ووضع، وشكر، واستفهام»⁽⁵⁾ ومنهم من أسقط الاستفهام لدخوله في المسألة⁽⁶⁾، ومنهم من أسقط أيضاً التشفع للسبب نفسه، وكذلك الشك لدخوله في الخبر، فصارت سبعة. وقالوا: خمسة: الخبر، الأمر، التصريح، الطلب، النداء.

(1) ابن فارس: الصاحبي، ص 179.

(2) المرجع نفسه، ص 179.

(3) المرجع نفسه، ص 181.

(4) المرجع نفسه، ص 184.

(5) ذكرها الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ص 336.

(6) على أن هناك فروقا دقيقة بين السؤال والاستخبار، وبين السؤال والاستفهام، وبين الدعاء والسؤال. أوضحها أبو هلال العسكري في: الفروق في اللغة، ص 28-29.

ويمكن جمع أشهر هذه الآراء في معاني الكلام، بدءاً ممن قالوا بأنها ثلاثة: خبر وطلب وإنشاء، إلى من قال خمسة (وهي السابقة)، إلى من قال تسعة (بإسقاط الاستفهام في المذكورة سابقاً، إلى من قال ستة عشر: أمر، ونهي، وخبر، واستخبار، وطلب، وجود، وتمن، وإغلاظ، واختبار، وقسم، وتشبيه، ومجازاة، ودعاء، وتعجب، واستثناء... والتحقيق فيها جميعاً، ليتضح أنها تنحصر في الخبر والإنشاء، وترجع بقية المعاني إليهما.

والواقع أن تقسيم الكلام إلى هذه المعاني والأغراض، قائم على الأحوال المختلفة للكلام بحسب المتكلم وقصوده، والسامع وتأويله، والمقام ومسايقاته. وهذه كلها شروط تداولية للخطاب، اهتم بها كثير البلاغيون العرب، واحتفى بها اللسانيون التداوليون المحدثون، فالخبر مثلاً إفادة المخاطب بشيء مجهول عنده، أما الاستخبار فيكون في حال ثانية، بحيث يكون المتكلم قد تلقى خبراً مما ينشئ لديه طلباً ثانياً يسمى استخباراً... وهكذا.

ولئن تعددت هذه المعاني، فلأن أحوال التواصل متعددة ومتباينة، وهي لا تبعث على التدمير، بقدر ما توحى بغنى الدرس العربي البلاغي، بظروف التواصل وملايساته.

والخبر نفسه لا يقبل كلاً مقياس الصدق والكذب، فمن الخبر الذي لا يقبل الكذب، أخبار القرآن الكريم، والسنة الشريفة، والأخبار الدالة على مسلميات نحو خمسة أكثر من أربعة. ومن الخبر

الذي لا يقبل الصدق، خير قلب المسلمات نحو: مجموع (واحد) مع (واحد) يساوي ثلاثة، إلا إذا توفرت شروط معينة. وينبغي التذكير بأن اللسانيات التداولية انطلقت من فكرة مماثلة لهذه لدى أوستين، حين أقرّ بأن هناك جملا ليس بالضرورة أن توصف بالصدق أو الكذب، بل إنّ حكمها مثل الإنشائية ينظر إليه بما تنشئه في الخارج. ولقد فضّل ذلك علماء العربية، نحو تقسيم (الغزالي) للخبر ثلاثة أقسام⁽¹⁾:

- خبر يجب تصديقه، نحو ما أخبر عنه، وما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم، وإجماع الأئمة.

- خبر يعلم كذبه، نحو: ما خالف العقل أو النظر أو الحس أو المشاهدة، أو الأخبار المتواترة، أو ما يخالف النص القاطع من الكتاب والسنة والإجماع.

- خبر لا يُعلم صدقه، ولا كذبه فيجب التوقف فيه.

كما أنّ الإنشاء نفسه مميّزه بعضهم عن الطلب، لأنّ الطلب ينحصر في الأفعال التي تقرن دلالتها بألفاظها، نحو طلب الضرب مقترن بلفظه في الوجود. وميّزوا بين الإنشاء الطلبي الذي «يستدعي

¹ (1) الغزالي: المستصفى، 2/162، نقلا عن نخلة: آفاق جديدة في الدرس اللغوي المعاصر، ص 96.

مطلوبا غير حاصل وقت الطلب⁽¹⁾؛ وأنواعه كثيرة، منها⁽²⁾: الأمر،
النهى، النداء، التمني، الاستفهام. أما غير الطلبي فما لا يستدعي
ذلك، نحو: التعجب والذم، والمدح، والقسم وغيرها. ويميّز
السكاكي في الطلب نوعين⁽³⁾:

- لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول.

- يستدعي فيه إمكان الحصول.

وفصلوا أيضا مواضع التداخل بينهما؛ فقد يقع الخبر موقع
الإنشاء، ومن أغراضه التي ذكرها القزويني: «للتفاؤل، أو لإظهار
الحرص في وقوعه (...) والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتمل
الوجهين، أو للاحتراز عن صورة الأمر (...) أو لحمل المخاطب
على المطلوب...»⁽⁴⁾.

وتما أوردوه أيضا في هذا الباب أن يعبر بالأمر لكن الدلالة
ماض، نحو مدلول (اعملوا) في نص الحديث الشريف «... لعل الله
أطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة أو قد
غفرت لكم»⁽⁵⁾، فلا يمكن أن يفهم من (اعملوا) الإباحة بأن يفعلوا

(1) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 227، والسيوطي: شرح عقود الجمان في علم المعاني
والبيان، ص 48.

(2) ينظر: القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 227-245.

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 302 وما يليها.

(4) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 245.

(5) رواء البخاري في كتاب المغازي، باب (فضل من شهد بدرا): صحيح البخاري، دار الفكر
للطباعة والنشر والترزيع، بيروت، لبنان، 1987، مج 3، ج 2، ص 10.

أني شيء، وهي ليست للاستقبال، بقدر ما هي للماضي، وتقديره:
«أني عمل كان لكم قد غفرته»⁽¹⁾.

وقد يكون القصد إدخال الروعة والمهابة في ضمير السامع،
لما سبق عرضه، نحو قول المدير مثلاً لأحد العمال: مدير المؤسسة
يأمرك بكذا، بدلاً من أمرك بكذا، بالخروج عن الأصل.

ومن أمثله أيضاً «يجيء الخبر بمعنى الأمر في القرآن في نحو قوله:
﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ﴾⁽²⁾؛ ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ﴾⁽³⁾، ونظائره»⁽⁴⁾،
والدعاء ﴿قُلْ لِّلْعَرَّاصِنَ﴾⁽⁵⁾.

ولم جانب ذلك فصلوا أغراض الأساليب البلاغية؛ حين
تخرج العبارة خبرية كانت أو إنشائية عن معناها الحقيقي والمفهوم
من الصيغة إلى غرض آخر، وقد جمع (تمام حسان) آراء القدماء،
في تقسيم الجملة وما استقروا عليه من الخبرية والإنشائية، وجعل
الإنشائية طلبية وشرطية وإفصاحية، حسب البيان⁽⁶⁾:

ولم جانب خروج الخبر إلى الإنشاء، قد يخرج إلى أغراض
أخرى، نحو: الوعيد ﴿سَرُّهُمْ ءَايَتُنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾⁽⁷⁾،

(1) ابن القيم الجوزية: الفوائد، المكتبة الثقافية، لبنان، 1993، ص 14-15.

(2) سورة البقرة، بعض الآية 233.

(3) سورة البقرة، بعض الآية 228.

(4) ابن القيم الجوزية، بذائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ت، ج 1، ص 104.

(5) سورة الذاريات، آية 10.

(6) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط 3، 1998، ص 244.

(7) سورة فصلت، بعض الآية 53.

والتعظيم، نحو ﴿سُبْحَنَ اللَّهِ﴾⁽¹⁾ والتحقير والتبكيث نحو: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾⁽²⁾... وغيرها.

وكذلك مختلف الأساليب الإنشائية؛ حيث تتعدد الأغراض البلاغية التي تخرج إليها، وتستفاد من قصود التكلم وأحوال السياق. فقد يخرج الاستفهام (الاستخبار) عن معناه الحقيقي (طلب الفهم، أو طلب الخبر)، إلى الخبر نحو الاستفهام الإنكاري في قوله تعالى ﴿فَهَلْ يَهْدِيكُمْ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾⁽³⁾ والاستفهام التقريري نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾⁽⁴⁾ وقد يخرج إلى التكرير ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِينٍ أَهْلَكَهَا﴾⁽⁵⁾، والتوبيخ ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾⁽⁶⁾.

وكذلك الأمر والنهي والنداء... وغيرها، كل منها يخرج إلى أغراض بلاغية فصلتها كتب المتقدمين والمتأخرين، نحو أغراض: النصيح والإرشاد، الكراهة، الدعاء، اليأس، الالتئام، التهديد، التعجيز،... ولقد تناول (أحمد المتوكل) موضوع انتقال الجملة من معناها المفهوم من الجملة إلى معنى آخر، وكيف يتم التأويل الدلالي من الاستفهام الظاهر مثلاً إلى الطلب، في نحو: هل تستطيع أن تناولني الملح؟، موازنا بين اقتراحات السكاكي في هذا الموضوع

(1) سورة الصافات، بعض الآية 159.

(2) سورة الدخان، آية 49.

(3) سورة الأحقاف، بعض الآية 35.

(4) سورة الأعراف، بعض الآية 172.

(5) سورة الأعراف، بعض الآية 04.

(6) سورة الصف، آية 2.

وتحليله الذي يضبط علاقة المعنى الصريح بالمعنى المستلزم مقامياً، وبين ما يعرضه المحدثون لوصف الظاهرة نفسها، نحو مبادئ (جرايس) وتصنيف (سورل) للأفعال الكلامية. وقد خلص إلى نقاط اشتراك كثيرة لتحليل الظاهرة، فضلاً عن تبدي إرهاصات قيمة في اقتراحات السكاكي تمكّن من تحديد المعنى المتقل إليه⁽¹⁾.

فقد ذكر السكاكي مراحل انتقال الدلالة في نحو قوله مثلاً: «إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب: (أنفعل هذا؟) امتنع توجيه الاستفهام إلى فعل الأذى لعلمك بحاله، وتوجه إلى ما لا تعلم مما لا يلا بيه من نحو: أمتستحسن؟ وولد معنى الإنكار والزجر. أو كما إذا قلت لمن يهجو أباه مع حكمك بأن هجو الأب ليس غير هجو النفس: هل تهجو إلا نفسك؟ أو: غير نفسك؟ امتنع إجراء الاستفهام على ظاهره لاستدعائه أن يكون الهجو احتمال عندك توجهها إلى غيره، وتولد منه معنى الوعيد والزجر»⁽²⁾.

كما أن (محمود نحلة) اقترح أيضاً، تقسيماً للأساليب العربية، على غرار ما يعرضه (أوستن) و(سورل)، حيث ميز⁽³⁾:

(1) أحمد المتوكل: اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي،

(مقال)، البحث اللساني والسيماي، ص 17.

(2) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 147.

(3) محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في الفكر اللغوي المعاصر، ص 98-104.

1- الإيقاعيات:

وهي التي يكون إيقاع الفعل فيها مقارنا للفظه في الوجود، وتشمل أفعال البيع، والشراء، والهبة، والوصية، والوقف، والتنازل عن الحق، والزواج، والطلاق، والإقرار، والقذف، والوكالة... وهذه كلها يقع الفعل بمجرد النطق بها.

وقد سماها ابن القيم «الإنشاءات التي صيغها أخبار كبرت وأعتقت»⁽¹⁾، واختلف الحنفية الذين يعدونها أخبارا مع الحنابلة والشافعية الذين يعدونها إنشاءات. ويعد تحقيق ابن القيم فيها، ذكر «أن لهذه الصيغ نسبتين؛ نسبة إلى متعلقاتها الخارجية، فهي من هذه الجهة إنشاءات محضة كما قالت الحنابلة والشافعية، ونسبة إلى قصد المتكلم وإرادته، وهي من هذه الجهة خبر عما قصد إنشاءه كما قالت الحنفية؛ فهي إخبارات بالنظر إلى معانيها الذهنية، إنشاءات بالنظر إلى متعلقاتها الخارجية»⁽²⁾.

ولقد وضع الفقهاء شروطا صارمة لصحة مثل هذه الأفعال، لا تكاد تختلف عن شروطها الموضوعية حديثا، والمذكورة في الفصل السابق.

(1) ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد ص 09.

(2) المرجع نفسه، ص 11.

2- الطلبيات:

تشمل كل الأفعال الدالة على الطلب بغض النظر عن صيغها، نحو: أمرتك، أوجبت عليك، فرضت، قضيت.. وعدها (الغزالي) أوامر، بقوله: «وهذه الألفاظ الدالة على معنى الأمر تسمى أمراً»⁽¹⁾ وأمثلتها في القرآن الكريم كثيرة، نحو: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ بِمَا أَنَّ النَّفْسَ بِالتَّقْصِ﴾⁽²⁾ و﴿قَدْ قَضَى اللَّهُ لَكَ أَن تَصَلِّيَ فِيهَا﴾⁽³⁾، و﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾⁽⁴⁾.

ويذكر أن هذه الأفعال لها شروط لاستعمالها، أهمها أن تصدر ممن يمكنه إصدار الأوامر، وممن تكون له ظروف ومواصفات تحول له إصدارها، وهي مرتبطة بالمخاطب.

3- الاخباريات:

تشمل الأفعال التي تصف الوقائع والأحداث في العالم الخارجي، وتشغل أحوالها نقلاً أميناً.

4- الالتزاميات:

هي أفعال يقصد بها المتكلم الالتزام طوعاً بفعل شيء، نحو

(1) الغزالي: المصنف 3/ 21، نقلاً عن عمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في الدرس اللغوي المعاصر، ص 100.

(2) سورة المائدة، بعض الآية 45.

(3) سورة التجرىم، بعض الآية 2.

(4) سورة الإسراء، بعض الآية 23.

أفعال الوعد، الوعيد، المعاهدة، الضمان الإنذار، وغيرها، فهي مرتبطة بالمتكلم.

5- التعبيرات:

تشمل الأفعال التي يعبر بها المتكلم عن وجدانه ومشاعره، في حالاته النفسية المختلفة من سرور ورضى وغضب وحزن... إلى جانب أفعال الشكر والاعتذار والمواساة، والحسرة والشوق... الخ.

ولا يذكر تقسيم هذه الأفعال، استنادا إلى ما قسمه (أوستين) و(سورل)، من باب محاجتها، بقدر ما تذكر للاستثناس، بأن في المدونة العربية القديمة على اختلاف مصادرها، كثيرا من المسائل التي تحتاج إلى إعادة قراءتها في ضوء ما توصلت إليه اللسانيات الحديثة، وليس لتقريبها منها، بل للتقريب بين مجهودات إنسانية في دراسة اللغة..

وأهم ما يمكن تسجيله بشأن هذا العرض أن ما تقدمه نظرية الأفعال الكلامية في اللسانيات التداولية، وما يقدمه موضوع الخبر والإنشاء في الدرس البلاغي العربي، يؤكد أن الملفوظات والجملة لا يُعتدّ بشكل صياغتها بقدر ما تستفاد دلالتها من السياق، وأحوال الحديث، ومواقف أدائها.

وفي نهاية مبحث البلاغة العربية، نجد أنها وحدها، بمباحثها

العديدة، تقدم نظرية كاملة للاتصال، والمقاربة بينها وبين اللسانيات التداولية أكثر من ممكنة. ويمكن القول بأنّ التداولية وجه من وجوه البلاغة، وقد عرض هذا المبحث إلى العلاقة بين البلاغة والاتصال، واتضح أنّ الدرس البلاغي العربي القديم قد عرف نظرية بلاغية متطورة جدّاً، وهي نظرية للتواصل عند كثير من الدارسين، لا تختلف عما تعرضه اللسانيات التداولية الحديثة.

وهي من ناحية أخرى ذات صلة وثيقة بالتداول اللغوي، حيث إنّها تطرقت إلى العملية التواصلية التي تعدّ أساس الدرس التداولي الحديث.

وكما تبين، فإنّ كلا من مباحث الإنشاء والخبر وأغراض الأساليب البلاغية، والصدق والكذب، لها علاقة بنظرية أفعال الكلام؛ أحد مفاهيم اللسانيات التداولية.

وإذا كانت البلاغة العربية في أوجز تعريفاتها هي مطابقة المقال لمقتضى الحال، فهي لا تختلف عن اهتمامات اللسانيات التداولية التي هي دراسة اللغة حال الاستعمال؛ أيّ الكلام، بما يكتنفه من أحوال المتكلمين، وعناصر المقام وكلّ ملابسات التواصل. وبذلك فيها متداخلان، لا شراكهما في هذه القضايا وغيرها.

2- النحو العربي واستعمال اللغة:

قد تكون البلاغة العربية القديمة وحدها كافية لأن تمثل كثيراً

من مباحث اللسانيات التداولية الحديثة، لما تناولته من قضايا عديدة ترتبط بالاتصال واستعمال اللغة.

ولأن هذا البحث يتناول خصائص التركيب اللغوي رأى أنه ينبغي النظر فيما يشملله النحو العربي من مسائل ترتبط بعناصر الاتصال السابقة: المتكلم، السامع، والخطاب في ذاته.

ولم يكن النحو بعيدا عن البلاغة في هذا الموضوع وفي غيره، بل إن بينهما اتصالا وثيقا في الدرس القديم. وكثيرا ما تقيم البلاغة أحكامها على المقولات النحوية.

وعلم النحو نفسه، لم يكن تناولا للبنية اللغوية دون النظر إلى أحوال الاستعمال المختلفة؛ حيث اهتم بمسائل مرتبطة بالتكلم بعده متج الخطاب، مما يظهر أثره على البنية ذاتها، وكذلك السامع ونصر الخطاب؛ وذلك أن اللغة، وهي موضوع النحو، تقوم على مفاهيم الاستعمال والتداول، نحو ما جاء في تعريفها وعرض وظيفتها الأساسية لدى (حازم القرطاجني): «لما كان الكلام أولى الأشياء بأن يجعل دليلا على المعاني التي احتاج الناس إلى تفاهمها بحسب احتياجهم إلى بعضهم على تحصيل المنافع وإزالة المضار وإلى استفادتهم حقائق الأمور وإفادتها، وجب أن المتكلم يتبغى إما إفادة المخاطب وإما الاستفادة منه»⁽¹⁾. فالكلام دليل المعاني المتداولة

(1) حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تهذيب وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1986، ص 344.

بين الناس، وهو الذي يعرض حاجاتهم فيما بينهم، لذلك فأهم وظيفة تقدمها اللغة أن تحمل فائدة إلى سامع أو تطلبها منه.

فليست اللغة بُنى وتراكيب مستقلة بذاتها، بقدر ما هي قائمة على الفعل الحي، والأداء الفعلي الذي تتضمنه. ولقد عرض (عبد القاهر الجرجاني) في مطلع دلائل الإعجاز تصويره للنحو والحاجة إليه: «ومفاد نصه أن النحو الذي يعنى بالإعراب ومشاكله من المسائل اللفظية، لا يمكن أن يعدّ نحواً، وأنّ النحو هو الوصف الذي يجاوز رصد الخصائص اللفظية إلى رصد العلاقات القائمة بين اللفظ والمعنى باعتبار المعنى مجموع الوسائط التي تتفاعل في تحديد الصورة التركيبية للجملة»⁽¹⁾. فالتحو في نظره يتجاوز النظر في العلاقات القائمة بين عناصر البنية فيما بينها، العلاقات بين البنية ذاتها وما يمكن أن تؤدبه من وظيفة وأغراض كلامية في واقع الاستعمال، و«بهذا المعنى يمكن أن تقول إنّ النحو الذي كان يدعو إليه الجرجاني (ومن هذا حذوه من البلاغيين والأصوليين) نحوً (وظيفي) باعتبار قيامه على مبدأ ضرورة الربط بين اللغة والوظيفة التي تؤديها في التواصل»⁽²⁾.

ولا يختلف مفهوم (علم النحو) عند (ابن خلدون) عما ذكره (الجرجاني) وعلّق به (المتوكل) إذ ورد في حديثه عن (علم النحو) قوله: «اعلم أنّ اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده،

(1) أحد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص 87-88.

(2) المرجع السابق: ص 88.

وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلا بد أن تصبح ملكة متقررة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان⁽¹⁾. فعبارة المتكلم عن قصده، هي (إنجاز فعل) - بتعبير اللسانيات الحديثة - ويتمثل في إفادة السامع بالكلام. ثم يتابع ذلك بتفصيل أشكال الإفادة، فتكون: «إما تصوّر مفردات تُسند ويُسند إليها (...) وهذه كلها هي صناعة النحو»⁽²⁾، ويضيف أهم من ذلك: «ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات، المحتاجة للدلالة، أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل؛ وهو محتاج إلى الدلالة عليه لأنه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلم فقد بلغ غاية الإفادة من كلامه»⁽³⁾. فمعرفة أحوال المتخاطبين، وظروف أداء الخطاب بينهم ضرورة لصناعة النحو. وفيما يلي عرض لبعض قضايا التواصل والتداول، وفق العناصر:

2-أ- تداولية المتكلم في النحو العربي.

2-ب- تداولية المخاطب في النحو العربي.

2-ج- تداولية الخطاب في ذاته في النحو العربي.

(1) ابن خلدون: المقدمة ص 565.

(2) للرجع السابق: ص 570.

(3) للرجع نفسه: ص 570.

2-أ- تداولية المتكلم في النحو العربي:

للمتكلم مكانة بارزة في الدرس النحوي العربي؛ حيث يُعتدّ به في كثير من المباحث نحو الفرق بين الكلام والتكليم الذي مرّ بيانه؛ فـ «التكليم تعليق الكلام بالمخاطب، فهو أخص من الكلام، وذلك أنه ليس كلّ كلام خطاباً للغير»⁽¹⁾، ويضيف «والتكلم هو فاعل الكلام»⁽²⁾، فقد سُمّي متكلماً بالنظر إلى الفعل الذي يؤديه. وتجاوز ابن جني ذلك إلى حدّ أنه أرجع «أمر الرفع والتصب والجرح للمتكلم نفسه»⁽³⁾، في حديثه عن موقع المتكلم في الإعراب، فهو الذي يملك المعنى الحقيقي للعبارة، وهو الأدرى بمقاصده وأغراض الكلام، لذا كان ظاهر البنية وشكلها من اختصاصه هو دون غيره. والكلام نفسه حظي باهتمام النحويين، لا سيما في المبحث المشهور بالفرق بين (الكلام والقول)، وأحسن ما يذكر في الفرق بينهما تمييز (ابن جني)؛ حيث جعل القول: «للخفوف والحركة وذلك أنّ الفم واللسان يخفّان له، ويقلقان ويمدّان به (مذلل المريض: فرح) وهو ضد السكوت»⁽⁴⁾، فالمجال الدلالي للقول هو الخفة والحركة، خلاف مجال (الكلام) الذي يتحدّد في «القوّة والشدّة»⁽⁵⁾ ويعدّ كلّ كلام قولاً وليس كلّ قول كلاماً⁽⁶⁾، ويجمع الشروط التي حدّدها النحاة

(1) أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، ص 27.

(2) المرجع نفسه، ص 27.

(3) ابن جني: الخصائص، ج 1 ص 111.

(4) المرجع نفسه، ج 1، ص 19.

(5) المرجع نفسه، ج 1، ص 26.

(6) المرجع نفسه، ج 1، ص 31.

للكلام في «كل لفظ يستقل بنفسه مفيد لعناه»⁽¹⁾

وزاد السيوطي على هذه الشروط شرطاً آخر هو القصد، حيث لا يعتد بالكلام الصادر عن السامي والتائم لعدم توفر هذا الشرط، يقول: «...إنتك إذا قلت قام الناس اقتضى إطلاق هذا اللفظ إخبارك بقيام جميعهم...، فَعَلِمَ بهذا أنَّ لإفادة (قام الناس) الإخبار بقيام جميعهم بشرطين: - الأول: ألا تبدئه بما يخالفه.

- الثاني: ألا تحتّمه بما يخالفه. - الثالث: أن يكون صادراً عن قصد⁽²⁾ وكذلك فعل ابن هشام، حيث أدخل القصد في مفهوم الكلام، فقال: «الكلام هو القول المفيد بالقصد»⁽³⁾، والمراد بالقصد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه. فشروط الكلام مرتبطة بالمتكلم، لأن ابتداء الكلام واختتامه والقصد فيه، مرتبط به، لا بغيره. ويزيد على ذلك بأن يجعل المتكلم هو المفيد في الأصل، لا الكلام: «وضع الواضع له معناه أن جعله مهياً لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم على الوجه المخصوص، والمفيد في الحقيقة إنما هو المتكلم، واللفظ كالألة الموضوعه لذلك»⁽⁴⁾ فالعلم بالقصد ضروري لإفادة الكلام، ويمثله الكلام النفساني القائم بذات المتكلم وهو مذهب

(1) المرجع السابق ص 31.

(2) السيوطي: الزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987، ج 1 ص 39.

(3) ابن هشام: مفني اللب من كتب الأعراب، تحقيق محمد عي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، 1991، ج 2 ص 431.

(4) المرجع السابق، ج 1، ص 39.

والده - رحمه الله -⁽¹⁾. ومما تظهر فيه القيمة التداولية للمتكلم من خلال القصد، قولنا: ⁽²⁾ جاءني زيد (جملة فعلية) يظهر فيها الاهتمام بالمعنى، قبل الشخص المسند إليه.

زيد جاءني (جملة اسمية) يظهر فيها الاهتمام بالشخص قبل المجيء والمسند.

وكذلك ما في التنكير من تعظيم في (جاءني رجل)، وما في التعريف من أنه لا يعادله أحد من الرجال في (جاءني الرجل): وكل ذلك متعلق بقصد المتكلم ومنوط به.

2-ب- تداولية المخاطب في النحو العربي:

تتضح قيمة السامع في الدرس التحوي من خلال جملة شواهد، أهمها مفهوم الكلام وأقسامه؛ حيث قسم اعتدادا بالسامع، وفي هذا قيمة تداولية. يقول ابن فارس في (باب مراتب الكلام في وضوحه وإشكاله): «أما واضح الكلام فالذي يفهمه كل سامع عرف ظاهر كلام العرب»⁽³⁾ فوضوح الكلام قائم على مدى فهم السامع له، بناء على الأساليب اللغوية التي يعرفها. وحقيقة الكلام نفسه مرتبطة بـ «ما سُمع وفهم، وذلك قولنا: قام زيد وذهب عمرو»⁽⁴⁾.

(1) المرجع نفسه ج 1 ص 39 - 40.

(2) ابن خلدون: المقدمة، ص 571.

(3) ابن فارس، الصحاح، ص 74.

(4) المرجع نفسه، ص 81.

والواقع أن لا فصل بين المتكلم والسامع؛ إذ المتكلم ذاته عُدّ كذلك لآتاه فاعل الكلام، ولآته يتكلم إلى سامع أيضاً، وبالتالي فإنّ حضوره يستدعي وجود السامع والعكس وارد.

ومن شواهد ذلك أيضاً ما ذكره ابن الأثير في التفسير بعد الإبهام، إذ «يعمد إلى استعماله لضرب من المبالغة، لتفخيم أمر المبهّم وإعظامه، لآته هو الذي يطرق السمع أولاً، فيذهب بالسامع كل مذهب، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصَيَّرِينَ﴾⁽¹⁾ ففسر ذلك الأمر بـ (دابر هؤلاء مقطوع) فإنّ الإبهام أولاً يقع بالسامع في حيرة وتّفكير واستعظام لما قرع سمعه، وتشوّف إلى معرفته، والاطلاع على كنهه⁽²⁾. وهذا أسلوب من أساليب العربية في الكلام حيث يعمد المتكلم إلى أن يبهّم كلامه ثم يفسره بعد ذلك، نحو الآية المذكورة، لما يُعمله الإبهام الأوّل من مبالغة وتفخيم وإعظام، وإعمال للفكر وتشوّف إلى معرفة المبهّم... وهنا تبدو قيمة السامع ودوره في بناء مثل هذا الخطاب.

والكلام عند النّحاة مرتبط بالفائدة وما يحرزه السامع من نفع، والفائدة نفسها تتحدّد بالسامع دون غيره؛ ورد في شرح ابن عقيل في شرح الكلام عند النّحاة: «اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها...» والكلم ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر ولم

(1) سورة الحجر، آية 66.

(2) ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص 24.

يحسن السكوت عليه، نحول إن قام زيد⁽¹⁾ وفي هذه العبارة المتكررة: (يحسن السكوت، لم يحسن السكوت) اهتمام بالمخاطب الذي يصدر عنه السكوت على الأداء أو عدمه؛ أي أن تعريف الكلام كان بالنظر إلى موقف اتصالي ما، وهي قيمة تداولية معتمدة في بيان الكلام من غيره عند النحاة.

وخلاصة ما يحكم الفرق بين الجملة والكلام والقول عند النحاة، أربعة مقاييس، منها ما يرتبط بالتكلم، ومنها ما يرتبط بالمخاطب، ومنها ما يرتبط بالخطاب في ذاته، وهي: الإسناد، القصد، الإفادة وحسن السكوت. وهي مقاييس تداولية في الواقع، لا سيما الثلاثة الأخيرة التي لا تتحقق إلا بالاستخدام الفعلي للغة.

ومن مواضع الاهتمام بالمخاطب أيضا، ما ورد في باب الحذف، حيث تميل اللغات فيما يذكره النحويون إلى حذف ما يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة؛ أي أنه ينبغي للحذف أن يقوم على دليل يعرفه المخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبَرٌ﴾⁽²⁾ فقد حذف: أنزل ربنا في الجواب لمعرفة المخاطب بـ (أنزل) موضوع الحديث، وهي دليل الحذف الذي ينبغي أن يتوفر في كل بنية يعتمدها حذف، باتفاق النحاة واللغويين، نحو سيبويه، الفراء، ابن جني، ابن هشام، الزركشي... وغيرهم. وتلك سنة

(1) محمد محي الدين عبد الحميد: شرح ابن عقيل على ألفية مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق

شرح ابن عقيل، ط 2، دون بيانات أخرى، ج 1، ص 14.

(2) سورة النحل، آية 30.

العرب في المواضيع التي يُعرف فيها معنى الجواب.

2-ج- تداولية الخطاب في ذاته في النحو العربي:

يحظى الخطاب بقيمة كبيرة في الدرس النحوي العربي، وأول ما يلفت النظر في ذلك دراسة التّحاة لأغراض الأساليب، وخروج أسلوب من معنى حقيقي لاصق، إلى معنى آخر، فتناولوا مثلاً خروج أداة الاستفهام من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على معانٍ أخرى، نحو الإنكار والاستبطاء، وغيرهما. ونحو الدلالات التي فصلها ابن هشام لـ (ال) التعريف، وجعلها نوعين⁽¹⁾: عهدية وجنسية، وكل منها ثلاثة أقسام، ترتبط بالاستخدام الفعلي للغة، لا سيما أقسام (ال) العهدية وهي:

أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً، نحو ﴿إِنَّمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ رَسُولًا مُّشْهِدًا عَلَيْهِمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ قَوْمِ ثَوْدَةَ رَسُولًا ۖ فَكَذَّبُوا الرَّسُولَ﴾⁽²⁾.

أن يكون مصحوبها معهوداً ذهنيّاً، نحو: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾⁽³⁾.

أن يكون مصحوبها معهوداً حضورياً، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ الَّذِي كَفَرَ﴾⁽⁴⁾.

(1) ابن هشام: معني اللبيب عن كتب الأعريب، ج 1 من 61 وما يليها.

(2) سورة الزمل، آية: 15-16.

(3) سورة الفتح، آية: 18.

أَيْلَ إِلَّا قَيْلًا ﴿١﴾.

ويتضح الاعتداء بواقع استعمال اللغة في القسم الثاني؛ حيث ينبغي أن تكون الشجرة حاضرة في الذهن أثناء الخطاب، وهو أكثر اتضاحاً في القسم الثالث حين تكتنف (ال) الحالة الواقعية التي كان عليها الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو مزمل وكأتمها دلالة الإنجاز والأداء.

ومن أهم مباحث النحو العربي التي اهتمت بتداولية الخطاب أيضاً، التقديم والتأخير، فتناول النحاة دواعي تقديم المسند إليه، ومنها أن يتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقاً إليه^(٢) نحو:

والذي حاربت البرية فيه حيوانٌ مستحدثٌ من جماد

ومنها أن يفيد تقديمه تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي، فيحمل دلالة نفي الفعل عنه وإثباته لغيره، نحو ما أنا قلت هذا، أي لم أقله مع أنه مقو^(٣)، ونحو قول المتنبي:

وما أنا أسقمْتُ جسمي به ولا أنا أضرمْتُ في القلب نارا

إذ المعنى أن هذا السقم الموجود والضرم الثابت، ما أنا بجالب

(١) سورة الزمل: آية ٠١-٠٢.

(٢) ينظر: القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٣٥.

(٣) ينظر: المرجع نفسه، ص ١٣٧.

لها، فالقصد إلى نفي كونه فاعلا لها لا إلى نفيها⁽¹⁾.

وذكروا إلى جانب ذلك خروج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر⁽²⁾: فيوضع المضمير موضع المظهر، نحو التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة في نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁽³⁾ وقوله: ﴿إِنَّمَا لَا يُلْمِزُ الْكُفْرُونَ﴾⁽⁴⁾، قوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾⁽⁵⁾.

حيث قدّم الضمير ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه، فإنّ السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظر لعقبى الكلام كيف تكون، فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن⁽⁶⁾.

كما تتقدم بعض معمولات الفعل على بعض: لأنّ ذكره أهمّ، والعناية به أتمّ، فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممّن وقع منه⁽⁷⁾، كما في قول أحدهم: قتل الظالم فلان خبرا عن قتله، فقدم الظالم لأنّه يتحدّث إلى من ليس له فائدة في أن يعرف قاتله بل يريد معرفة وقوع الفعل به ليخلص من شره.

(1) المرجع نفسه، 13.

(2) ينظر تفصيل ذلك في: المرجع نفسه، ص 154 وما يليها.

(3) سورة الإخلاص، آية 01.

(4) سورة المؤمنون، آية 117.

(5) سورة الحج، بعض الآية 46.

(6) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة ص 154.

(7) المرجع نفسه، ص 207.

ويقدم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض وقوع الفعل ثم وقع منه، لا وقوعه على من وقع عليه⁽¹⁾، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْنَلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِنَّا لَكَارُونَ﴾ ⁽²⁾ قَلِيلُهُمْ كَانَ خِطَا كَبِيرًا ⁽³⁾ إذ وجه الخطاب للأغنياء بدليل (الخشية مما لم يقع) فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم. ونحو قوله في آية أخرى: ﴿وَلَا تَقْنَلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِنَّا هُمْ﴾ ⁽⁴⁾، والخطاب فيها موجه إلى الفقراء بدليل (من إملاق)، فقدم الوعد برزقهم وهو أهم عندهم من رزق أولادهم، على الوعد برزق أولادهم.

ومن مباحث الاهتمام بالخطاب ذاته في النحو العربي التعبير بالجملة الفعلية واختلافه عن التعبير بالجملة الاسمية؛ حيث يكون الأول عندما يتلقى السامع الخبر لأول مرة وليس لديه فكرة عنه. أما الثاني، فيكون حين يملك السامع على الأقل أدنى معرفة بموضوع الحديث، لكن المتكلم يرسله بقصد ومبالغة. ولقد ذكر (ابن الأثير)

أمثلة له منها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنُوا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّمَا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ ⁽⁵⁾ فقد عبروا بالفعلية حين حديثهم مع المؤمنين، وبالإسمية مع إخوانهم الكفار، لأنهم في مخاطبة إخوانهم بها أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اعتقاد الكفر

(1) المرجع السابق، ص 207 وما يليها.

(2) سورة الإسراء، آية 31.

(3) سورة الأنعام، بعض الآية 151.

(4) سورة البقرة، آية 14.

والبعد (...). وأما الذي خاطبوا به المؤمنين فكان تكلفاً وإظهاراً للإيمان خوفاً ومداجاةً (...) ولأنهم ليس لهم في عقائدهم باعث قوي على النطق في خطاب المؤمنين بمثل ما خاطبوا به إخوانهم⁽¹⁾.

وتحدث النحاة أيضاً عن الوحدات اللغوية، نحو الضمائر، أسماء الإشارة، الظروف الزمانية والمكانية، وزمن الفعل... وغيرها من الوحدات التي لا تتحدد مدلولاتها إلا بالنظر إلى عناصر المقام والعبارات التي ترد فيها، وهي بذلك ذات دلالات تداولية، اشترك في دراستها النحويون قديماً، واللسانيون التداوليون حديثاً.

ويذكر في الموضوع أيضاً ما قدمه سيبويه في نظريته إلى المعنى وعلاقته بالنية، إلى جانب ربط ذلك بمدى صحته في الاستعمال ومطابقة للكلام للواقع؛ حيث جعل المعنى في العربية خمسة أقسام⁽²⁾:

مستقيم حسن: أتيتك أمس، سأتيك غدا.

محال: أتيتك غدا، وسأتيك أمس.

مستقيم كذب: حملت الجبل، شربت ماء البحر.

مستقيم قبيح: قد زيدا رأيت.

محال كذب: سوف أشرب ماء البحر أمس.

(1) ابن الأثير: الملل السائر، ج2، ص51.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت، ط1، 1991.

هذا، وفي نهاية الفصل، فإن تناول علاقة اللسانيات التداولية ببعض مباحث البلاغة العربية، والنحو العربي، لا يَحصر علاقتها بمصادر التراث العربي في هذين العلمين دون العلوم الأخرى، فهناك كثير من المباحث المشتركة أيضا في النقد، والخطابة وغيرهما، ولكن الفصل اكتفى بهذين العلمين وحدهما لأنهما أكثر ارتباطا بالموضوع.

فلدى نقاد الشعر كثير من الإشارات التي تعنى بأحوال تلقي الشعر، وتداوله، من اهتمام بحال السامع والمرسل من حال الإخبار الاستخباري، وكذا مراده من كونه ناهيا أو داعيا أو مجيبا⁽¹⁾، إلى جانب حديثهم عما يحتاج إليه الشاعر بعده متكليا، ورد في العمدة: «أول ما يحتاج إليه الشاعر - بعد الجذ الذي هو الغاية، وفيه الكفاية، حسن التأني والسياسة، وعلم مقاصد القول، فإن نسب ذل وخضع، وإن مدح أطرى وأسمع، وإن هجا أخل وأوجع، وإن فخر خب ووضع، وإن عاتب خفض ورفع، وإن استعطف حين ورجع، ولكن غايته معرفة أغراض المخاطب كائنا من كان، ليدخل إليه من بابه، ويدخله في ثيابه، فذلك هو سر صناعة الشعر ومغزاه الذي به تفاوت الناس وبه تفاضلوا»⁽²⁾.

وإضافة إلى كل ذلك، أن يحسن المبدأ والخروج والنهاية، وفيه: إصابة مقاتل الكلام، وعلاقة ذلك بالنفس، وعلاقته بالمخاطبين

(1) حازم القرطاجي: متاهج البلغاء وسراج الأدباء، ص 14.

(2) ابن رشيق: العمدة ج 1 ص 199.

وأحوالهم، ومراعاة ما يفرضه المقام⁽¹⁾.

كما أورد القرطاجني باباً سماه «الشعر بحسب اختلافات أنحاء التخاطب»⁽²⁾ وهو غني بكثير من الإشارات التداولية.

حتى أن مفهوم الشعر ذاته، يحمل قياً تداولية، نحو: القصد، حمل المخاطب على فعل سلوك ما، إشراكه في حب شيء ما أو كرهه، وتحريك لنفسه... وغيرها. يقول في ذلك القرطاجني: «الشعر كلام موزون مقفى من شأنه أن يحجب إلى النفس ما قصد تحييه إليها، ويكره إليها ما قصد تكرهه لتحمل بذلك على طلبه، والهرب منه، بما يتضمن من حسن تخيل له، ومحاكاة مستقلة بنفسها أو متصورة بحسن هيئة تأليف الكلام أو قوة صدقه أو قوة شهرته، أو بمجموع ذلك»⁽³⁾.

أمّا في الخطابة، فأكثر ما ترتبط بمبحث الحجاج؛ أحد أهمّ المباحث التداولية؛ حيث إنه متوفر في كل لحظة من لحظات استعمال اللغة⁽⁴⁾ وهو مهيمن على اللغة ذاتها إلى جانب هيمنته على الطرف الثاني من الحوار فيصبح حينها مكتسباً بعداً تواصلياً⁽⁵⁾ ويرتبط في مفهومه بالفعل لأنه بحث من أجل ترجيح خيارات بين خيارات

(1) ينظر المرجع نفسه: ج 1 ص 195 وما يليها.

(2) حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء ص 344 وما يليها.

(3) المرجع السابق، ص 71.

(4) ينظر عبد السلام المبيدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية ص 145.

(5) المرجع نفسه، ص 146.

قائمة وممكنة، بهدف دفع فاعلين معيّنين في مقام خاص، إلى القيام بأعمال إزاء الوضع الذي كان قائماً⁽¹⁾. هذا، إلى جانب اهتمامه بأساليب إجراء اللغة، وتنويعات الخطاب ومقاماته وطبائع الناس المعنيين بكل قول معين⁽²⁾.

وإذا ما تتبعنا دلالاته المعجمية في الدرس العربي⁽³⁾ نجدها تشمل المجالات التالية:

دلالة المشاركة وهي أصل من أصول المجادلة والمحاورة والتفاعل أثناء الحديث، وتعني فيما تعنيه وصّف حوار المتخاطبين حين يكون فيه أخذ وردّ.

دلالة القصد؛ وهو شرط أساسي في الحديث والمجادلة.

دلالة الحجّة؛ لأنّ المجادلة والمحاورة تظهر فيها الحجّة أكثر من الحديث العادي.

ومباحث الحجاج متقاربة مع الخطابة لقيامه على اعتبار المقام وأسس الإقناع. وقد يكون هو أساس الأشكال البيانية المختلفة من تشبيه واستعارة⁽⁴⁾؛ ذلك أنّه يرتبط بمقتضيات الحال من معارف مشتركة ومطالب إخبارية. وقد جعله (ابن خلدون) أساس علم

(1) المرجع نفسه، ص: 146.

(2) المرجع نفسه، ص: 59.

(3) ينظر مثلاً: ابن منظور: لسان العرب مادة حجج، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

(4) ينظر: جميل عبد المجيد: البلاغة والاتصال، ص: 122.

الكلام؛ يقول مُعرِّفاً علم الكلام بقوله: «هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والردّ على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة»⁽¹⁾. وقد تحدّث المتكلمون من قبل عن إلجام الخصم بالحجّة، وعقدوا له مباحث في كتبهم.⁽²⁾

هذا، وينبغي الإشارة إلى جانب البلاغة والنحو ونقد الشعر والخطابة والحجاج، فيما قدّمه علماء الأصول والفلاسفة المسلمون في كثير من كتبهم، من إشارات غنيّة بالقيّم التداولية، والتي تُلحّ جميعاً على دراسة اللغة أثناء الاستعمال.

(1) ابن خلدون: المقدمة ص 440.

(2) ينظر: أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ص 179-180.

الخاتمة

وفي خاتمة هذا البحث، يمكن أن تُسجّل النتائج التالية:

- لعلّ أهمّ ما يقدمه المنهج التداولي هو تخليصُ النصّ الأدبي من هيمنة النّظر في نظامه وتراكيبه من وجهة نظر (لسانيات اللغة)، التي جعلت دراسته لا تعدو الوقوفَ إفراديًا على ألفاظه وجمله، وحصرها في بيانات وأشكال هندسية.

ويستقل به في المقابل إلى (لسانيات الكلام) التي تتجاوز النّظرة الإفرادية إلى النّظرة التداولية التي تُعدّ النصّ خطابا تواصليًا. وحينها تستند إلى كلّ المفاهيم التي تشرح شروط أدائه، انطلاقاً ممّا تعرضه البلاغة ونظرية الاتصال.

- لقد نشأت التداولية، - كما سبق بيانه - في غير استقرار، وتعدّدت مصادرهما، ممّا أثّر مدوّنة تعريفاتها، وجعل منها تداوليات عدّة. ولكن التداولية التي تعني النصّ الأدبي هي التداولية اللسانية، القائمة على مفاهيم المقاربة والإقناع؛ فهي تداولية إبداعية؛ تبحث في علاقة المعنى بشكل بنيته اعتماداً على شروط افتراضية للتواصل.

- عرّض البحث عددا من القضايا التداولية في مباحث البلاغة العربية، والنّحو العربي، ليس لغرض محاجة مقولات اللسانيات الحديثة، وإنّما محاولة لتأصيل القضايا المعرفية بعامة، وتحديد الموقع المناسب لإسهامات العرب في ذلك.

- من الدارسين، من يجعل التداولية الحديثة مقابلاً لمفهوم (مقتضى الحال) في البلاغة العربية، وهو مذهب سليم إلى حد بعيد، على أن يكون ذلك متعلقاً بالتداولية اللسانية وحدها.

- لئن كانت الدراسة التداولية لا تحتفي كثيراً بالمسائل الإفرادية في بناء التصوص، فلئن لا يمكن أن تتجاوزها بشكل نهائي؛ حيث تنطلق من الخصائص الشكلية لعناصر التركيب المختلفة (أفعال، بُنى حجاجية، حذف، افتراض مسبق، تكرار...) وبيان وظائفها التداولية؛ استناداً إلى مفاهيم اللسانيات التداولية الحديثة، ومباحث البلاغة والنحو.

- كما كانت الفلسفة حقلاً خصبا لنشأة الدراسات اللغوية قديماً، وبعد أن اجتهد (سوسير) في فصلها عنها في محاضراته، وجعل من اللسانيات علماً مستقلاً، هاهي تعود في منتصف القرن العشرين، للتطور في ظل الدراسات الفلسفية بعدها أحد مصابرها، وصار للفلسفة الحديثة أكثر من اتصال باللسانيات؛ وتُبحث قضايا لسانية جديدة، نحو: دراسة أفعال الكلام، القواعد التحويلية وأصول اللغات الطبيعية، التحليل المنطقي للغة، نشوء البنيوية الفلسفية، تطور التيار التأويلي في اللغة معتمداً على تومسيك مجال المدلول، وتأجيل المعنى. إلى جانب أن العلاقة في عناصر العلامة اللسانية حديثاً، لم تُعد بين الدال والمدلول، بل بينه وبين بعض تأثيرات بيانه، وقيمتها جدلية وليست متغيرة فحسب، كما أوضح دي سوسير من قبل.

- تنطلق اللسانيات التداولية من مبدأ هام؟ هو أنها لسانيات كلام (تركز على الجانب الاتصالي والوظيفي)، مقابل لسانيات اللغة (التي تكاد تخلص للنظام اللغوي)؛ وذلك لأسباب، منها:

- تعدد الحاجات والمصالح مما حتم تحديد دور اللغة اجتماعيا.

- بروز مشكلات جديدة في ممارسة اللغة، لم تستطع دراسة النظام اللغوي الإحاطة بها، نحو (الاكتساب اللغوي، تعليم اللغة، الترجمة، أثر المتكلم على لغته...).

وهي تنكح إلى كل من الفلسفة اللغوية، والمنطق، والنظريات اللسانية الحديثة. وتتجاوز أبحاثها ما يتعلق بالمعنى والتواصل، إلى كونها نظرية عامة للنشاط الإنساني.

- تظهر أهمية التداولية من حيث إنها مشروع شاسع في اللسانيات النصية، تهتم بالخطاب ومناحي النصية فيه، نحو: المحادثة، التضمين، المحاججة، مظاهر الحذف والافتراض المسبق،... ويدرس التواصل عموما، بدءا من ظروف إنتاج الملفوظ، إلى تحديد مقاصد المتكلم فيه، إلى ما يمكن أن يُحدثه من تأثيرات في السامع.

- لئن اجتهد هذا البحث في تحديد بعض من المفاهيم التداولية في مدونتنا البلاغية والتحوية، فإن في الخطابة والشعر والتقد، وعلم الأصول... كثيرا من القضايا التي تحثني بها اللسانيات، وهي

بحاجة إلى دراسات مُستقلة.

- لم تحلّ مطلقا الدراسات العربية على اختلاف اختصاصاتها من بيان دور المتكلم في صياغة الخطاب وإنتاجه، والاعتداد بالسامع في العملية الكلامية، إلى جانب الإلمام بكل العناصر الفاعلة في الإبداع، ومعيار الصدق والكذب في الأساليب وفي الشعر، ومطابقة الخطاب لمقتضى الظاهر ومخالفته... وتلك أهم المسائل التي تقوم عليها اللسانيات التداولية الحديثة.

- إذا أمكن إيجاز مهمة البلاغة العربية في (فن القول) أو (فن الوصول بالمعنى إلى نفس المخاطب)، فإنها بذلك تمثل نظرية للاتصال قائمة بذاتها في التراث العربي؛ حيث تتناول كل ما يرتبط باستعمال اللغة وممارستها، دون أن تستثني شيئا في ذلك مما له علاقة بالتواصل. وتنظر إلى اللغة نظرة متكاملة، لا يستقل فيها الشكل عن المضمون، ولا المعنى عن ظروف الاتصال.

وتعتدّ خلال ذلك كثيرا بالمتكلم (من حيث: معرفته باللغة، المعنى الذي يقصده، حاله أثناء أداء الخطاب، دوره في كثير من المباحث البلاغية: الالتفات، صدق الخبر وكذبه...).

- والتّحو العربي لم يكن تناؤا للبنية اللغوية مستقلة عن أحوال الاستعمال المختلفة؛ حيث قدّم النحاة مسائل مرتبطة بالمتكلم مما يُظهر أثره على البنية ذاتها، ويحدد موقفه في الإعراب، وفي التمييز

بين القول والكلام... ومباحث أخرى.

وتناولوا بعضاً مما يتعلق بالمخاطب، نحو فائدة الكلام التي يجعلها النّحاة وقفاً على السّامع وما يحرزّه من منفعة، وسكوته عن المعنى.

فهرس المراجع

- القرآن الكريم

المراجع (كتباً ومقالات):

- باللغة العربية⁽¹⁾ (تحريراً وترجمة):

1- إبراهيم (عبد الله) وسعيد الغانمي وعواد علي: معرفة الآخر، مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة (البنوية السيميائية، التفكيك)، المركز العربي، بيروت - الدار البيضاء، ط1، 1990.

2- إيش (الروود) وآخرون: نظرية الأدب في القرن العشرين، ترجمة وتقديم محمد العمري، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء - المغرب، 1996.

3- ابن الأثير (نصر الله بن محمد الموصلي): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1990.

4- الأخفش (سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي): معاني القرآن، دراسة وتحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب،

(1) لم يعتد البحث أثناء هذا الترتيب بدال آل، أبو، أم، ابن.

ط1، 1985.

5- أشار (بيار): سوسيلولوجيا اللغة، تعريب عبد الوهاب ترو، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

6- إفتش (ميلكا): اتجاهات البحث اللساني، ترجمه عن الإنجليزية عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، المشرع القومي للترجمة (6)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط2، 2000.

7- الألباني (محمد ناصر الدين): السلسلة الضعيفة، مكتبة المعارف، الرياض، د.ت.

8- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن): كتاب أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا.

9- بارت (رولان): لذّة النص، ترجمة فؤاد صفا والحسين سبحان دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب 1988.

10- الباقلاني (القاضي أبو بكر): إعجاز القرآن، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

11- البخاري (أبو عبد الله محمد الجعفي): صحيح البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1981.

12- بنفسست (إميل): سيمولوجيا اللغة (مقال) ترجمة سيزا قاسم، مجلة فصول، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر، م1، ع1، 1981.

13- التجيني (محمد بن صادح): مختصر من تفسير الإمام الطبري، مذيلا بأسباب النزول للنيسابوري والمعجم المفهرس لمواضيع آيات القرآن الكريم لروان العطية، قدم له وراجعه مروان سوار، دار الفجر الإسلامي، ط7، 1995.

14- تمام (حسان): المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة (مقال)، مجلة فصول، مج7، ع3 و4 أبريل، سبتمبر 1987.

15- التهانوي (محمد علي): كشاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه أحمد حسن ثبيج، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1991.

16- ثامر (سلوم): نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، د.ت.

17- الجابري (محمد عابد): بنية العقل العربي، (نقد العقل العربي 2)، دراسة تحليلية نقدية لتنظيم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط6، أكتوبر، 2000.

18- الجاحظ (عمرو بن بحر): البيان والتبيين، تحقيق وشرح

عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت، لبنان، (د.ط)،
(د.ت).

19- الجرجاني (الشريف علي بن محمد): كتاب التعريفات، مع
فهرست تعريفات ومصطلحات لغوية وفقهية وفلسفية، جمعت من
الكتب الفلسفية والفقهية واللغوية، ورتبت على حروف الهجاء من
الألف إلى الياء، مكتبة لبنان ناشرون، ط 2000.

20- الجرجاني (عبد القاهر أبو بكر بن عبد الرحمن): * دلائل
الإعجاز في علم المعاني، شرح وتعليق عبد المتعم خفاجي، حققه
وضبطه وعلق عليه محمد رضوان مهنا، مكتبة الإيمان، المنصورة،
القاهرة، (د.ت).

21- أسرار البلاغة في علم البيان صححها وعلق على الحواشي
السيد محمد رشيد رضا منشئ المنار، دون بيانات أخرى.

22- جميل عبد المجيد: البلاغة والاتصال دار غريب للطباعة
والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

23- ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق عبد
الحكيم بن محمد المكتبة التوفيقية سيدنا الحسين، 1418 هـ.

24- الجوزية (شمس الدين بن أبي بكر بن قسيم الدمشقي): *
إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،

المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987.

25- ابن قيم الجوزية * بدائع الفوائد دار الكتاب العربي
بيروت، لبنان، (د.ت).

26- ابن قيم الجوزية * الفوائد، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان،
ط 1993.

27- حمودة (عبد العزيز): * المرايا المحدبة، من البنيوية إلى
التفكيك، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية، يصدرها المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أفريل، 1998.

28- عبد العزيز حمودة * المرايا المقعرة، نحو نظرية نقدية عربية،
سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،
الكويت، ع 272، جمادى الأولى 1422 هـ أوت 2001.

29- خرما (نايف وعلي حجاج): اللغات الأجنبية، تعليمها
وتعلمها، سلسلة عالم المعرفة، شهرية يصدرها المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب الكويت، شوال 1408 هـ يونيو 1988.

30- خطابي (محمد): لسانيات النص مدخل إلى انسجام
الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، ط1، 1991.

31- الخفاجي (ابن ستان): سر الفصاحة، دار الكتب العلمية،
بيروت، لبنان، ط1، 1982.

32- ابن خلدون (عبد الرحمن أبو زيد): مقدمة العلامة ابن خلدون المسمى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذي الشأن الأكبر، نسخة محققة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

33- دلاش (الجيلالي): مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

34- ديك (فان): علم النص؛ مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق محمد سعيد البحري القاهرة جمهورية مصر العربية ط1، 2001.

35- الرازي (محمد بن أبي بكر): مختار الصحاح، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1987.

36- الرازي (فخر الدين محمد بن عمر): نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، عارضة بأصوله وحققه بالمقارنة مع أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ويمصادره الأخرى وعلق عليه: نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، لبنان ط1، 2004.

37- الربيعي (محمود): في نقد الشعر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

38- ابن رشيق (أبو علي الحسن القيرواني): العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، حققه وفصله وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، ط5، 1981.

39- الرضوي (الاسترابادي): شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1979.

40- الرويلي (ميجان) وسعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، إضاءة لأكثر من خمسين تياراً ومصطلحاً نقدياً معاصراً، المركز الثقافي العربي، ط2، 2002.

41- ريكور (بول): * نظرية التأويل؛ الخطاب وفائض المعنى، ترجمة سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، ط1، 2003.

42- ريكور (بول): * فلسفة اللغة (مقال)، مجلة العرب والفكر العالمي، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ع8، خريف 1989.

43- الزبيدي (مرتضى): تاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1994.

44- الزركشي (بدر الدين محمد): البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1988.

45- الزخشري (أبو القاسم محمود): * أساس البلاغة تحقيق

عبد الرحيم محمود، عرّف به أمين الخولي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1982.

46- الزمخشري (أبو القاسم محمود) * الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ت).

47- زناد (الأزهر): تسيح النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصًا، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، ط1، 1993.

48- الزوزني: شرح المعلقات السبع، منشورات أرومية، مطبعة جاب أمير، قم، 1205هـ.

49- زيدان (محمود فهمي): في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1985.

50- السامرائي (فاضل): لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، جمعية عمال المطابع التعاونية، دار عمار للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط3، 2003.

51- سرفوني (جان): الملفوظية، ترجمة قاسم المقداد، من منشورات اتحاد كتاب العرب، 1998.

52- السكاكي (أبو يعقوب يوسف): مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان، ط2 1987.

53- سورل (جون.ر): من سوسير إلى فلسفة اللغة (مقال)، إشراف ومراجعة مطاع الصفدي، مجلة العرب والفكر العالمي، ع13 و14 مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ربيع 1991.

54- سوسير (فردينان دي): علم اللغة العام، ترجمة يوثيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي مالك يوسف المطليبي، دار الكتب للطباعة والنشر، بيت الموصل، بغداد، العراق، 1988.

55- سويرتي (محمد): اللغة ودلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي (مقال) مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، مج28، ع3، يناير/ مارس 2000.

56- سيويه (عمرو بن قنبر): الكتاب سيويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت، ط1، 1998.

57- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن): * الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن 57 اسماعيل الشافعي، منشورات محمد علي بيوض دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1، 1998.

58- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن): * شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، وهامشه، أحمد الدمهوري: حلية اللب

المصون على الجوهر المكنون دار الفكرة للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت لبنان، (د.ت).

59- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)* المزهري في علوم
اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق
حواشيه: محمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد
البجاوي، المكتبة العصرية صيدا بيروت لبنان 1987.

60- شاهر (الحسن): علم الدلالة: السيميائية والبراجماتية
في اللغة العربية، دار الفكر عمان، الأردن، ط1، 2001.

61- شريف (محمد صلاح) وآخرون: تقديم عام للاتجاه
البراغماتي، ضمن كتاب (أهم المدارس اللسانية)، منشورات المعهد
القومي لعلوم التربية، وزارة التربية، تونس، ط2، 1990.

62- شفيق (السيد): البحث البلاغي عند العرب، تأصيل
وتقييم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط2، 1996.

63- صولة (عبد الله): الحجاج في القرآن، من خلال أهم
خصائصه الأسلوبية، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب، منوبة،
سلسلة: لسانيات، مج13، تونس 2001.

64- الطبري (ابن جرير): تفسير الطبري، دار المعرفة، 1990.

65- طبل (حسن): المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي،

أميرة للطباعة، القاهرة، مصر ط1، 1998.

66- الطلحي (ردة الله): دلالة السياق، رسالة دكتوراه (مطبوعة) سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعتها، (33)، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ط1، 1424 هـ.

67- طه (عبد الرحمن): * تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الرباط، المغرب، 1993.

68- طه (عبد الرحمن): * في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000.

69- عبد الحميد (محي الدين): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ط2، دون بيانات أخرى.

70- العسكري (أبو هلال الحسن): * الفروق في اللغة، مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، لبنان ط4، 1997.

71- العسكري (أبو هلال الحسن): * كتاب الصناعتين؛ الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1986.

72- العمري (محمد): * البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999.

73- العمري (محمد): * في بلاغة الخطاب الإقناعي، مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، الخطاب في القرن نموذجاً، إفريقيا الشرق، المغرب - لبنان، ط2، 2002.

74- غارودي (رجاء): البنيوية فلسفة الإنسان، ترجمة جورج طرايبي دار الطبيعة، بيروت لبنان 1979.

75- غالي (محمد محمود): أئمة النحاة في التاريخ، دار الشروق، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، لبنان (د.ت).

76- غلفان (مصطفى): اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم (04)، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، 1998.

77- ابن فارس (أحمد زكريا): * الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدم له مصطفى الشويبي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1963.

78- ابن فارس (أحمد زكريا): * معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الجليل ط1، 1991.

79- فرانسوزا (أرمينكو): المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي الرباط، المغرب، 1986.

80- فضل (صلاح): * بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة أدبيات، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان، إشراف محمود مكي علي، ط1، 1996.

81- فضل (صلاح): * مناهج النقد المعاصر، إفريقيا الشرق، بيروت، لبنان 2002.

82- فضل (صلاح): * نظرية البنائية في النقد الأدبي مؤسسة مختار للنشر والتوزيع دار عالم المعرفة القاهرة، مصر 1992.

83- الفقي (صبيحي إبراهيم): علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت.).

84- الفيروزابادي: القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت لبنان، (د.ت.).

85- ابن قتبية (عبد الله بن مسلم): الشعر والشعراء، قدّم له الشيخ حسن تميم، راجعه وأعدّ فهارسه الشيخ عبد المنعم العريان، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط3، 1407هـ 1987.

86- القرطاجني (أبو الحسن حازم): منهاج البلغاء وسراج

الأدباء، تقويم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ط3، 1986.

87- القزويني (محمد بن عبد الرحمن بن عمر الخطيب): الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح محمد عبد المنعم خفاجي، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط5، 1980.

88- قولفجانج (هـ.م.د. فيهقجر): مدخل إلى علم لغة النص، ترجمه وعلق عليه ومهد له سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، 2004.

89- لاشين (عبد الفتاح): ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1986.

90- ليونز (جون): اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، مراجعة يوثيل عزيز، سلسلة المائة كتاب، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ط1، 1987.

91- المباركفوري (صفي الرحمن): الرحيق المختوم، بحث في السيرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1، 1418هـ.

92- المبرد: الكامل، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو

الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، (د.ت).

93- المبرد (محمد بن يزيد): المقتضب، تحقيق عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ت.

94- المتنبّي (أبو الطيب): الديوان، شرحه وكتب هوامشه مصطفى سيّتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.

95- المتوكل (أحمد): * الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1988.

96- المتوكل (أحمد): * قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط1، 2001.

97- المتوكل (أحمد): * اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1989.

98- المتوكل (أحمد): * الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985.

99- المتوكل (أحمد): * الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان للنشر والتوزيع الرباط، المغرب، ط1، 2003.

100- المتوكل (أحمد) * اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي (مقال)، البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 6، جامعة محمد الخامس المملكة المغربية، 7-8-9 ماي 1981.

101- المسدي (عبد السلام): * التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط2، 1986.

102- المسدي (عبد السلام) * اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، أوت 1986.

103- مطلوب (أحمد): معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، عربي-عربي، مكتبة لبنان، ناشرون، ط2، 2000.

104- مفتاح (محمد): تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص) المركز العربي، الدار البيضاء - بيروت ط3، 1992.

105- مقدي (زكريا): اللمب المقدس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1991.

106- المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط31، 1991.

- 107- المنظمة العربية للتربية والثقافة والتعليم، مكتب تنسيق التعريب: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي، فرنسي، عربي) مطبعة المنظمة، تونس، 1989.
- 108- ابن منظور (جمال الدين محمد): لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان (د.ت).
- 109- مومن (أحمد): اللسانيات، النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- 110- موان (جورج): تاريخ اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1972.
- 111- نحلة (محمود أحمد): آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002.
- 112- هارون (عبد السلام محمد): الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي بمصر، ط 2، 1979.
- 113- ابن هشام (عبد الله جمال الدين): مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد عبي الدين الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1991.
- 114- ولد الأمين (محمد سالم): مفهوم الحجاج عند «بيرلمان»

وتطوره في البلاغة المعاصرة (مقال)، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، مج28، ع يناير، مارس 2000.

115- الولي (محمد): الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، 1990.

116- ياكسون (رومان): * الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي (الدار البيضاء - بيروت)، ط1، 2002.

117- ياكسون (رومان): * 6 محاضرات في الصوت والمعنى، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب - بيروت، لبنان، ط1، 1994.

118- يول (جورج): معرفة اللغة، ترجمة محمود فراج عبد الحافظ، نشر دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر الإسكندرية، مصر، (د.د.).

2- باللغة الفرنسية (تحريرا وترجمة):

- 119- Adam (Jean Michel) :Linguistique textuelle, des genres de discours aux textes, édi. Nathan, Paris, France, 1999.
- 120- Eléments de linguistique textuelle, théorie et pratique de l'analyse textuelle, 2ème édi., Margada, Liège, 1990.
- 121- Austin (J.L):Quand dire c'est faire, introduction, traduction et commentaire par Gille Lane, édition du seuil, 1970.
- 122- Bannour (A) :Dictionnaire de logique pour linguistes (français-anglais-allemand), C.I.L.F (Conseil International de la Langue Française), Paris, France, 1995.
- 123- Baylon (Christian) et Paul Fabre :La sémantique, avec des travaux pratiques d'application et leurs corrigés, université Nathan information, formation, édi. Fernard Nathan, France, 1978.
- 124- Berrendonner (Alin):Eléments de pragmatique linguistique, collection proposition, les éditions de minuit avec l'aide du conseil de l'université de tribonrg (suisse), Paris, France, 1981.
- 125- Blanchet (Philippe):La pragmatique d'austin à Gouffman, collection référence, édi., Bertrand-lacoste, Paris,

France, 1995.

126- Bonne (Anne) et andrés joly :Dictionnaire terminologique de la systématique du langage, l'harmattan, Paris, France, 1996.

127- Caune (Jean) :Esthétique de la communication, que sais-je, puf, 1ère édition, 1997.

128- Combert (Jean Emile) :Le développement métalinguistique, psychologie d'aujourd'hui, presse universitaire de France, (PUF), 1990.

129- Cullioli (A) (responsable) laboratoire de linguistique formelle (équipe de recherche associée au CNRS, ERA 642:Acte de langage et théorie de l'énonciation, département de recherches linguistiques (DRL), collection université Paris VII, France, 1985.

130-- Déssons (Gerard) :Emille Benviniste, Bertrand, Lacomte, Paris, France, 1993.

131- Dubois (Jean) et autres :Dictionnaire de linguistique Larrousse, Paris, France, 1988.

132- Ducrot (Oswald) :Dire et ne pas dire (principes de sémantique linguistique) collection savoir :sciences, Hermann, 3ème édition, Paris, France, octobre, 1991.

- 133- Eluerd (Roland) :La pragmatique linguistique, édi. Fernard, Nathan, (Université, information, formation), Paris, France, 1985.
- 134- Kerbrat oreccioni (Catherine) :La connotation, pres-
ses universitaires de Lyon, Thèse de doctorat d'état, Lyon,
France, 1977 (PUB).
- 135- Latraverse (François) :La pragmatique, histoire et criti-
que, Pièrre mardaga, éditeur, Bruxelles, Belgique, 1987.
- 136- Maingueneau (Dominique) :Pragmatique pour le dis-
cours littéraire, collection lettres, SUP, Dunod, Paris,
France, 1997.
- 137- * Les termes clés de l'analyse du discours, seuil, col-
lection mémo, février, Paris, France, 1996.
- 138- * l'analyse du discours, introduction aux lectures de
l'archive, Hachette, Paris, France, 1991.
- 139- * l'énonciation en linguistique française, les fonda-
mentaux linguistiques, la bibliothèque de l'étudiant, nou-
velle édition, Hachette livre, France, 1999.
- 140- * Aborder la linguistique, collection «lettre», dirigée
par Jacques génèrent et Edmond Blanc, édi. Seuil, février
1996.

- 141- Moschler (Jacque) :Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, édition Armand Colin Masson, Paris, France, 1996.
- 142- Moschler (Jacque) et anne Rebole :Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, seuil, France, octobre, 1994.
- 143- Mounin (Georges) :Dictionnaire de la linguistique, quadrige, PUF, édition 1974.
- 144- Rey (Debove Josette) :Lexique sémiotique, PUF, en édi. 1979.
- 145-Robert (Jean Pierre) :Dictionnaire pratique de didactique du F.L.E, édi. Ophrys, Paris, 2002.
- 146- Scharfe (Joachim) :Lire wittgenstein ; dire et montrer, traduit de l'allemand par mariamme charrière et jean Pierre, cometti, collection « lire les philosophies », édition l'échat (1989-texte original, 1992 pour la traduction française), France, P.S.D.
- 147- Searle (Jhon. R) :Les actes de langage, essai, de philosophie du langage, collection savoir, lecture, Herman, Paris, France, 1996, nouveau tirage.
- 148- Siouffi (Gilles) et Dan Van Raemdonck :100 Fiches

pour comprendre la linguistique, Bréale, Rosny,
bre, 1999.

149- Vignaux (georges) :L'argumentation (essai
gique discursive), libraire droz, Genève, Paris,
1976.

فهرس الموضوعات

07.....	مقدمة:
12.....	الفصل الأول: دراسة اللغة؛ من البنية إلى التداولية.
16.....	I- اللسانيات البنيوية.
18.....	1- دي سوسير وعلم اللغة.
21.....	2- حلقة براغ واللغة الأدبية.
25.....	3- الجلسات سيانتيكية أو السوسرية الحديثة.
27.....	4- الوصفية الأمريكية والتحليل المادي للغة.
32.....	II- لسانيات ما بعد البنيوية.
35.....	1- التوليدية التحويلية وعقلانية دراسة اللغة.
39.....	2- اللسانيات الوظيفية والأبعاد التداولية للغة.
41.....	3- اللسانيات النصية وتحليل الخطاب.
44.....	4- اللسانيات التداولية.
46.....	الفصل الثاني: في اللسانيات التداولية.
47.....	I- في المرجعيات الفكرية والثقافية للتداولية.
50.....	1- الفلسفة اللغوية.
51.....	أ- فيغشتاين وألعاب اللغة.
52.....	ب- أوستين.

- ج- بيرس 55
- د- موريس 56
- 2- النظريات اللسانية الحديثة 59
- II- في الماهية؛ مفهوم التداولية 63
- أ- تعريفات ترتبط بحقل نشأة التفكير التداولي 67
- ب- تعريفات ترتبط بحقل موضوع التداولية ووظيفتها 68
- ج- تعريفات ترتبط بحقل التواصل والأداء 70
- د- تعريفات ترتبط بحقل علاقتها بعلوم أخرى، وما تشمله من اتجاهات 72
- III- تطور التداولية؛ أشكالها وأقسامها: 76
- 1- تصور فرانسواز أرمينكو: 77
- أ- تداولية اللغات الشكلية وتداولية اللغات الطبيعية 77
- ب- تداولية التلفظ 78
- 2- تصور هانسون 78
- أ- تداولية الدرجة الأولى 79
- ب- تداولية الدرجة الثانية 79
- ج- تداولية الدرجة الثالثة 81
- 3- تصوّر جان سرفوني 83
- أ- وجهة نظر أوزوالد ديكر 83
- ب- وجهة نظر آلان بيرندوني 84
- ج- وجهة نظر ر. مارتان 84
- IV- من قضايا اللسانيات التداولية 86

- 1- أفعال الكلام.....86
- أ- فكرة أفعال الكلام عند أوستين.....95
- ب- أفعال الكلام عند سول.....98
- ج- أفعال الكلام بعد أوستين وسول.....100
- 2- الملفوظية.....102
- 3- الحجاج.....105
- 4- التفاعل والسياق.....112
- 5- الوظائف التداولية.....117
- 7- علاقة التداولية بتخصصات أخرى.....123
- 1- علاقتها باللسانيات واللسانيات البنيوية.....123
- 2- علاقتها بالنحو والنحو الوظيفي.....126
- 3- علاقتها بعلم الدلالة.....127
- 4- علاقتها باللسانيات النفسية.....132
- 5- علاقتها باللسانيات الاجتماعية.....132
- 6- علاقتها باللسانيات التعليمية.....133
- 7- علاقتها باللسانيات النصية وتحليل الخطاب.....134
- VI- أهمية التداولية.....135
- الفصل الثالث: من قضايا اللسانيات التداولية في الدرس العربي القديم
- محاولة تأصيلية.....137
- 1- في مصادر التفكير اللغوي التداولي عند العرب ومبادئه.....138
- II- في المجالات المفهومية لمصطلح (تداولية) في العربية.....145

2- باللغة الفرنسية (تحريراً وترجمة):

- 119- Adam (Jean Michel) :Linguistique textuelle, des genres de discours aux textes , édi. Nathan , Paris , France , 1999.
- 120- Eléments de linguistique textuelle, théorie et pratique de l'analyse textuelle , 2ème édi., Margada , Liège , 1990.
- 121- Austin (J.L) :Quand dire c'est faire , introduction , traduction et commentaire par Gille Lane , édition du seuil , 1970.
- 122- Bannour (A) :Dictionnaire de logique pour linguistes (français-anglais-allemand) , C.I.L.F (Conseil International de la Langue Française) , Paris , France , 1995.
- 123- Baylon (Christian) et Paul Fabre :La sémantique , avec des travaux pratiques d'application et leurs corrigés , université Nathan information , formation , édi. Fernard Nathan , France , 1978.
- 124- Berrendonner (Alin) :Eléments de pragmatique linguistique , collection proposition , les éditions de minuit avec l'aide du conseil de l'université de tribonrg (suisse) , Paris , France , 1981.
- 125- Blanchet (Philippe) :La pragmatique d'austin à Gouffman , collection référence , édi. , Bertrand-lacoste , Paris ,

France, 1995.

126- Bonne (Anne) et andrés joly :Dictionnaire terminologique de la systématique du langage, l'harmattan, Paris, France, 1996.

127- Caune (Jean) :Esthétique de la communication, que sais-je, puf, 1ère édition, 1997.

128- Combert (Jean Emile) :Le développement métalinguistique, psychologie d'aujourd'hui, presse universitaire de France, (PUF), 1990.

129- Cullioli (A) (responsable) laboratoire de linguistique formelle (équipe de recherche associée au CNRS, ERA 642:Acte de langage et théorie de l'énonciation, département de recherches linguistiques (DRL), collection université Paris VII, France, 1985.

130-— Déssons (Gerard) :Emille Benviniste, Bertrand, Lacoste, Paris, France, 1993.

131- Dubois (Jean) et autres :Dictionnaire de linguistique Larrousse, Paris, France, 1988.

132- Ducrot (Oswald) :Dire et ne pas dire (principes de sémantique linguistique) collection savoir:sciences, Hermann, 3ème édition, Paris, France, octobre, 1991.

133- Eluerd (Roland) :La pragmatique linguistique, édi. Fernard, Nathan, (Université, information, formation), Paris, France, 1985.

134- Kerbrat orecchioni (Catherine) :La connotation, pres-ses universitaires de Lyon, Thèse de doctorat d'état, Lyon, France, 1977 (PUB).

135- Latraverse (François) :La pragmatique, histoire et criti-que, Pierre mardaga, éditeur, Bruxelles, Belgique, 1987.

136- Maingueneau (Dominique) :Pragmatique pour le dis-cours littéraire, collection lettres, SUP, Dunod, Paris, France, 1997.

137- * Les termes clés de l'analyse du discours, seuil, col-lection mémo, février, Paris, France, 1996.

138-* l'analyse du discours, introduction aux lectures de l'archive, Hachette, Paris, France, 1991.

139-* l'énonciation en linguistique française, les fonda-mentaux linguistiques, la bibliothèque de l'étudiant, nou-velle édition, Hachette livre, France, 1999.

140-* Aborder la linguistique, collection «lettre», dirigée par Jacques génèrent et Edmond Blonc, édi. Seuil, février 1996.

- 141- Moschler (Jacque) :Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, édition Armand Colin Masson, Paris, France, 1996.
- 142- Moschler (Jacque) et anne Rebole :Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, seuil, France, octobre, 1994.
- 143- Mounin (Georges) :Dictionnaire de la linguistique, quadrige, PUF, édition 1974.
- 144- Rey (Debove Josette) :Lexique sémiotique, PUF, en édi. 1979.
- 145-Robert (Jean Pièrre) :Dictionnaire pratique de didactique du F.L.E, édi. Ophrys, Paris, 2002.
- 146- Scharfe (Joachim) :Lire wittgenstein ; dire et montrer, traduit de l'allemand par mariamme charrière et jean Pièrre, cometti, collection « lire les philosophies », édition l'échat (1989-texte original, 1992 pour la traduction française), France, P.S.D.
- 147- Searle (Jhon. R) :Les actes de langage, essai, de philosophie du langage, collection savoir, lecture, Herman, Paris, France, 1996, nouveau tirage.
- 148- Siouffi (Gilles) et Dan Van Raemdonck :100 Fiches

pour comprendre la linguistique, Bréale, Rosny, novembre, 1999.

149- Vignaux (georges) :L'argumentation (essai d'une logique discursive), librairie droz, Genève, Paris, France, 1976.

فهرس الموضوعات

- مقدمة:.....07
- الفصل الأول: دراسة اللغة؛ من البنيوية إلى التداولية.....12
- I- اللسانيات البنيوية.....16
- 1- دي سومير وعلم اللغة.....18
- 2- حلقة براغ واللغة الأدبية.....21
- 3- الجلوسيماتيكية أو السوميرية الحديثة.....25
- 4- الوصفية الأمريكية والتحليل المادي للغة.....27
- II- لسانيات ما بعد البنيوية.....32
- 1- التوليدية التحولية وعقلانية دراسة اللغة.....35
- 2- اللسانيات الوظيفية والأبعاد التداولية للغة.....39
- 3- اللسانيات النصية وتحليل الخطاب.....41
- 4- اللسانيات التداولية.....44
- الفصل الثاني: في اللسانيات التداولية.....46
- I- في المرجعيات الفكرية والثقافية للتداولية.....47
- 1- الفلسفة اللغوية.....50
- أ- فيغشتاين وألعاب اللغة.....51
- ب- أوستين.....52

- ج- بيرس 55
- د- موريس 56
- 2- النظريات اللسانية الحديثة 59
- II- في الماهية؛ مفهوم التداولية 63
- أ- تعريفات ترتبط بحقل نشأة التفكير التداولي 67
- ب- تعريفات ترتبط بحقل موضوع التداولية ووظيفتها 68
- ج- تعريفات ترتبط بحقل التواصل والأداء 70
- د- تعريفات ترتبط بحقل علاقتها بعلوم أخرى، وما تشغله من اتجاهات 72
- III- تطور التداولية؛ أشكالها وأقسامها 76
- 1- تصور فرانساواز أرمينكو 77
- أ- تداولية اللغات الشكلية وتداولية اللغات الطبيعية 77
- ب- تداولية التلفظ 78
- 2- تصور هانسون 78
- أ- تداولية الدرجة الأولى 79
- ب- تداولية الدرجة الثانية 79
- ج- تداولية الدرجة الثالثة 81
- 3- تصوّر جان سرفوني 83
- أ- وجهة نظر أوزوالديكرو 83
- ب- وجهة نظر آلان بيرتدوني 84
- ج- وجهة نظر ر. مارتان 84
- IV- من قضايا اللسانيات التداولية 86

- 1- أفعال الكلام.....86
- أ- فكرة أفعال الكلام عند أوستين.....95
- ب- أفعال الكلام عند سول.....98
- ج- أفعال الكلام بعد أوستين وسول.....100
- 2- الملفوظية.....102
- 3- الحجاج.....105
- 4- التفاعل والسياق.....112
- 5- الوظائف التداولية.....117
- ٧- علاقة التداولية بتخصصات أخرى.....123
- 1- علاقتها باللسانيات واللسانيات البنوية.....123
- 2- علاقتها بالنحو والنحو الوظيفي.....126
- 3- علاقتها بعلم الدلالة.....127
- 4- علاقتها باللسانيات النفسية.....132
- 5- علاقتها باللسانيات الاجتماعية.....132
- 6- علاقتها باللسانيات التعليمية.....133
- 7- علاقتها باللسانيات النصية وتحليل الخطاب.....134
- ٧١- أهمية التداولية.....135
- الفصل الثالث: من قضايا اللسانيات التداولية في الدرس العربي القديم
- محاولة تأصيلية.....137
- ١- في مصادر التفكير اللغوي التداولي عند العرب ومبادئه.....138
- ١١- في المجالات المفهومية لمصطلح (تداولية) في العربية.....145

- 1- المفهوم المعجمي لـ (التداولية)..... 146
- 2- المفهوم الاصطلاحي لـ (التداولية)..... 151
- III- من مباحث اللسانيات التداولية في الدرس العربي القديم..... 154
- 1- في البلاغة العربية والاتصال..... 154
- أ- مفهوم (البلاغة) والوصول إلى المخاطب..... 157
- ب- الأشكال التداولية في البلاغة العربية..... 163
- ب- 1- تداولية المتكلم في البلاغة العربية..... 163
- ب- 2- تداولية المخاطب في البلاغة العربية..... 175
- ب- 3- تداولية الخطاب في ذاته في البلاغة العربية..... 190
- 2- النحو العربي واستعمال اللغة..... 216
- أ- تداولية المتكلم في النحو العربي..... 220
- ب- تداولية المخاطب في النحو العربي..... 222
- ج- تداولية الخطاب في ذاته في النحو العربي..... 225
- الخلاصة..... 234
- فهرس المراجع..... 239

